

STB  BANK

التقرير السنوي



التقرير السنوي

2015



شركة خفية الاسم

رأس مالها 776.875.000 دينار

المقر الرئيسي : نهج الهادي نورية - 1001 تونس

السجل التجاري : 182331996 ب

الهاتف : 71.340.477 (100 خط مجمعة)

العنوان التلغرافي : ستينك

الرمزان المستعملان : بيترسون الطبعة الرابعة.أكمي

رقم التلكس : 15377-15376-14815-14135

عنوان شبكة سويفت ستينك تونس ت.ت.

فاكس : 71.348.400-71.340.009

موقع الأنترنت :

التجاري : www.stb.com.tn

التجارة الإلكترونية : ecom.stb.com.tn

البنك عن بعد : stbnet.stb.com.tn



الفهرس

4	اعضاء التسيير
5	مجلس الادارة
6	اللجان المرتبطة بمجلس الادارة
	الادارة العامة
8	المحيط الاقتصادي الدولي
9	الاقتصاد التونسي
10	نشاط الشركة التونسية للبنك
10	الأرقام الرئيسية للشركة التونسية للبنك
13	الموارد
15	الاستعمالات
18	الأموال الذاتية
19	جودة الأصول
21	السيولة
22	مؤشرات النتيجة
31	النشاط الدولي
32	قيمة الشركة التونسية للبنك
	التنمية التجارية
33	تحديث وسائل التصرف
33	الموارد البشرية
34	المراقبة الداخلية
36	افاق التنمية
39	القوائم المالية
40	الموازنة
41	قائمة التعهدات خارج الموازنة
42	قائمة النتائج
43	جدول التدفقات النقدية
44	الايضاحات حول القوائم المالية
76	التقرير العام لمراقبي الحسابات
80	التقرير الخاص لمراقبي الحسابات
85	القرارات المصادق عليها من طرف الجلسة العامة العادية
87	القرارات المصادق عليها من طرف الجلسة العامة الخارقة للعادة
89	مجمع الشركة التونسية للبنك
90	تقرير تصرف مجمع الشركة التونسية للبنك
103	القوائم المالية المجمعة
104	الموازنة
105	قائمة التعهدات خارج الموازنة
106	قائمة النتائج
107	جدول التدفقات النقدية
108	الايضاحات حول القوائم المالية المجمعة
116	تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة

مجلس الإدارة



السيد عبد الوهاب الناشي (*)
رئيس المجلس ممثل الدولة



السيد غازي بوليلة
ممثل الدولة



السيد عبد العزيز محفوظي
ممثل الدولة



السيد جمال الدين الشيشتي
ممثل الدولة



السيد درة بالرايس
ممثلة الدولة



السيدة ناجية الغربي
ممثلة الدولة



السيد محمد زروق (**)
ممثل المساهمين الأقلية



السيد محمد إدريس (**)
ممثل المساهمين الأقلية



السيد محمد صالح خلف الله
ممثل المساهمين الخواص



السيد عبد القادر الحمروني
ممثل المساهمين الخواص



السيد عبد الرزاق اللواتي
مستقل



السيدة ألفة بن عودة صويد
مستقلة



السيد الأسعد زروق
ممثل الشركة التونسية للتأمين
وإعادة التأمين

(*) : السيدة ناجية الغربي رئيسة مجلس الإدارة عوضا عن السيد عبد الوهاب الناشي بداية من 30 نوفمبر 2015.

(**) : تسمية السيد محمد زروق عوضا عن السيد محمد إدريس : مجلس إدارة 29 جوان 2015.

اللجان المرتبطة بمجلس الإدارة

لجنة تحديد المكافآت والتسميات تتمثل مهامها في إعانة مجلس الإدارة على ضبط سياسة مكافآت تتلاءم مع النتائج الإيجابية المتوسطة والطويلة المدى للبنك.

لجنة المخاطر : تهتم بمساعدة مجلس الإدارة على الإيفاء بمسؤولياته المتعلقة بالتصرف في المخاطر ومراقبتها وعلى احترام القوانين والسياسات المضبوطة في هذا المجال.

اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي تتمثل المهمة الأساسية لهذه اللجنة في السهر على تركيز جهاز المراقبة الداخلية وحسن سيره وضمان متابعة أنشطة المراقبة الداخلية والإشراف عليها.

الهيكل الدائم لمراقبة الامتثال يعنى بتحديد وتقييم مخاطر الامتثال للقوانين والتنظيمات المعمول بها وقواعد السير العادي للمهنة والأساليب الحسنة.

اللجنة التنفيذية للقرض يتمثل دورها أساسا في إبداء الرأي حول مطالب التمويل قصيرة ومتوسطة الأجل بالنسبة لمبالغ القروض التي تتجاوز سقفها معينة.

مراقبو الحسابات

المالية وإدارة الأداءات... والمجمع. كما يقيمون فعالية جهاز المراقبة الداخلية للبنك.

يعمل مراقبو الحسابات على التأكد من صحة القوائم المالية ووثوقها وتطابقها مع المعايير المحاسبية التونسية وكذلك مع القواعد التي تفرضها السلطات المالية (البنك المركزي التونسي وهيئة السوق



ملاحظة : حسب مکتوب وزارة المالية عدد 513 بتاريخ 8 أبريل 2015 (ألغى وعض بمکتوب عدد 526 بتاريخ 10 أبريل 2015)

تسمية :	عوضا عن :
السادة : جمال الدين الشيشتي	السيدة أمال المدني
عبد العزيز المحفوظي	السيد مراد الجموسي
غازي بوليلة	السيدة دليلة بوعتور
السيدات : درة بالرايس	السادة : حسن غنية
ناجية الغربي	رشيد الباروني

الإدارة العامة

الرئيس المدير العام

السيد عبد الوهاب الناوشي (*)

المدير العام المساعد

السيد مراد بكار مكلف بهياكل الاستغلال وهياكل المساندة
(بالنيابة)

مراقب الدولة

السيد فيصل الاسطنبولي (**)

مراقبو الحسابات

مكتب «GEM» العامة للمراجعة والتصرف
مجمع فيناكو - تدقيق واستشارة
مكتب يحي الرواتي مالي - تدقيق واستشارة «فيناكو»
مكتب «ABC» تدقيق واستشارة



مراد بكار
المدير العام المساعد



السيد عبد الوهاب الناوشي
الرئيس المدير العام

(*) : إثر تغيير نمط الحوكمة :

عينت السيدة ناجية الغربي رئيسة لمجلس الإدارة (اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ 2015/11/30).
وتمت تسمية السيد سمير سعيد مديرا عاما بداية من 18 جانفي 2016 خلفا للسيد عبد الوهاب الناوشي طبقا لمكتوب وزارة المالية بتاريخ
26 نوفمبر 2015 (مجلس إدارة منعقد بتاريخ 2015/11/30).

(**) تم تعيين السيد أنس الهاني في أفريل 2016 خلفا للسيد فيصل الإسطنبولي.

شروط حضور الجلسات العامة

التونسية للبنك : نهج الهادي نويرة - 1001 تونس قبل موعد الاجتماع بثلاثة أيام على الأقل .

أما بالنسبة لمن يملكون أقل من عشرة أسهم فيمكنهم التجمع للحصول على هذا العدد من الأسهم وتفويض أحدهم أو عضو من الجلسة لتمثيلهم .

طبقا لمقتضيات الفصل 40 من القانون الأساسي للبنك، يمكن لمالكي 10 أسهم على الأقل خالصة الدفعات المستحقة حضور هذه الجلسة أو إنباء مساهم آخر بموجب تفويض يتم تسليمه وجوبا لموكلهم أو إرساله بعد إمضائه بشكل قانوني إلى إدارة السندات والبورصة والتصرف في الأصول والممتلكات والشروات للشركة



بنية رأس مال الشركة التونسية للبنك إلى موفى 2015

المساهمون	عدد الأسهم	النسبة المئوية	%
المساهمون التونسيون	153 375 378	766 877	98,7%
ذوات اعتبارية	140 936 689	704 683	90,7%
ذوات اعتبارية عمومية	129 709 310	648 547	83,5%
ذوات اعتبارية أخرى	11 227 379	56 137	7,2%
الأشخاص	12 438 689	62 193	8,0%
مساهمون أجانب	1 999 622	9 998	1,3%
ذوات اعتبارية	1 773 277	8 866	1,14%
أشخاص	226 345	1 132	0,15%
المجموع	155 375 000	776 875	100,0%

المحيط الاقتصادي الدولي

سجلت البلدان الصاعدة تباطؤ نمو ناتجها الداخلي الإجمالي بـ 4,6% سنة 2015 مقابل 4,6% سنة 2014.

وتعتبر الصين منذ سنة 2014 أول اقتصاد عالمي من حيث تكافؤ القوة الشرائية وقد شهدت تطور ناتجها الداخلي الإجمالي بنسق أضعف سنة 2015 إذ بلغ 6,9% مقابل 7,3% العام الماضي ونسبة قصوى بـ 14,2% سنة 2007. ويعزى هذا التناقص التدريجي للنمو في الصين أساسا إلى إعادة توجيه الاقتصاد من نموذج يستند على الاستثمارات والصادرات إلى نمو يركز على الاستهلاك والخدمات.

وبالتوازي مع تراجع النشاط ودعم مجهودات السلط الصينية للحد من كثافة الطاقة المستخدمة في الإنتاج والاستهلاك انخفض الطلب على المواد الأولية وواصلت أسعارها في التراجع سنة 2015 وبالتالي انكمش النشاط في البلدان المصدرة للمواد الأولية مخلفا عواقب سلبية على مستوى ميزانياتها.

وأثر هذا التباطؤ الملحوظ على مستوى الاقتصاديات الصاعدة سلبا على تطور التجارة العالمية الذي بلغ 2,6% سنة 2015 مقابل 3,4% سنة 2014.

بعد عقد من النمو القوي، تواجه إفريقيا من الآن فصاعدا محيطا أقل ملاءمة إذ تنامي حجم النشاط الاقتصادي في هذه المنطقة بـ 3,7% مقابل 5% سنة 2014 ومع ذلك تبقى هذه النسبة أفضل من المعدل العالمي (3,1%). وسجلت البلدان الإفريقية جنوب الصحراء، وباستثناء إفريقيا الجنوبية، نموا مطّردا مقارنة مع مناطق أخرى صاعدة إذ بلغ 4,2% سنة 2015 وذلك بفضل أداء بلدان إفريقيا الشرقية التي حققت معدل نمو بـ 6,2%. لكن الانهيار المتواصل لأسعار المواد الأولية وشروط التمويل الأقل تساهلا المقترحة من طرف المنظمات العالمية ساهمت في حصر آفاق الاقتصاديات الإفريقية التي تنوعت وراهنّت على الخدمات بالرغم من المشاكل الهيكلية العديدة.

تباطأ الاقتصاد العالمي سنة 2015 مسجلا تطورا بـ 3,1% مقابل 3,4% سنة 2014 ويعود هذا التراجع الذي يغطي تباينا في النتائج حسب المناطق أساسا إلى انخفاض نسق النمو في البلدان الصاعدة والبلدان النامية للسنة الخامسة على التوالي والتي تساهم بأكثر من 70% من النمو العالمي.

تقدم الناتج الداخلي الإجمالي للبلدان المتطورة بـ 1,9% سنة 2015 مقابل 1,8% العام الماضي. ويواصل الاقتصاد الأمريكي توسعه بتطور ناتجها الداخلي الإجمالي بـ 2,5% سنة 2015 مساهما بـ 50% في نمو البلدان المتطورة وذلك بفضل ارتفاع الطلب الداخلي وزيادة الدخل الحقيقي والتحسين المتواصل لسوق الشغل إذ بلغت نسبة البطالة مستوى موافق للتشغيل الكامل.

في منطقة اليورو تواصلت الانتعاشة المعتدلة للنشاط التي تحققت سنة 2014 وبلغ نمو الناتج الداخلي الإجمالي 1,6% سنة 2015 مقابل 0,9% العام الماضي. وخصت هذه الانتعاشة تقريبا جميع بلدان المنطقة وهي تعتمد على تدعيم الطلب الداخلي الذي انتفع بالمستوى المنخفض لأسعار البترول وبتراجع نسبة البطالة وعلى زيادة الصادرات بفضل خفض سعر صرف اليورو بالإضافة إلى الإبقاء على شروط ميسرة لتمويل مختلف القطاعات.



الاقتصاد التونسي

وسجلت المقاييس السياحية انخفاضا بـ 35,1% مقارنة مع العام الفارط بالغة 2.355 مليون دينار.

واختتمت سنة 2015 بانخفاض الاستثمار وخاصة في النشاطات الصناعية إذ تراجعت نوايا الاستثمار في الصناعة بـ 12,5% لعدد المشاريع المصرح بها وبـ 22,8% لمبالغ الاستثمار وبـ 9,3% في ما يخص خلق فرص العمل.

أما الاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغ 2,4 مليار دينار سنة 2015 منها مليار دينار موجه إلى قطاع الطاقة و0,4 مليار دينار إلى محفظة السندات. وبلغت الاستثمارات الصناعية 19,5% من المبلغ الإجمالي مقابل 21,3% سنة 2010.

كما استقطب القطاع الفلاحي من ناحيته 9,3 مليون دينار أو 0,4% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر.

على مستوى التجارة الخارجية، تراجعت المبادلات بـ 4,5% سنة 2015. وانخفضت قيمة الصادرات بـ 2,8% مقارنة مع سنة 2014 بينما تراجعت قيمة الواردات بـ 5,7%.

في ما يخص الصادرات كانت المواد الصناعية غير المعملية الأكثر تضررا من انهيار الأسعار العالمية بـ 46,9% بالنسبة للطاقة والزيوت وبـ 31,4% بالنسبة للمناجم والفسفاط ومشتقاته.

كما سجلت المواد الصناعية المعملية انخفاض صادراتها بـ 1,2% مقابل ارتفاع بـ 8,7% سنة 2014 وخاصة النسيج والملابس والجلد والأحذية (-7,1%) والصناعات الميكانيكية والكهرباء (-11,1%) في حين حققت البلدان الشريكة لتونس وخاصة منطقة اليورو انتعاشة اقتصادية.

وبالعكس تنامت صادرات المواد الغذائية بـ 74,5% بفضل زيت الزيتون.

تعلق انخفاض الواردات أساسا بالطاقة والمواد المنجمية (-27,1%) ومعدات التجهيز (-4,2%).

وبلغ العجز التجاري (-17,9%) من مجموع المبادلات بينما ارتفعت نسبة التغطية إلى 69,6% مقابل 67,6% سنة 2014.

بلغت نسبة التضخم 4,1% آخر سنة 2015 مقابل 4,8% سنة 2014 إذ سجلت أسعار المواد الغذائية والتبغ والكحول زيادة معتدلة بينما انخفضت أسعار المواصلاات. إلا أن نسبة التضخم الأساسي (خارج المواد الطازجة والمؤطرة) لا تزال مرتفعة في حدود 5,3%.

أثرت البيئة الأمنية الإقليمية والوطنية سنة 2015 سلبا على الاقتصاد التونسي الذي حقق مع ذلك نموا لنتاجه الداخلي الإجمالي بـ 0,8% مقابل 2,3% سنة 2014 أساسا بفضل النتائج الباهرة لقطاع الزيت ولنفقات الدولة.

وانخفض الناتج الداخلي الإجمالي بدون اعتبار الفلاحة بـ 0,5% خلال هذه السنة بينما لم يتطور الناتج الداخلي الإجمالي التجاري (القطاعات المنتجة) إلا بـ 0,1% مقارنة بسنة 2014.



في ما يخص قطاع غراسة الأشجار بلغ إنتاج زيت الزيتون 340 ألف طن سنة 2015 مقابل معدل بـ 165 ألف طن خلال العشريتين الماضيتين. وسجل الميزان الغذائي مع الخارج سنة 2015 عجزا بـ 91,1 مليون دينار مقابل عجز بـ 1.380,5 مليون دينار سنة 2014 نتيجة لصادرات زيت الزيتون التي ارتفعت عائداها إلى 1.892 مليون دينار أو 52% من صادرات المواد الغذائية وبلغت نسبة التغطية 97,6% مقابل 59,7% سنة 2014.

عرف القطاع الصناعي ركودا على مستوى القيمة المضافة بالأسعار القارة للصناعات المعملية بينما انخفضت القيمة المضافة للصناعات غير المعملية بـ 4,1%.

تأثر قطاع السياحة بشكل خطير بتراجع وفود السياح سنة 2015 بـ 30,8% مقارنة مع سنة 2014.

وانخفضت وفود السياح الأوروبيين بـ 53,6% ووفود الليبيين بـ 30,9% بينما سجل عدد الجزائريين الوافدين زيادة بـ 15,4%.

وبلغت جملة البيئات السياحية 16,2 مليون أي عرفت تراجعا بـ 44,4% مقارنة مع سنة 2014 شمل جميع المناطق السياحية.

نشاط الشركة التونسية للبنك : الأرقام الرئيسية

معدل تطور نسبة النمو	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	ديسمبر 2013	ديسمبر 2012	ديسمبر 2011	ملايين الدينار	
%2,1	7 693,6	7 340,8	7 015,2	7 544,1	7 072,2	مجموع الموازنة	النشاط
%0,2	5 285,1	5 332,0	5 175,4	5 517,3	5 240,1	إيداعات الحرفاء	
%0,2	5 729,1	5 823,9	5 525,7	5 937,7	5 689,5	مجموع الموارد المجمعة	
%1,0-	5 341,4	5 610,8	5 469,1	5 653,4	5 557,3	قائم القروض الصافية للحرفاء	
%1,9	6 478,3	6 340,3	5 981,9	6 160,9	6 013,5	مجموع المساعدات الصافية للاقتصاد	
%2,2	152,2	162,2	155,2	140,9	139,3	هامش الوساطة	النتائج
%0,6-	51,8	55,3	54,3	51,9	53,1	حجم العمولات الصافية	
%5,5	504,1	499,7	449,1	400,5	407,3	رقم الأعمال	
%5,1	269,7	262,3	247,2	225,7	221,4	الناتج البنكي الصافي	
%3,4	138,1	141,5	126,9	126,2	121,0	أعباء التصرف	
%7,3	137,5	126,3	125,1	103,3	103,7	النتيجة الإجمالية للاستغلال	الأموال الذاتية
%30,5	33,0	21,1	-115,5	-4,7	11,4	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	
%58,1	776,9	124,3	124,3	124,3	124,3	رأس المال	
%6,7	464,7	359,8	359,3	358,8	358,1	احتياطيات منها منحة الدمج	
%57,8	727,8-	748,9-	-633,4	-225,5	117,3-	أرباح مؤجلة	
	117,0	117,0	117,0	117,0	117,0	أموال مخصصات	مخاطر
%30,5	33,0	21,1	-115,5	-4,7	11,4	ربح السنة	
%7,1	695,7	92,2-	-113,8	404,3	528,0	أموال ذاتية	
	%13,48	%5,17-	-6,21%	8,57%	%9,85	نسبة الملاءة	
	%136,3	%87,4	80,0%	93,8%	%89,5	نسبة السيولة	
	%169,0	%51,0				نسبة تغطية السيولة (LCR)	
	%30,3	%28,8	28,7%	26,9%	%23,0	نسبة الديون المصنفة	مردودية
	%67,9	%65,7	61,9%	34,3%	%33,1	نسبة تغطية الديون المصنفة	
	%5,0	%18,6-	-	-	%2,20	مردودية الأموال الذاتية	
	%0,4	%0,3	%1,6-	%0,1-	%0,16	مردودية الأصول	
	%12,3	%8,0	%46,7-	%2,1-	%5,1	النتيجة الصافية/الناتج البنكي الصافي	
	%19,2	%21,1	%22,0	%23,0	%24,0	العمولات الصافية/الناتج البنكي الصافي	إنتاجية
	%56,4	%61,8	%62,8	%62,4	%62,9	هامش الوساطة/الناتج البنكي الصافي	
	%48,6	%51,2	%54,8	%52,5	%56,4	عمولات صافية/مجموع الأجرور	
	2 784,6	2 643,5	2 433,2	2 462,0	2 249,0	إيداعات/عدد الأعوان (آلاف الدينار)	
	2 814,2	2 781,8	2 571,3	2 522,7	2 385,1	قروض/عدد الأعوان (آلاف الدينار)	
	142,1	130,1	116,2	100,7	95,0	ناتج بنكي صافي/عدد الأعوان (آلاف الدينار)	مؤشرات أخرى
	%51,21	53,9%	%51,3	%55,9	%54,7	معامل الاستغلال	
	123	123	121	118	118	عدد الفروع	
	174	175	165	175	191	عدد الموزعات الآلية	
	790	885	920	1 000	1 000	عدد المطارف	
	870,1	124,3	129,8	222,8	251,1	الرسملة في البورصة (مليون دينار)	مؤشرات السوق المالية
	2 517 042	372 076	390 845	1 187 056	2 510 474	عدد السندات المتبادلة	
	8 809	1 274	1 546	4 870	9 224	عدد التبادل	
	25,8	4,2-	41,7-	-11,3	-46,8	المردود الكلي (%)	
	5,600	5,000	5,220	8,960	10,100	سعر الإقفال (الدينار)	
	8,150	6,300	9,000	10,990	19,500	السعر الأعلى (الدينار)	
	4,150	4,470	5,100	7,500	8,010	السعر الأدنى (الدينار)	

قائمة النتائج

ملايين الدنانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
الهامش الصافي للفوائد	162,2	152,2	(10,0)	(%6)
عمولات صافية	55,3	51,8	(3,5)	(%6)
أرباح على محفظة السندات التجارية وعمليات مالية	31,6	50,2	18,6	%59
مداخل محفظة سندات الاستثمار	13,3	15,5	2,2	%16
النتائج البنكي الصافي	262,3	269,7	7,4	%3
إيرادات استغلال أخرى	5,4	5,9	0,5	%9
إيرادات الاستغلال الصافية	267,8	275,6	7,8	%3
أعباء الأعوان	(108,0)	(106,7)	1,3	(%1)
الأعباء العامة للإستغلال	(27,2)	(25,0)	2,2	(%8)
مخصصات استهلاك ومدخرات للأصول الثابتة	(6,3)	(6,4)	(0,1)	%2
أعباء عملية	(141,5)	(138,1)	3,4	(%2)
النتيجة الإجمالية للاستغلال	126,3	137,5	11,2	%9
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على الديون وخارج الموازنة والخصوم	(76,9)	(85,8)	(8,9)	%12
مخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح القيم على محفظة الاستثمار	(13,4)	(15,7)	(2,3)	%18
صافي كلفة المخاطر	(90,3)	(101,5)	(11,3)	%12
نتيجة الاستغلال	36,0	35,9	(0,0)	(%0)
رصيد الربح أو الخسارة المتأتية من العناصر العادية الأخرى	1,2	(1,9)	(3,1)	(%255)
الأداء على الشركات	(16,1)	(1,0)	15,0	(%94)
نتيجة السنة المحاسبية	21,1	33,0	11,9	%57

الهامش الصافي للفوائد/النتائج البنكي الصافي	%62	%56
عمولات/النتائج البنكي الصافي	%21	%19
معامل الاستغلال	%54	%51
أعباء الأعوان/النتائج البنكي الصافي	%41	%40

الموازنة

ملايين الدينانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
الأصول				
خزينة وأموال البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والتخزينة العامة	194,0	229,5	35,5	18,3%
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	139,7	235,1	95,3	68,2%
مستحقات صافية على الحرفاء	5 610,8	5 341,4	(269,4)	(4,8)%
محفظة السندات التجارية	395,2	814,4	419,2	106,1%
محفظة الاستثمار	312,6	299,2	(13,4)	(4,3)%
الأصول الثابتة	84,1	88,0	4,0	4,7%
أصول أخرى	604,5	685,9	81,5	13,5%
مجموع الأصول	7 340,8	7 693,6	352,8	4,8%
الخصوم				
البنك المركزي، ومركز الصكوك البريدية	583,6	312,8	(270,8)	(46,4)%
إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية	234,5	87,6	(146,9)	(62,6)%
إيداعات وأموال الحرفاء	5 332,0	5 285,1	(46,9)	(0,9)%
اقتراضات وموارد خصوصية	491,0	444,0	(46,9)	(9,6)%
خصوم أخرى	792,0	868,4	76,5	9,7%
	-	-		
مجموع الخصوم	7 433,0	6 997,9	(435,1)	(5,9)%
أموال ذاتية				
رأس المال	124,3	776,9	652,6	525,0%
مخصصات الدولة	117,0	117,0	-	0,0%
احتياطيات	359,8	464,7	104,9	29,2%
أسهم ذاتية	(2,9)	(5,5)	(2,6)	(91,6)%
أموال ذاتية أخرى	37,3	37,3	-	0,0%
نتائج مؤجلة	(748,9)	(727,8)	21,1	(2,8)%
نتيجة السنة المحاسبية	21,1	33,0	11,9	56,5%
أموال ذاتية	(92,2)	695,7	787,9	854,4)%
	-	-		
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	7 340,8	7 693,6	352,8	4,8%

نشاط الشركة التونسية للبنك

في هذا الإطار، سجلت إيداعات الحرفاء تراجعاً طفيفاً بـ 47 مليون دينار أو 0,9%. ويعكس هذا التراجع توجهات البنك المتعلقة باحتواء كلفة مكافآت هذه الموارد في حدود مقبولة. أما فيما يخص الاستعمالات، فقد سجلت الديون الصافية على الحرفاء تراجعاً بـ 269,4 مليون دينار أو 4,8%. وتعكس هذه الوضعية التباطؤ الملحوظ على مستوى القطاعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي ومن بينها خصوصاً قطاع السياحة الذي تأثر كثيراً بالعمليات الإرهابية التي شهدتها البلاد. من ناحية أخرى، ارتفع قائم محفظة سندات الدولة بصفة هامة لينتقل من 395,2 مليون دينار إلى 814,4 مليون دينار. تحققت هذه الزيادة التي تندرج في إطار توجهات البنك بفضل عملية الترفيع في رأس المال إذ تم استثمار جزء منه في رقاغ الخزينة وذلك لضمان مصدر مداخيل قارة وقليلة المخاطر. تبعاً لهذا التطور، شهد الناتج البنكي الصافي ارتفاعاً بـ 7,4 مليون دينار أو 3% ليلعب 270 مليون دينار في نهاية سنة 2015. كما تراجعت الأعباء العملية بـ 3,4 مليون دينار أو 2% لنتقل من 141,5 مليون دينار إلى 138,1 مليون دينار بين سنتي 2014 و2015 ليتحسن بذلك معامل الاستغلال بـ 3 نقاط مائوية ويستقر في حدود 51%. من ناحية أخرى، واصل البنك مجهوداته فيما يتعلق بتغطية المخاطر بتخصيص مدخرات صافية بما قيمته 101,5 مليون دينار (90,3 مليون دينار في سنة 2014). وشملت كلفة المخاطر، في جزء كبير منها، المدخرات الإضافية على الديون المصنفة وذلك طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21-2013 القاضي بتخصيص مدخرات إضافية على الديون المصنفة. وعلى ضوء هذه التطورات بلغت النتيجة الصافية 33,0 مليون دينار في نهاية سنة 2015 (مقابل 21,1 مليون دينار في موفى سنة 2014).

الموارد

أقفلت الشركة التونسية للبنك السنة المحاسبية 2015 بتراجع على مستوى الموارد الموسعة بـ 162,4 مليون دينار أو 2,7% مقابل ارتفاع بـ 74,2 مليون دينار أو 1,2% السنة الفارطة. ويعكس هذا الانخفاض، في الواقع، أزمة السيولة التي اتسم بها القطاع من ناحية بالإضافة إلى توجه البنك نحو التحكم

تميزت السنة المحاسبية أساساً بالشروع في إنجاز مخطط إعادة هيكلة البنك.

فبالإضافة إلى دخول الإصلاحات الموصى بها في المرسوم بتاريخ 05 ديسمبر 2013 حيز التنفيذ ومنها بالخصوص، تلك المتعلقة بالفصل بين مهام المدير العام ومهام رئيس مجلس الإدارة، توفقت الشركة التونسية للبنك في عملية الترفيع من رأس مالها الاجتماعي. وعلى أساس اكتتاب بحساب 21 سهم جديد لـ 4 أسهم قديمة ومنحة إصدار تبلغ 0,8 دينار، سجلت الأموال الذاتية للبنك ارتفاعاً بـ 757 مليون دينار فصلت كالآتي :

- **رأس المال :** +652,6 مليون دينار لينتقل من 124,3 مليون دينار إلى 776,9 مليون دينار.

- **احتياطيات :** +104,4 مليون دينار في شكل منح إصدار تم استثمار جزء من هذه الأموال في سندات الدولة وذلك طبقاً لتوجهات البنك الرامية إلى تحقيق مردود دون مخاطر من ناحية وإلى الترفيع في حصة العمليات على السوق من ناحية أخرى.



بالتوازي، تحسنت الوضعية الصافية للخزينة بصفة ملحوظة مكنت من الحد من لجوء البنك إلى إعادة التمويل على السوق النقدية وبين البنوك.

من ناحية أخرى، واصل البنك مجهوداته فيما يتعلق بتعبئة الودائع في ظرف يتسم بأزمة سيولة حادة وتوسع عمليات المزايدة.

من ناحية أخرى، واصل البنك تسديد مبالغ الأقساط فيما يتعلق بموارد الاقتراض التي انتقل قائمها من 491 مليون دينار إلى 444 مليون دينار.

رغم ذلك، يواصل البنك تمتعه بأساس متين من إيداعات الادخار التي شهدت ارتفاعا بـ 75,3 مليون دينار أو 3,6% مكنه من المحافظة على تموقعه الريادي فيما يخص هذا الصنف من الموارد.

الأفضل في كلفة الموارد في سياق يتميز بالمزايدات على الودائع وقطع تبعيته إزاء عدد من المؤسسات العمومية والحرفاء الهامين.

وفي هذا الصدد، تراجعت الإيداعات تحت الطلب بـ 41,8 مليون دينار أو 2,1% كما هو الشأن بالنسبة للودائع لأجل التي سجلت تراجعاً بـ 28,1 مليون دينار أو 2,7%.

الموارد الموسعة

ملايين الدينانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغيير	%
إيداعات الحرفاء	5 332,0	5 285,1	46,9-	0,9-%
وساطة مالية	296,0	227,4	68,6-	23,2-%
مصادر اقتراض	491,0	444,0	46,9-	9,6-%
مجموع الموارد الموسعة	6 118,9	5 956,5	162,4-	2,7-%

الهامين وذلك للحد من تبعيته واحتواء كلفة موارده في حدود معقولة.

كما سجلت إيداعات الادخار زيادة بـ 75,3 مليون دينار أو 3,6% لتبلغ 2.191,3 مليون دينار مقابل 2.116,0 مليون دينار قبل سنة.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى مواصلة البنك الاستثمار بأفضل حصة سوق لإيداعات الادخار والتي تمتاز بتشتت كبير.

على ضوء هذه التطورات، بقيت هيكلية إيداعات الحرفاء تقريبا مماثلة للهيكلية الملاحظة في نهاية سنة 2014 والتي تميزت بهيمنة الإيداعات ذات نسب مكافأة ضعيفة بحصة بلغت تقريبا الأربع أخماس (4/5).

1 - إيداعات الحرفاء :

بلغ قائم إيداعات الحرفاء 5.285,1 مليون دينار في نهاية سنة 2015 مقابل 5.332,0 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2014.

ميز التراجع المسجل أساسا الإيداعات تحت الطلب والإيداعات لأجل التي انتقلت على التوالي من 1.989,2 مليون دينار إلى 1.947,3 مليون دينار ومن 1.044,1 مليون دينار إلى 1.016,0 مليون دينار.

مدعوما بالتحسن المحسوس على مستوى الخزينة الصافية (تبعاً لعملية الترفع في رأس المال) تخلى البنك عن تجديد عدد من التوظيفات المكلفة لعدد من المؤسسات العمومية والحرفاء

إيداعات الحرفاء

ملايين الدينانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	الحصة	التغيير	%
إيداعات تحت الطلب	1 989,2	1 947,3	37%	41,8-	2,1-%
منها إيداعات تحت الطلب بالعملة الأجنبية	596,0	617,7	12%	21,8	3,7-%
إيداعات لأجل	1 044,1	1 016,0	19%	28,1-	2,7-%
إيداعات الإيداع	2 116,0	2 191,3	41%	75,3	3,6-%
مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء	182,8	130,4	2%	52,3-	28,6-%
مجموع إيداعات الحرفاء	5 332,0	5 285,1		46,9-	0,9-%

2 - موارد الاقتراض

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى تراجع قائم الموارد الخصوصية بـ 11,8 مليون دينار ليبلغ 193,7 مليون دينار مقابل 205,5 مليون دينار قبل سنة إثر خفض التجاء البنك لخطوط التمويل الخارجية نظرا لكلفتها المرتفعة.

في نهاية السنة المحاسبية 2015، بلغ قائم موارد الاقتراض 444 مليون دينار متراجعا بـ 46,9 مليون دينار أو 9,6% مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2014.

ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى تسديد مبالغ الأقساط المتعلقة بعدد من الاقتراضات الرقاعية والخاصة.

ملايين الدنانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
اقتراضات مجسمة	285,5	250,4	35,1-	12,3-%
اقتراضات رقاعية	274,1	240,3	33,7-	12,3-%
فوائد للدفع وديون مرتبطة	11,4	10,0	1,4-	12,3-%
موارد خصوصية	205,5	193,7	11,8-	5,7-%
خطوط الاقتراض	201,4	189,8	11,5-	5,7-%
فوائد ومنح مستحقة	4,1	3,8	0,3-	6,4-%
موارد الإقتراض	491,0	444,0	46,9-	9,6-%

شملت هذه الزيادة محفظة سندات البنك (+423,1 مليون دينار أو 45,8%) بينما تراجعت القروض الإجمالية الممنوحة للحرفاء بـ 81,2 مليون دينار أو 1,0%.

وباعتبار المبلغ الإضافي للمدخرات والفوائد المؤجلة، ارتفع القائم الصافي للمساعدات للاقتصاد بنسق أضعف من نسق تطور المساعدات الإجمالية (+138,0 مليون دينار أو 2,2%) ليبلغ 6.478,3 مليون دينار نهاية ديسمبر 2015 مقابل 6.340,3 مليون دينار قبل سنة.

الاستعمالات :

1 - المساعدات للاقتصاد :

خلال سنة 2015، واصل البنك مجهوداته لدعم الاقتصاد ليشهد إجمالي المساعدات للاقتصاد نموا بـ 343,4 مليون دينار أو 3,9%.

ملايين الدنانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	بـ %
المساعدات الإجمالية للاقتصاد	8 915,0	9 258,5	343,4	3,9%
المستحقات الإجمالية على الحرفاء	7 968,6	7 887,4	81,2-	1,0-%
محفظة السندات	924,6	1 347,8	423,2	45,8-%
أوراق الخزينة	21,8	23,3	1,5	6,9-%
مدخرات وفوائد معلقة	2 574,7	2 780,2	205,5	8,0-%
مدخرات	1 530,9	1 635,3	104,4	6,8-%
فوائد معلقة	1 043,8	1 144,9	101,1	9,7-%
المساعدات الصافية للاقتصاد	6 340,3	6 478,3	138,0	2,2-%

مع ذلك، سجلت قروض التصرف ارتفاعا بـ 29,7 مليون دينار أو 1,2% لتستقر في حدود 2.609,8 مليون دينار في نهاية سنة 2015 ويتمشى هذا التطور مع توجهات البنك الرامية إلى الرفع من حصة هذا الصنف من التعهدات والذي يمثل في الواقع نشاطه الأساسي. بالتوازي، ونظرا لتباطؤ النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني، شهدت قروض الاستثمار زيادة طفيفة بـ 6,2 مليون دينار لتنتقل خلال الفترة قيد الدرس من 3.549,4 مليون دينار إلى 3.555,7 مليون دينار. من ناحية أخرى، واصل البنك تخصيص المدخرات الضرورية لتغطية الديون المتعثرة ومن بينها خاصة الديون ذات الأقدمية التي تجاوزت 3 سنوات في صنف المخاطر 4 و 5 وذلك طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 2013-21 القاضي بتخصيص مدخرات إضافية.

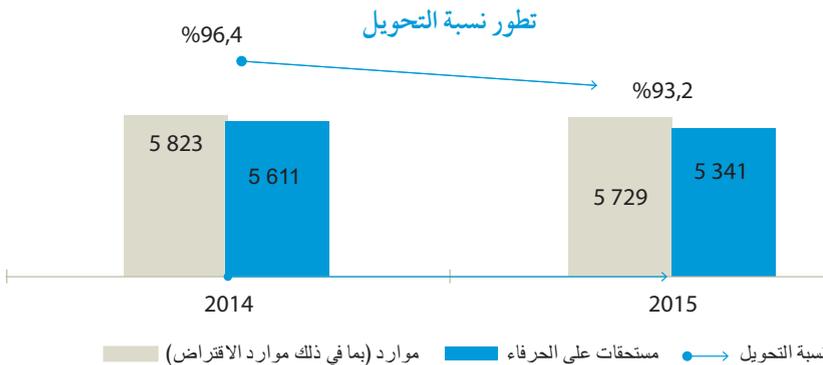
وبهذا انتقل قائم المدخرات من 1.314 مليون دينار إلى 1.401 مليون دينار أو ما يعادل زيادة بـ 87 مليون دينار أو 6,6%. كما بلغت القروض الصافية من المدخرات والفوائد المؤجلة 5.341,4 مليون دينار مقابل 5.610,8 مليون دينار في نهاية سنة 2014 أي بانخفاض يقدر بـ 269,4 مليون أو 4,8%. وباعتبار ما سبق، تحسنت حصص قروض التصرف وقروض الاستثمار، على التوالي بـ 0,7 و 0,5 نقطة مئوية إلى 33,1% و 45,1% على حساب قروض الأفراد (-1% لتبلغ 19,2%).



2 - القروض الصافية على الحرفاء

بلغ القائم الإجمالي للقروض الممنوحة للحرفاء 7.887,4 مليون دينار في نهاية سنة 2015 مقابل 7.968,6 مليون دينار قبل سنة. وشمل هذا التراجع أساسا قروض الأفراد التي انتقلت من 1.607,5 مليون دينار إلى 1.510,8 مليون دينار أو ما يعادل انخفاضا بـ 96,7 مليون دينار أو 6% مقارنة بمستواها في موفى 2014.

ملايين الديناتير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	بـ %
المستحقات الإجمالية على الحرفاء	7 968,6	7 887,4	-81,2	-1,0%
قروض التصرف	2 580,2	2 609,8	29,7	1,2%
قروض الاستثمار	3 549,4	3 555,7	6,2	0,2%
قروض للأفراد	1 607,5	1 510,8	-96,7	-6,0%
قروض أخرى	231,5	211,1	-20,4	-8,8%
مدخرات وفوائد معلقة	2 357,8	2 546,0	188,2	8,0%
مدخرات	1 314,0	1 401,1	87,1	6,6%
فوائد معلقة	1 043,8	1 144,9	101,1	9,7%
المستحقات الصافية على الحرفاء	5 610,8	5 341,4	-269,4	-4,8%



ترجم تراجع الديون الصافية بنسق أسرع من نسق تراجع الموارد منطقيًا بانخفاض نسبة التحوّل مقارنة بمستواها نهاية شهر ديسمبر 2014 لتبلغ 93,2% (96,4% آخر 2014)

يندرج هذا التطور في إطار توجهات البنك الرامية إلى الترفيع في محفظة السندات لحسابها الخاص وخفض الالتجاء إلى السوق ما بين البنوك إذ تم استثمار جزء هام من الأموال المتأتية من عملية الترفيع في رأس مال البنك في رفاع الخزينة القابلة للتنظير ذات المردود العالي والأجال الطويلة وذلك لضمان مصدر مداخيل قارة ودون مخاطر.

تتميز بنية محفظة السندات التجارية من هنا فصاعداً بهيمنة حصة سندات التوظيف (رفاع الخزينة القابلة للتنظير).

3- محفظة السندات

شهد القوائم الإجمالي لمحفظة السندات زيادة هامة بـ 423,1 مليون دينار ليبلغ 1.347,8 مليون دينار في نهاية 2015 مقابل 924,6 مليون دينار قبل سنة.

ويعزى هذا التطور أساساً إلى الزيادة المسجلة على مستوى :

✓ محفظة السندات التجارية (+419,2 مليون دينار)

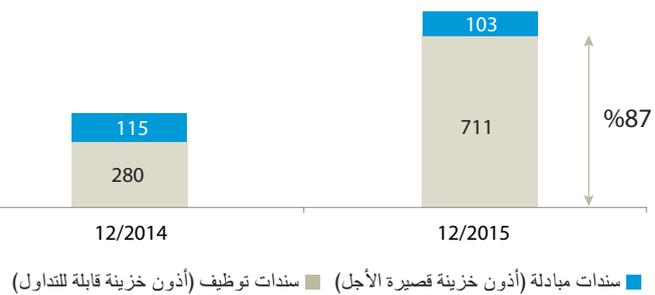
بلغت محفظة السندات التجارية المكونة من سندات الدولة 814,4 مليون دينار في نهاية 2015 بزيادة تقدر بـ 419,2 مليون دينار أو 106,1% مقارنة بمستواها المسجل في موفى سنة 2014.

محفظة السندات التجارية

ملايين الدنانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
سندات المبادلة	115,1	103,3	(11,8)	(10%)
سندات التوظيف	280,0	711,1	431,0	154%
محفظة السندات التجارية	395,2	814,4	419,2	106%



تركيبة محفظة أذون الخزينة (ملايين الدنانير)



ناهز القوائم الصافي من المدخرات لمحفظة سندات الاستثمار 299 مليون دينار في تراجع بـ 13,4 مليون دينار أو 4,3% مقارنة بمستواه في آخر سنة 2014 وذلك، تبعاً لتخصيص مدخرات صافية لتغطية نقص قيمة محفظة الاستثمار بما قيمته 17,3 مليون دينار.

محفظة سندات الاستثمار : (+3,9 مليون دينار)

بلغ القوائم الإجمالي لمحفظة سندات الاستثمار 533,4 مليون دينار في نهاية سنة 2015 مقابل 529,5 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2014 ليسجل ارتفاعاً طفيفاً بـ 3,9 مليون دينار أو 0,7%.

شملت هذه الزيادة أساساً قائم سندات الاستثمار (+1,8 مليون دينار) وسندات المساهمة (+2,2 مليون دينار).

ملايين الدينانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
المحفظة الإجمالية للسندات	529,5	533,4	3,9	0,7%
سندات الاستثمار	97,6	99,4	1,8	1,8%
سندات المساهمة	199,7	201,9	2,2	1,1%
حصص في الشركات الشريكة والمشاركة	87,2	87,2	0,0	0,0%
حصص في الشركات المرتبطة	123,7	123,7	0,0	0,0%
مساهمات لإعادة التفتوت	21,2	21,2	0,0	0,0%
مدخرات	216,9	234,2	17,3	8,0%
صافي محفظة السندات	312,6	299,2	13,4-	4,3%

الاعتمادات المستندية (-69,2 مليون دينار أو -28,2%) والقروض الممنوحة غير المستعملة (-69,2 مليون دينار أو -47,5%) إلا أن زيادة التعهدات في شكل ضمانات وكفالات (+29,9 مليون دينار أو 5,7%) مكنت من تخفيف حدة هذا التراجع.

شهدت التعهدات لفائدة أو بأمر البنوك تطورا بـ 54 مليون دينار أو 15,7% لتبلغ 401,5 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2015.

التعهدات خارج الموازنة

بصفة إجمالية، سجلت التعهدات خارج الموازنة انخفاضا بـ 51,5 مليون دينار لتبلغ 1.221,4 مليون دينار مقابل 1.272,9 مليون دينار قبل سنة.

تفسر هذه الوضعية بتراجع التعهدات لفائدة أو بأمر الحرفاء (-106 مليون دينار أو -11,4%) الملاحظ بالخصوص على مستوى فتح

ملايين الدينانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
تعهدات لصالح أو بأمر الحرفاء	925,8	819,9	105,9-	11,4%
فتح اعتمادات مستندية	245,3	176,1	69,2-	28,2%
قروض ممنوحة غير مستعملة	145,7	76,5	69,2-	47,5%
ضمانات وكفالات	527,3	557,2	29,9	5,7%
مساهمات غير مدفوعة	3,5	3,1	0,4-	10,8%
تعهدات على أوراق الخزينة	4,0	7,0	3,0	75,0%
تعهدات لصالح أو بأمر البنوك	347,0	401,5	54,4	15,7%
بنوك غير مقيمة منتسبة بالخارج	347,0	401,5	54,4	15,7%
تأكيد القروض المستندية	26,3	49,8	23,6	89,7%
ضمانات أخرى نهائية	320,8	351,6	30,9	9,6%
مجموع التعهدات خارج الموازنة	1.272,9	1.221,4	51,5-	4,0%

يعزى هذا النمو أساسا إلى عملية الترفيع في رأس مال البنك بما قيمته 652.575 ألف دينار، المقررة في الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة في 3 جوان 2015 لينتقل رأس مال البنك من 124.300 ألف دينار إلى 776.875 ألف دينار وذلك عبر إصدار 130.515.000 سهم جديد بسعر إصدار يبلغ 5,8 دينار أي 5 دانير قيمة إسمية و0,800 دينار منحة إصدار.

الأموال الذاتية

سجلت الأموال الذاتية للبنك، قبل تخصيص نتيجة السنة المحاسبية 2015، زيادة بـ 787,9 مليون دينار لنتقل من -92,2 مليون دينار نهاية سنة 2014 إلى 695,7 مليون دينار آخر سنة 2015.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى بلوغ النتيجة الصافية للسنة المحاسبية 2015 ما قدره 33 مليون دينار لتساهم في الزيادة في حجم الأموال الذاتية ودعم مؤشر الملاءة :

وباحتساب 21 سهم جديد مكتتب لـ 4 أسهم قديمة، بلغت منحة الإصدار الخاصة بعملية الترفيع في رأس مال البنك 104,4 مليون دينار. وتندرج عملية إعادة رسملة البنك في إطار إنجاز مخطط إعادة هيكلة البنك المستند إلى نتائج مهمة التدقيق الشامل.

ملايين الدنانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
رأس المال	124,3	776,9	652,6	525,0%
مخصصات الدولة	117,0	117,0	0,0	0,0%
احتياطيات	359,8	464,7	104,9	29,2%
منها منحة إصدار زيادة رأس المال 2015		104,4	104,4	
أسهم ذاتية	2,9-	5,5-	2,6-	91,6%
أموال ذاتية أخرى	37,3	37,3	0,0	0,0%
نتائج مرحلة	748,9-	727,8-	21,1	2,8%
نتيجة السنة المحاسبية	21,1	33,0	11,9	56,5%
أموال ذاتية	92,2-	695,7	787,9	854,4%

وميز تفاقم الديون المتعثرة جميع القطاعات ومن بينها، خصوصا قطاعي السياحة والصناعة.

كما تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة الديون المتعثرة يفسر جزئيا بتراجع التعهدات الإجمالية للبنك (-61 مليون دينار).

يقدم الجدول التالي تطور الديون المتعثرة :

جودة الأصول

1- تطوّر الديون المتعثرة

كنتيجة مباشرة لتباطؤ النشاط الاقتصادي على المستوى الوطني، وخصوصا فيما يتعلق بقطاع السياحة، بلغ قائم الديون المتعثرة 2.508 مليون دينار نهاية سنة 2015 ليمثل 30,3% من إجمالي الديون (28,8% في سنة 2014).

ملايين الدنانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
إجمالي المستحقات	8 334	8 273	(61)	(1%)
مستحقات سليمة	5 934	5 765	(169)	(3%)
مستحقات مشكوك في خلاصها أو متنازع عليها	2 400	2 508	108	4%
نسبة إجمالي المستحقات	28,8%	30,3%		
مدخرات	(1 241)	(1 327)	(86)	7%
فوائد معلقة	(510)	(552)	(42)	8%
صافي المستحقات	6 583	6 394	(189)	(3%)
نسبة تغطية الديون المتعثرة (المعنى الموسع)	73%	75%		
نسبة تغطية الديون المتعثرة (صافية من الفوائد المعلقة)	66%	68%		

2 - تغطية الديون المتعثرة

تبعاً للمجهودات المبذولة لتخصيص المدخرات ابتداءً من السنة المحاسبية 2013 بالخصوص تحسنت نسبة التغطية الإجمالية لتنتقل من 66% في نهاية سنة 2014 إلى 68% آخر السنة المحاسبية 2015 بزيادة تناهز نقطتين مائويتين .

يرجع هذا المستوى المرتفع للتغطية إلى تكوين مدخرات إضافية هامة على الديون ذات الأقدمية التي تجاوزت 3 سنوات في قسيمي المخاطر 4 و 5.

وعلى هذا الأساس، ارتفع قائم المدخرات والفوائد المعلقة المخصصة لتغطية الديون المتعثرة بـ 128 مليون دينار أو 7,3% لتبلغ حجماً هاماً يناهز 1.879 مليون دينار في نهاية سنة 2015 مقابل 1.751 مليون دينار في موفى سنة 2014.

3 - مؤشر الملاءة

تحت التأثير المزدوج لتطور الأموال الذاتية الصافية تبعاً لعملية إعادة رسملة البنك من ناحية وتراجع المخاطر المحتملة من ناحية أخرى، تحسنت نسبة الملاءة بشكل ملحوظ لتناهز 13,48% مقابل مؤشر ملاءة سلبي مسجل في نهاية سنة 2014 (-5,17%)

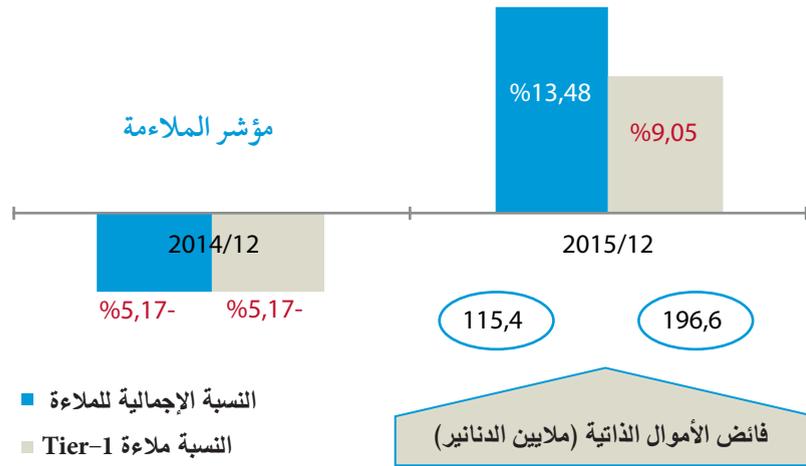
انتقلت الأموال الذاتية الصافية المأخوذة بعين الاعتبار في احتساب مؤشر الملاءة مدعومة بعملية الترفيع في رأس مال البنك الناجحة من مستوى سلبي يقدر بـ 302,7 مليون دينار إلى +760,6 مليون دينار وهذا من شأنه الاستجابة إلى معايير الحذر المفروضة فيما يتعلق بتغطية المخاطر.

وفي هذا الصدد استقر مؤشري tier-1 والملاءة الإجمالي في مستوى يفوق الحد المطلوب أي على التوالي 9,05% و 13,48% مقابل متطلبات تنظيمية بـ 7% و 10%.

ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	ملايين الدنانير
510,2	302,7-	صافي الأموال الذاتية الأساسية
250,4	0,0	أموال ذاتية إضافية
760,6	302,7-	مجموع الأموال الذاتية الصافية
5 640,2	5 859,5	مجموع المخاطر المحتملة
13,48%	5,17%-	النسبة الإجمالية للملاءة
10%	10%	الحد القانوني الأدنى
9,05%	5,17%-	نسبة الملاءة Tier-1
7%	7%	الحد القانوني الأدنى

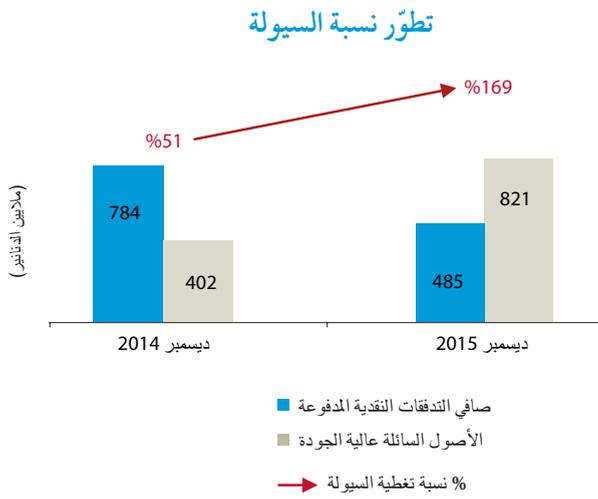
وترتب عن ذلك بلوغ فائض الأموال الذاتية (buffers) :

- 196 مليون دينار بعنوان مؤشر الملاءة الإجمالي ؛
- 115,4 مليون دينار بعنوان مؤشر tier-1.



السيولة :

1 - نسبة تغطية السيولة (LCR)



منذ إنشائه، استقر مؤشر نسبة تغطية السيولة الشهري الذي يقاس بنسبة الأصول السائلة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية المدفوعة عموماً في مستوى يزيد عن المعايير المفروضة من قبل البنك المركزي التونسي.

ومنذ شهر سبتمبر، شهد مستوى مؤشر نسبة تغطية السيولة زيادة هامة ليبلغ %169,0 في نهاية شهر ديسمبر 2015 مقابل حد قانوني يقدر بـ %70 وذلك تحت تأثير عملية الترفيع في رأس المال التي مكنت من تنمية الأصول السائلة ذات الجودة العالية للبنك.

2 - مؤشر السيولة

بلغ مؤشر السيولة المعرف بمعدل الأصول المحققة إلى الخصوم المطلوبة %136,3 نهاية سنة 2015 في مستوى يفوق بكثير الحد التنظيمي المطلوب (%100).

تعزى هذه الوضعية إلى الارتفاع المسجل على مستوى قائم محفظة سندات الدولة المحتفظ بها لحساب البنك الخاص عبر استثمار جزء من الأموال المتأتية من عملية الترفيع في رأس المال في عمليات اكتتاب في رفاع الخزينة.



ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	ملايين الدينائير
2 879,7	2 333,8	أصول قابلة للتحقيق مرجحة
2 113,4	2 670,5	خصوم جارية مرجحة
%136,3	%87,4	نسبة السيولة
%100	%100	الحد القانوني الأدنى
766,3	336,7-	فائض/عجز السيولة

3 - السيولة وما يعادلها :

(157+) مليون دينار مسجلة بذلك تحسنا بـ 546,2 مليون دينار. وميزت هذه الوضعية أساسا التدفقات المتأتية من نشاط التمويل (إصدار أسهم جديدة).

على أساس التدفقات النقدية، انتعشت السيولة وما يعادلها بصفة ملحوظة لتنتقل من (-389,2) مليون دينار في نهاية سنة 2014 إلى

ملايين الديناتير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
التدفقات النقدية لأنشطة الاستغلال	1,0-	171,9-	170,9-	-
التدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار	48,7-	6,9	55,7	-114,2%
التدفقات النقدية لأنشطة التمويل	28,1-	711,1	739,2	-
التغير الصافي للسيولة	77,8-	546,2	624,0	801,9%
التدفقات النقدية في بداية السنة المحاسبية	311,4-	389,2-	77,8-	-
السيولة وما يعادلها في آخر السنة المحاسبية	389,2-	157,0	546,2	140,3%

• تطور مداخيل محفظة سندات الاستثمار (+2,2 مليون أو 16,5%).

• تراجع مداخيل الفوائد (-11,8 مليون دينار) ومن بينها، خصوصا تلك المتعلقة بمحفظة الأوراق التجارية (15,5 مليون دينار).

• الانخفاض المسجل على مستوى العمولات الصافية بـ 3,5 مليون دينار والنتائج أساسا عن تباطؤ نشاط القروض الممنوحة للأفراد.

النتائج

1 - تطور الناتج البنكي الصافي :

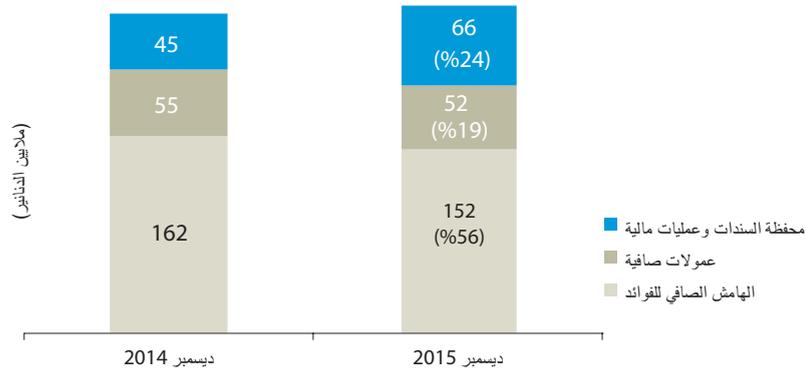
في نهاية شهر ديسمبر 2015، بلغ الناتج البنكي الصافي 269,7 مليون دينار ليسجل زيادة بـ 7,4 مليون دينار أو 2,8% مقارنة بالسنة المحاسبية 2014. ويعزى هذا التطور إلى مختلف التغيرات الآتية :

• الارتفاع الهام للمداخيل المتأتية عن سندات الدولة (+17,5 مليون دينار أو 115,1%) تبعا لارتفاع معدل رفاع الخزينة المحتفظ بها من قبل البنك.

ملايين الديناتير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
فوائد ومداخيل مماثلة	394,5	382,7	(11,8)	(3%)
فوائد متكبدة وأعباء مماثلة	(232,4)	(230,6)	1,8	(1%)
الهامش الصافي للفوائد	162,2	152,2	10,0	(6%)
عمولات مقبوضة	60,2	55,7	(4,6)	(8%)
عمولات مدفوعة	(5,0)	(3,9)	1,1	(22%)
صافي العمولات	55,3	51,8	(3,5)	(6%)
أرباح على محفظة السندات التجارية وعمليات مالية	31,6	50,2	18,6	59%
مداخيل محفظة سندات الاستثمار	13,3	15,5	2,2	16%
الناتج البنكي الصافي	262,3	269,7	7,4	3%

لا تزال بنية الناتج البنكي الصافي متميزة بهيمنة نشاط الوساطة بحصة بلغت 56% رغم التحسن الملحوظ لمساهمة مداخيل محفظة السندات (24% في سنة 2015 مقابل 17% في سنة 2014).

بنية الناتج البنكي الصافي



كما مكن تحليل تطور الناتج البنكي الصافي حسب النشاط بين شهري ديسمبر 2014 وديسمبر 2015 من ملاحظة تراجع مساهمة نشاط التمويل والتي بقيت رغم ذلك مهيمنة بحصة تقارب الثلاث أرباع (3/4) والتحسن الملحوظ لمساهمة نشاط الخزينة بالدينار.

2 - تحليل مكونات الناتج البنكي الصافي

◊ هامش الفوائد الصافي :

تحليل الهامش الصافي للفوائد

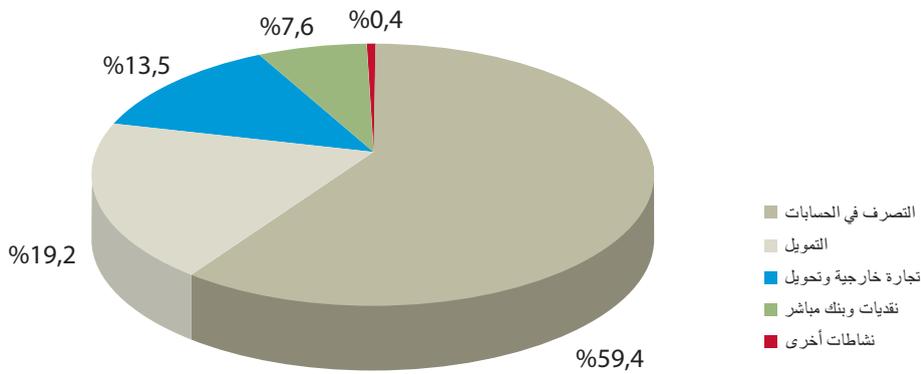
ملايين الدينار	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغيير	%
فوائد وإيرادات مماثلة	394,5	382,7	(11,8)	(3%)
فوائد وأعباء مماثلة	(232,4)	(230,6)	1,8	(1%)
الهامش الصافي على العمليات ما بين البنوك	(28,7)	(17,8)	10,8	(38%)
الهامش الصافي على العمليات مع الحرفاء	203,7	180,0	(23,7)	(12%)
الهامش الصافي على عمليات أخرى	(12,9)	(10,0)	2,9	(22%)
الهامش الصافي للفوائد	162,2	152,2	(10,0)	(6%)
نسبة الناتج البنكي الصافي				
الهامش الصافي للفوائد	62%	56%		
الهامش الصافي للفوائد على عمليات الخزينة وما بين البنوك	(11%)	(7%)		
الهامش الصافي للفوائد على عمليات مع الحرفاء	78%	67%		
الهامش الصافي للفوائد على عمليات أخرى	5%	4%		

وبالتوازي، تراجع الهامش الصافي للعمليات مع الحرفاء من 203,7 مليون دينار إلى 180 مليون دينار ونتج ذلك أساسا عن انخفاض مستوى القروض الممنوحة لفائدة الأفراد.

◇ العمولات الصافية

شهدت العمولات الصافية انخفاضا بحوالي 3,5 مليون دينار أو 6,2% خلال الفترة قيد الدرس لتبلغ 51,8 مليون دينار في نهاية شهر ديسمبر 2015. وخص هذا التراجع أساسا العمولات المتعلقة بنشاط التمويل (-2,9 مليون دينار أو -22,7%).

بقيت العمولات الصافية في أغلبها مركزة على نشاط التصرف في الحسابات بحصة بلغت 59% بينما تراجعت حصة نشاط التمويل من 23% نهاية سنة 2014 إلى 19% آخر سنة 2015



للبنك تماشيا مع توجهاته الاستراتيجية الرامية إلى ضمان مصدر مداخيل ثابتة وأقل خطورة.

كما تحسنت مساهمة محفظة السندات التجارية في تركيبة الناتج البنكي الصافي لتنتقل من 5,8% إلى 12,1%.

ميز هذا النسق، أيضا، لكن بدرجة أقل الأرباح الصافية على عمليات الصرف التي سجلت تقدما بـ 1,1 مليون دينار أو 6,8% لتنتقل من 16,4 مليون دينار إلى 17,5 مليون دينار.

انتقل هامش الفوائد الصافي من 162,1 مليون دينار إلى 152,5 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2015 ليسجل تراجعا بـ 10 مليون دينار أو 6%. فبالإضافة إلى التأثير المختلط والسلبى لانخفاض نسب الفائدة الرئيسية، نجمت هذه الوضعية أيضا عن انخفاض مداخيل الفوائد على محفظة الأوراق التجارية الملاحظ بالخصوص على مستوى القروض الممنوحة للأفراد.

رغم بقائه سلبيا (-17,8 مليون دينار في موفى 2015) تحسن الهامش الصافي على العمليات ما بين البنوك بـ 10,8 مليون دينار أو 38% والذي يفسر بالتراجع الهام للجوء للبنك لإعادة التمويل على السوق النقدية وبين البنوك إذ انخفض معدل لجوء البنك إلى هذا المصدر للتمويل لينتقل من 834 مليون دينار إلى 691 مليون دينار إثر عملية إعادة الرسملة الناجحة للبنك.

◇ الأرباح على محفظة السندات التجارية وعمليات الصرف

سجلت الأرباح على محفظة السندات التجارية ارتفاعا ملحوظا بـ 17,5 مليون دينار أو 115,1% لتنتقل، خلال الفترة قيد الدرس، من 15,2 مليون دينار إلى 32,7 مليون دينار ويفسر التطور الهام للأرباح على محفظة السندات التجارية بالزيادة على مستوى المحفظة المتوسطة لرقاع الخزينة المتصرف فيها للحساب الخاص

ملايين الديناريين	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
أرباح صافية على سندات المبادلة	4,4	10,0	5,6	128%
أرباح صافية على سندات التوظيف	10,8	22,7	11,9	110%
أرباح صافية على عمليات الصرف	16,4	17,5	1,1	7%
أرباح على محفظة السندات التجارية وعمليات مالية	31,6	50,2	18,6	59%
النتاج البنكي الصافي	262	270		
نسبة الناتج البنكي الصافي	12,0%	18,6%		
أرباح على محفظة السندات التجارية	5,8%	12,1%		
أرباح صافية على عمليات الصرف	6,2%	6,5%		
معدل محفظة أذون الخزينة	302	532		
أرباح على محفظة السندات التجارية	5,32%	5,57%		

◆ مداخيل محفظة سندات الاستثمار

بلغت مداخيل محفظة سندات الاستثمار 15,5 مليون دينار في نهاية سنة 2015 بزيادة تقدر بـ 2,2 مليون دينار أو 16,5% مقارنة بمستواها آخر سنة 2014.

ميز الارتفاع المسجل أساسا المداخيل في شكل :

- فوائد على سندات الاستثمار الرقاعية : +2 مليون دينار كنتيجة، أساسا، لاكتتاب البنك في القرض الرقاعي الوطني بما قيمته 70 مليون دينار في بداية السداسي الثاني من سنة 2014 ؛
- أرباح على المساهمات : +0,7 مليون دينار لتبلغ 8,8 مليون دينار في نهاية سنة 2015 (8,1 مليون دينار في 2014).

ملايين الديناريين	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
فوائد ومداخيل مماثلة على سندات الاستثمار	3,9	5,9	2,0	50%
أرباح ومداخيل مماثلة على سندات المساهمة	9,4	9,6	0,2	3%
مداخيل محفظة سندات الاستثمار	13,3	15,5	2,2	16%

3 - النتيجة الإجمالية للاستغلال

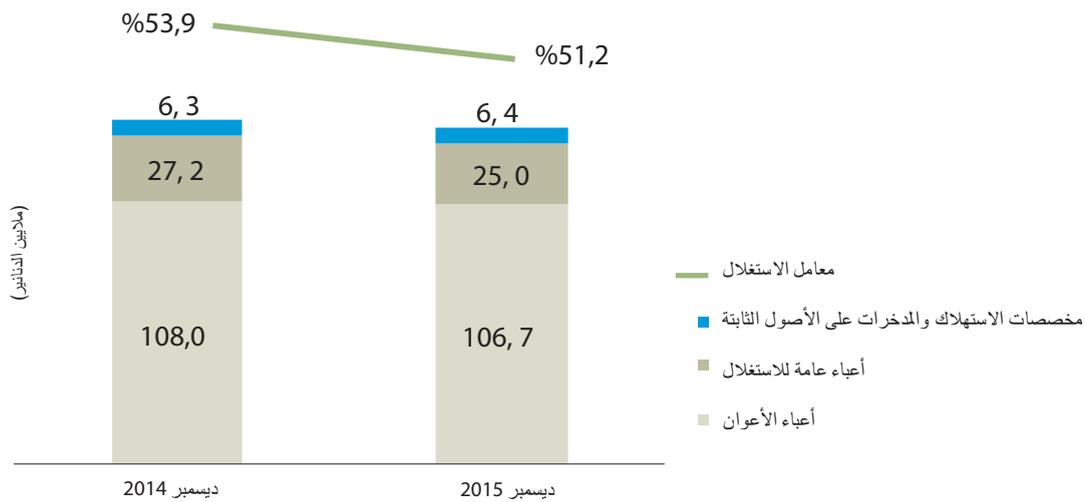
- تراجع الأعباء العملية (المكونة في أغلبها من أعباء الموارد البشرية) بـ 3,4 مليون دينار أو 2,4% لتنتقل من 141,5 مليون دينار إلى 138,1 مليون دينار بين شهري ديسمبر 2014 وديسمبر 2015 ويفصل هذا التغير كالاتي :
- أعباء الأعوان : -1,3 مليون دينار أو -1,2%
- أعباء عامة للاستغلال : -2,2 مليون دينار أو -8,0%
- مخصصات للاستهلاك : +0,1 مليون دينار أو +1,5%

تفصيل الأعباء العملية

ملايين الدينانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
أجور ورواتب	85,7	83,8	(1,9)	(%2)
أعباء اجتماعية	22,3	22,9	0,6	3%
أعباء الأعوان	108,0	106,7	(1,3)	(%1)
أعباء استغلال غير بنكية	10,9	13,1	2,3	%21
أعباء استغلال أخرى	16,3	11,9	(4,4)	(%27)
أعباء عامة للاستغلال	27,2	25,0	(2,2)	(%8)
مخصصات للاستهلاك والمدخرات من الأصول الثابتة	6,3	6,4	0,1	%2
مجموع أعباء الاستغلال	141,5	138,1	(3,4)	(%2)
أعباء الأعوان/الناتج البنكي الصافي	%41	40%		
معامل الاستغلال	%53,9	51,2%		
عدد الأعوان في آخر السنة المحاسبية	2 017	1 898		
معدل عدد الأعوان	2 072	1 958		
أعباء الأعوان/معدل عدد الأعوان	52,1	54,5		

كما تحسن معامل الاستغلال الذي يقاس بالنسبة بين الأعباء العملية والناتج البنكي الصافي بنحو 2,7 نقطة مائوية وصولا إلى 51,2%.

هيكلية الأعباء العملية

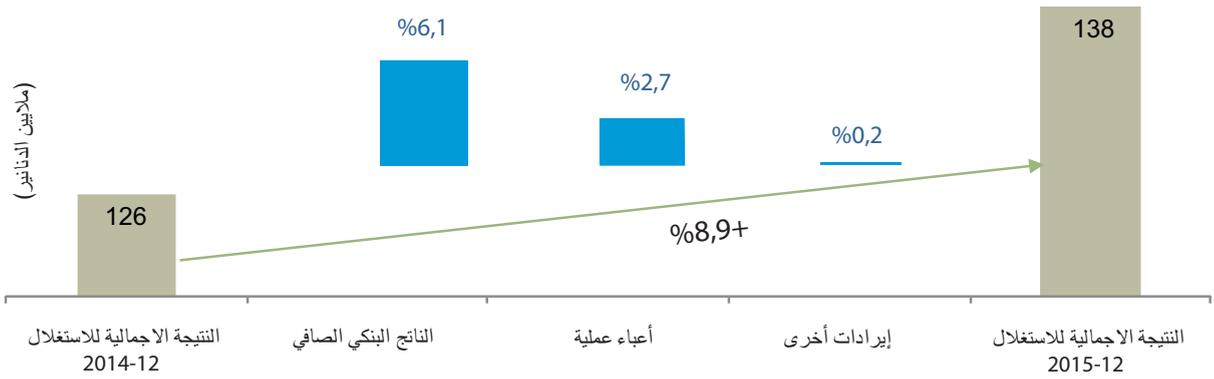


وتبعاً لتحسن الناتج البنكي الصافي والتحكم في الأعباء العملية، سجلت النتيجة الإجمالية للاستغلال ارتفاعاً بـ 11,2 مليون دينار أو 8,9% لتبلغ 137,5 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2015 مقابل 126,3 مليون دينار في نهاية سنة 2014.

وتبعاً لتحسن الناتج البنكي الصافي والتحكم في الأعباء العملية، سجلت النتيجة الإجمالية للاستغلال ارتفاعاً بـ 11,2 مليون دينار أو 8,9% لتبلغ 137,5 مليون دينار في موفى السنة المحاسبية 2015 مقابل 126,3 مليون دينار في نهاية سنة 2014.

ملايين الدينار	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
الناتج البنكي الصافي	262,3	269,7	7,4	3%
إيرادات استغلال أخرى	5,4	5,9	0,5	9%
إيرادات الاستغلال الصافية	267,8	275,6	7,8	3%
أعباء الأعوان	(108,0)	(106,7)	1,3	(1%)
الأعباء العامة للاستغلال	(27,2)	(25,0)	2,2	(8%)
مخصصات للاستهلاك والمدخرات على الأصول الثابتة	(6,3)	(6,4)	(0,1)	2%
أعباء عملية	(141,5)	(138,1)	3,4	(2%)
النتيجة الاجمالية للاستغلال	126,3	137,5	11,2	9%

تطور مكونات النتيجة الاجمالية للاستغلال



74 مليون دينار (مقابل 55 مليون دينار سنة 2014).

4 - كلفة المخاطر على القروض

ودون اعتبار المدخرات الإضافية، بلغ مجهود تخصيص المدخرات للسنة المحاسبية قيمة صافية تقدر بـ 13 مليون دينار فقط (6,15 مليون دينار سنة 2014) وتعزى هذه الوضعية إلى :

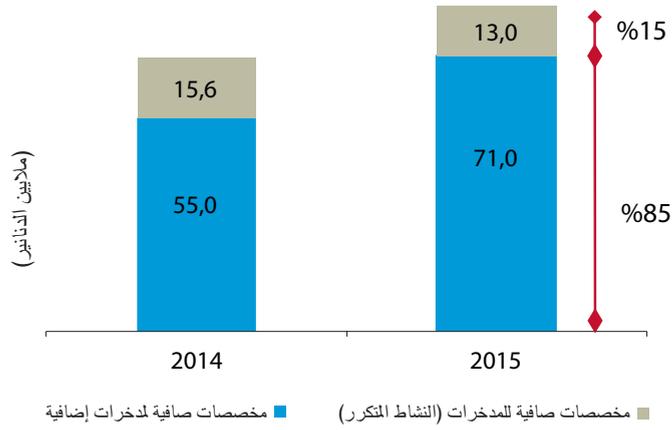
بقيت كلفة المخاطر على القروض عالية ويرجع ذلك، أساسا، إلى تطبيق اجراءات البنك المركزي التونسي فيما يتعلق «بالاحتفاظ» بالديون المتعثرة.

- تراجع نشاط منح القروض سنة 2015.
- المجهودات الهامة لتخصيص المدخرات المبذولة خلال السنوات الأخيرة.

في هذا السياق وبالنظر إلى أهمية حجم الديون المتعثرة من ناحية وأقدميتها في قسمة المخاطر 4 و5 من ناحية أخرى واصل البنك تخصيص مدخرات هامة لتغطيتها طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي 2013-21 : بلغت المدخرات الإضافية، في هذا الصدد،

ملايين الدينانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
مخصصات للمدخرات على الديون	(54,4)	(55,9)	(1,5)	3%
استعادة المدخرات على الديون	38,8	42,7	4,0	10%
مخصصات للمدخرات الإضافية	(62,9)	(85,2)	(22,3)	35%
استعادة المدخرات الإضافية	7,8	10,8	3,0	38%
استعادة فوائد على ديون تم التخلي عنها	1,8	0,5	(1,3)	(71%)
ديون قيدت في شكل خسارة	(4,1)	(1,7)	2,5	60%
صافي المخصصات على المدخرات على ديون الحرفاء	(72,9)	(88,6)	(15,6)	21%

تطور تكلفة مخاطر القروض عدا القروض في شكل خسارة



بقيت تكلفة المخاطر لنقص قيمة محفظة سندات الاستثمار تقريبا نفسها أو 17,3 مليون دينار في نهاية سنة 2015 مقابل 17,4 مليون دينار في موفى سنة 2014 وخصصت أساسا لتغطية السندات التي يملكها البنك في الشركات المالية التابعة.

وتفصل المخصصات الصافية للمدخرات على ديون الحرفاء كآآتي :

5 - كلفة المخاطر على «محفظة المساهمات»

ملايين الدينانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
مخصصات المدخرات لنقص محفظة الاستثمار	(16,7)	(14,7)	2,0	(12%)
استعادة المدخرات لنقص محفظة الاستثمار	1,6	2,2	0,6	40%
مخصصات للمدخرات لنقص الأموال المتصرف فيها	(3,3)	(5,7)	(2,4)	73%
استعادة المدخرات على الأموال المتصرف فيها	1,0	0,9	(0,2)	(18%)
فائض أو ناقص القيمة في تفويت محفظة الاستثمار	4,0	1,6	(2,4)	(61%)
مخصصات المدخرات ونتائج تصحيح القيم على محفظة الاستثمار	(13,4)	(15,7)	(2,3)	18%

وباعتبار كلفة المخاطر العملية الإيجابية التي قدرت بـ 2,8 مليون دينار، يقدم الجدول التالي لمحة عن المخصصات للمدخرات لسنتي 2014 و2015.

تحليل كلفة المخاطر

ملايين الدنانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
مخصصات للمدخرات على الديون	(54,4)	(55,9)	(1,5)	3%
استعادة المدخرات على الديون	38,8	42,7	4,0	10%
مخصصات للمدخرات إضافية	(62,9)	(85,2)	(22,3)	35%
استعادة المدخرات الإضافية	7,8	10,8	3,0	38%
استعادة فوائد على ديون متخلى عنها	1,8	0,5	(1,3)	(71)%
ديون في شكل خسارة	(4,1)	(1,7)	2,5	60)%
مخصصات صافية للمدخرات على ديون الحرفاء	(72,9)	(88,6)	(15,6)	21%
مخصصات للمدخرات للمخاطر والأعباء	(4,7)	(3,1)	1,6	34)%
استعادة لمدخرات للمخاطر والأعباء	0,7	5,9	5,1	705%
مخصصات صافية للمدخرات على المخاطر والصرف	(4,0)	2,8	6,7	170)%
مخصصات المدخرات لنقص محفظة الاستثمار	(16,7)	(14,7)	2,0	12%
استعادة المدخرات لنقص محفظة الاستثمار	1,6	2,2	0,6	40%
مخصصات المدخرات لنقص الأموال المتصرف فيها	(3,3)	(5,7)	(2,4)	73%
استعادة المدخرات على الأموال المتصرف بها	1,0	0,9	(0,2)	(18)%
فائض/ناقص قيمة التفويت في محفظة الاستثمار	4,0	1,6	(2,4)	(61)%
مخصصات المدخرات ونتائج تصحيح القيم على محفظة الاستثمار	(13,4)	(15,7)	(2,3)	18%
كلفة المخاطر الجمالية	(90,3)	(101,5)	(11,3)	12%

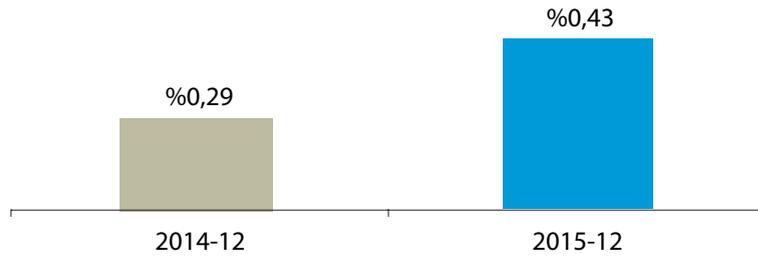
ساعد على تحقيق هذه النتيجة اعتماد حد أدنى من الضرائب فيما يتعلق بالضريبة على الشركات (IS) (1 مليون دينار سنة 2015 مقابل 16 مليون دينار سنة 2014) من ناحية والمخاطر العملية الإيجابية من ناحية أخرى.

6 - النتيجة الصافية

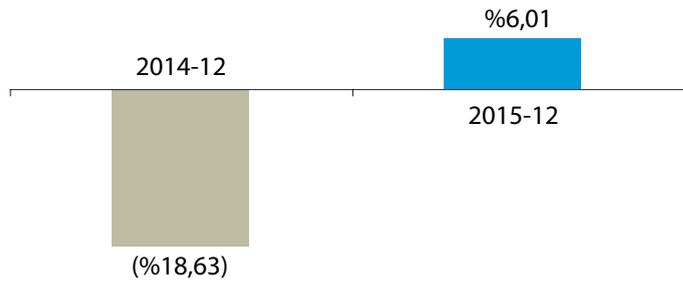
بلغت النتيجة الصافية للبنك 33 مليون دينار مسجلة زيادة بـ 11,9 مليون دينار أو 56,5% مقارنة بمستواها المسجل في موفى سنة 2014.

ملايين الدينانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير %
الناتج البنكي الصافي	262,3	269,7	7,4 %3
إيرادات صافية للاستغلال	267,8	275,6	7,8 %3
أعباء عملية	(141,5)	(138,1)	3,4 [%2]
النتيجة الإجمالية للاستغلال	126,3	137,5	11,2 %9
كلفة المخاطر الصافية	(90,3)	(101,5)	(11,3) %12
نتيجة الاستغلال	36,0	35,9	(0,0) %0
رصيد ربح / خسارة العناصر العادية الأخرى	1,2	(1,9)	(3,1) [%255]
أداء على الشركات	(16,1)	(1,0)	15,0 [%94]
النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	21,1	33,0	11,9 %57

مردودية الأصول



مردودية الأموال الذاتية



النشاط الدولي

بلغت عمليات التوريد والتصدير الموكلة للبنك 2.464,0 مليون دينار و1.520,4 مليون دينار على التوالي أي بنقص بـ 19% و24% تباعا.

وتراجعت التحويلات المالية بـ 3,8% خلال سنة 2015 إذ بلغت 8.026,6 مليون دينار. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى نقص حركات التغطية التي قام بها بعض مراسلو البنك من أصحاب حسابات الدينار القابل للتحويل وذلك اثر تدهور المحيط الاقتصادي الدولي.

تأثر النشاط الدولي للبنك بالظرف غير الملائم لتطور التجارة العالمية وكذلك بالظرف الوطني الصعب على الصعيد الاقتصادي. وترجمت هذه الوضعية بانكماش عمليات التسوية البنكية مع الخارج أساسا على مستوى عمليات التحويل.

1 - العمليات مع الخارج

تراجعت عمليات التسوية البنكية مع الخارج خلال سنة 2015 من 13.398,9 مليون دينار إلى 12.011,0 مليون دينار.

ملايين الدنانير	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	التغير	%
التسويات الخارجية				
الواردات	3 059,2	2 464,0	(595,2)	-19%
الصادرات	1 992,8	1 520,4	(472,4)	-24%
التحويلات (عمليات غير تجارية)	8 346,9	8 026,6	(320,3)	-4%
المجموع	13 398,9	12 011,0	(1 387,9)	-10%

2 - قاعة الأسواق بالعملة الأجنبية

تراجع رقم معاملات سوق الصرف بالحاضر من 14466,7 مليون دينار سنة 2014 إلى 12482,8 مليون دينار سنة 2015 أي بانخفاض بـ 13,8%. و بقيت نتيجته في مستوى السنة الماضية تقريبا أي 9945 ألف دينار.

وفي المقابل زادت نتيجة الصرف الأجل بنسبة 115% مقارنة بسنة 2014 لتبلغ 3.535,6 ألف دينار نهاية سنة 2015.

أما بالنسبة للسوق النقدية بالعملة الأجنبية فقد سجلت نتيجته الصافية تطورا ملحوظا بـ 31,8% إذ بلغت 11,2 مليون دينار سنة 2015 مقابل 8,5 مليون دينار في السنة السابقة.

3 - العلاقات الدولية

تركز النشاط الدولي للبنك خلال سنة 2015 أساسا على تعزيز تعاونه مع المراسلين الأجانب والبحث على فرص أعمال جديدة عبر العالم.

وقام ممثلو البنوك الأجنبية بما يقارب عن 72 زيارة تركزت حول مستوى العلاقات مع الشركة التونسية للبنك والإجراءات الواجب اتخاذها لتطويرها.



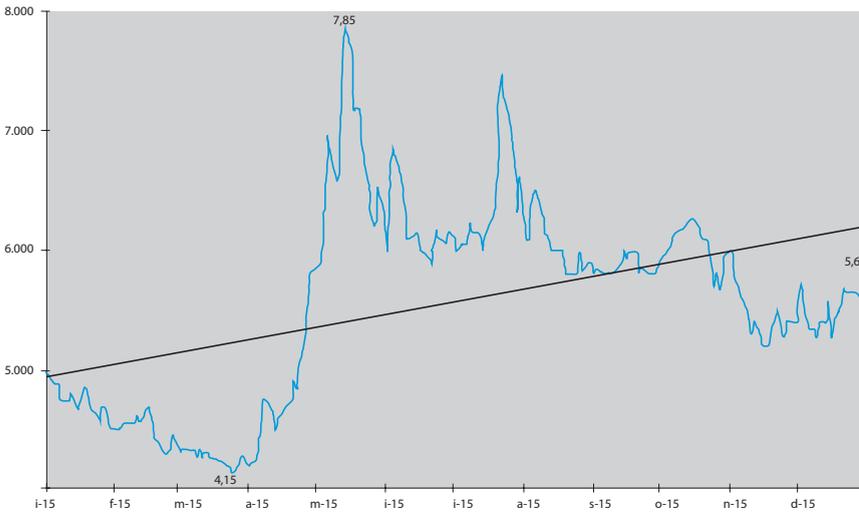
كما شهدت السنة المحاسبية 2015 توسيع شبكة المراسلين للبنك بالخارج وتدعيمها بالدخول في علاقة مع أربعة بنوك أجنبية جديدة من إيطاليا والأردن والتشاد ومصر.

وفيما يتعلق بتنمية الأعمال الدولية، شمل نشاط البنك استقطاب مؤسسات جديدة مصدرة كليا وشركات أجنبية مشاركة في مناقصات بالبلاد التونسية وتم تمكينها من فتح حسابات بالدينار القابل للتحويل وبالعملة الأجنبية.

كما قام البنك بمتابعة المشاريع الكبرى التي كانت محل طلبات عروض دولية وذلك منذ طرحها وحتى إتمام المناقصة. وسجلت الشركة التونسية للبنك خلال سنة 2015 في هذا المجال إصدار عدد كبير من الضمانات الوقتية والنهائية.

قيمة الشركة التونسية للبنك

- ارتفعت رسملة قيمة الشركة التونسية للبنك من 124,3 مليون دينار سنة 2014 إلى 870,1 مليون دينار آخر سنة 2015 مما طور حصتها في رسملة السوق المالية من 0,7% إلى 4,9%.
- عرف سعر سهم الشركة التونسية للبنك التطورات الآتية :
 - ارتفع من 5 دينارات في 31-12-2014 إلى 5,6 دينار آخر سنة 2015.
 - تفاوت بين 4,150 دينار (وهو أدنى مستوى سجل في 24-03-2015) و 8,150 دينار (أعلى مستوى سجل في 15-05-2015).
- بلغ عدد الأسهم المتبادلة 2517042 سهما في سنة 2015 مقابل 372076 سهما فقط سنة 2014.



تطور سعر قيمة الشركة التونسية للبنك
خلال سنة 2015

التونسية للبنك على مختلف وسائل الإعلام التقليدية (صحافة-راديو...) والجديدة (مواقع واب - شبكات اجتماعية...) بهدف الحصول على رؤية أكثر وضوح لدى جميع الحرفاء. وهكذا قام البنك خلال سنة 2015 ببعث منتج الشركة التونسية للبنك «الجوال البنكي» وموقع واب جديد. كما رعى البنك عديد الأنشطة الاقتصادية والعلمية والثقافية والطلابية مع مواصلة عمليات منح هدايا آخر السنة وتنظيم حفلات الاستقبال.

وطبقا لتوجهاتها الاستراتيجية دعمت الشركة التونسية للبنك خلال 2015 شبكة فروعها بالحصول على الموافقة لفتح 12 فرع جديد موزعة على كامل البلاد إضافة إلى 12 فرع آخر انتهت أشغالها أو في طور التهيئة.

التنمية التجارية

اهتم النشاط التجاري والتسويقي للبنك سنة 2015 بتطوير استراتيجية المحافظة على الحرفاء وتطبيقها مما رفع عدد الاتفاقيات الممضاة لفائدة الحرفاء الهامين إلى 162 اتفاقية.

وقصد تنويع تشكيلة نواتجه وتدعيمها قام البنك بإعداد برنامج عمل لدراسة بعث منتجات جديدة.

وفي جانب آخر، واصل البنك تسويق منتجاته النقدية والمعلوماتية عن بعد وفتح الحسابات ومنح القروض للأفراد وعمليات موني غرام (Money Gram) والصرف اليدوي.

على مستوى الاتصالات وفي إطار المنافسة الحادة تركزت الشركة

وتغطي هذه التطبيقات المعلوماتية بعض المهن البنكية وهي التصرف في التعهدات والفرع والأموال الجاهزة والعمليات البنكية مع الخارج والتصرف في المساهمات ويدخل هذا كله في إطار مخطط الأعمال المقترح من قبل مكتب التدقيق PWC. كما ستمكن البنك من الحصول على منظومة إعلامية أكثر تجانساً بالأساس فيما يخص تطبيقات «الفرع» و«التعهدات» بما أن المكونات الأساسية قد تم تصميمها من قبل نفس الناشر لنواة المنظومة الإعلامية. ومن جهة أخرى، خصت بعض مشاريع البنية التحتية (الرامية إلى التحكم في كلفة الاستغلال وتأمين المنظومة الإعلامية واستغلال التكنولوجيات الجديدة) إخراج موقع النجدة للبنك والربط المعلوماتي والهاتفي لعشرين فرع. في إطار الاستراتيجية الجديدة للبنك تم البدء في أعمال أخرى أو هي في طور التصميم ومنها بالأساس :

- خلق برمجية للتكفل بالوحدات المهنية (أوراق الخزينة والجرايات المسلمة).
- اقتناء برمجية جديدة للنقديات والشباك الخلفي.
- تطوير التجارة الالكترونية وتجهيز بعض الجهات بمطارف الدفع الالكتروني.
- كما لا يفوتنا بأن نشير أن الشركة التونسية للبنك قد تحصلت على جائزة أحسن برمجية للجوال المبتكر من إهداء الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية بمناسبة النسخة الخامسة من «درويدكون تونس».

الموارد البشرية

استقر العدد الجملي لموظفي البنك في 31 ديسمبر 2015 إلى 1898 منهم 54% موزعون على شبكة الفروع.

ويتميز الموظفون بمعدل عمر نسبياً مرتفع إذ يناهز 49 سنة وبنسبة تأطير تبلغ 33,03% تمثل الذين تحصلوا على شهادة الأستاذية وما فوق.

على مستوى التكوين تم إنجاز عدة أنشطة داخل البنك وفي مختلف المجالات وقد خصت 530 مشاركاً يعملون بالمقر الرئيسي أو بالفروع.

في إطار استراتيجيته الجديدة (2016-2020) المرتكزة على تقسيم جديد للحرفاء ورؤية جديدة لعلاقة البنك معهم، تم اتخاذ إجراءات هامة لتحويل البنك والفروع إلى نقاط بيع تعمل على تلبية أفضل لحاجيات الحرفاء ومنها بالأساس :

- مراجعة برنامج فتح الفروع في المناطق ذات القدرات الاقتصادية العالية.
- تصميم شكل جديد للفرع (هندسة وتنظيم).
- تنوع المنتجات حسب أقسام الحرفاء.
- تعزيز الإمكانيات البشرية (الانتداب) والمعدات في الفروع.
- تكوين أعوان الفروع.
- تحسين آليات تمويل القطاع الفلاحي واستكشاف مشاريع جديدة.

تحديث وسائل التصرف

واصلت الشركة التونسية للبنك خلال سنة 2015 العمل على تحديث منظومتها الإعلامية لتتماشى مع أفضل ممارسات السوق البنكية والزيادة في العمليات البنكية وفي الدقة والشفافية وذلك بتجميع الكفاءات اللازمة حول هذا المشروع. وهكذا تم تحقيق عدة أعمال تهم إعادة تأهيل بعض التطبيقات المعلوماتية وتطويرها لتتداخل مع نواة المنظومة الإعلامية وتسمح بتحسينها على مستوى الهندسة والأمن والتناسق.



المراقبة الداخلية

اختارت الشركة التونسية للبنك في سنة 2015 تغيير نمط الحوكمة وذلك بالفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في إطار تحسين الحوكمة وتعزيز منظومة المراقبة الداخلية. كما واصلت مجهوداتها لإدارة المخاطر بشكل فعال. وتم القيام بعدة أعمال في هذا الاتجاه :

► تعيين مسؤولين عن الإدارة المركزية للتصرف في المخاطر والإدارات التابعة لها وهي إدارة مراقبة مخاطر القروض ومتابعتها وإدارة مراقبة المخاطر العملية ومتابعتها وإدارة مراقبة مخاطر السوق ومتابعتها قصد تهيئة هيكلها لتكون عملية وتنشيط التصرف في المخاطر داخل البنك .

► إنشاء خارطة طريق تتعلق بمنظومة تحليل المخاطر لمختلف المهن البنكية وقياسها ومراقبتها وذلك تحت أنظار لجنة المخاطر.

► تعزيز دور مراقبة الامتثال بخصوص الاجراءات الوقائية لتبويض الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بـ :

- إرساء تطبيق مراقبة العمليات على الحسابات قصد الكشف عن الصفقات المشبوهة والخاصة بأنشطة غير شرعية منها بالأساس تبيض الأموال وتمويل الإرهاب ؛
- تحضير مشروع مذكرة إجراءات تسمح بتطبيق قانون الالتزام بضريبة الحساب الأجنبي (FATCA) ؛
- تعيين مراقبين دائمين على مستوى الإدارات الجهوية قصد المتابعة من قريب لإجراء تطهير حسابات الحرفاء وتحديثها ومراقبة فتح الحسابات ومراقبة مختلف الفروع في القيام بواجباتها بكل يقظة.

► تعزيز دور اللجان التابعة لمجلس الإدارة وهي اللجنة التنفيذية للقرض واللجنة الدائمة للمراقبة الداخلية ولجنة المخاطر مع مضاعفة تواتر اجتماعاتها.

وعلى صعيد منظومة المراقبة الداخلية وبالرجوع خاصة إلى منشور البنك المركزي التونسي عدد 2006/19 بتاريخ 2006/11/28.



وفي ما يخص التكوين الخارجي تم إنجاز 67 نشاطا ما بين المؤسسات لصالح 134 مشاركا خلال سنة 2015 بينما شملت الدورات التكوينية المشفوعة بشهادة 21 شخصا.

من جانب آخر وفي إطار تعاون البنك مع مختلف المؤسسات الجامعية ومراكز ومدارس التكوين المهني المرخص فيها من طرف الدولة، تم قبول 950 متربصا جامعا و30 متربصا من المراكز المهنية.

واصلت الشركة التونسية للبنك تطبيق سياستها الاجتماعية الهادفة إلى الاستماع للمطالب الحقيقية لموظفيها لتحفيزهم مع السهر على نشر مجموعة قيم يتقاسمها الجميع .

ولهذا خص النشاط الاجتماعي المسدى سنة 2015 مجالات الطب الوقائي والحيطة والتغطية الاجتماعية والتصرف في القروض الاجتماعية وامتيازات أخرى (المطعم، التمدرس...).

في إطار الرؤية الجديدة للبنك المقررة من طرف الاستراتيجية (2016-2020) حددت قيم المسؤولية والأداء الفعال والالتزام كقيم يشترك فيها جميع موظفو البنك ويمر تطبيقها عبر مراحل مختلفة منها :

- تحديد المواهب ومسكها ومراجعة معايير الارتقاء على أساس الأعمال المنجزة.
- العمل على مزيد حرفية جميع الموظفين عبر التكوين في كل المهن البنكية.
- تكوين العاملين في الفروع في مجالات الاتصال وتقنيات التفاوض والتصرف في النزاعات مما يسمح بالتطور الذاتي والمهني.

- واصل البنك سياسته التي تتمحور حول تحسين منظومة معالجة المعلومة وإجراءات مراقبة العمليات.
- إدارة المراقبة التنظيمية والمحاسبية والعمليات اللامركزية (بالنسبة للعمليات بالعملة الأجنبية ومع الخارج)
- إدارة متابعة العمليات اللامركزية للشؤون القانونية ومراقبتها
- إدارة متابعة العمليات اللامركزية للنزاعات ومراقبتها
- إدارة تحقيق القروض ومتابعة العمليات اللامركزية
- إدارة المصالح المشتركة (مصلحة سلامة الأشخاص والممتلكات والقيم...).

• موقع النجدة :

- كما يشتمل البنك طبقاً للتنظيمات القانونية والتشريعية على هيكل قار ضمن الهيكل التنظيمي مكلف بمراقبة الامتثال وتكمن مهمته الأساسية في :
- السهر على احترام القوانين والتشريعات المتعلقة بالنشاط البنكي
- التعريف بمخاطر عدم الامتثال وتقييمها سواء بالنسبة للتشريع الداخلي أو الخارجي المرتبط بالنشاط البنكي ؛
- تأمين دور الإشراف على الأشغال المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ؛
- السهر على احترام أعوان البنك لمجلة السلوك الجيد وتكوينهم في ما يخص أخلاقيات المهنة البنكية.
- إضافة إلى الإدارات المذكورة يضم البنك هياكل مراقبة دورية هي التالية :

• المراقبة بالفيديو :

- قصد الامتثال لمتطلبات الأمن المملاة من قبل البنك المركزي التونسي تم بعث مشروع لتجهيز المقر الاجتماعي للبنك والبنائات التابعة والإدارات الجهوية والفروع ومستودعات الأرشيف ومكاتب الصرف وأماكن الموزعات الآلية للبنك بمنظومة المراقبة بالفيديو.
- أما بخصوص المراقبة الدائمة للأنشطة فيشتمل الهيكل التنظيمي للبنك على هياكل المراقبة الأساسية التالية :
- إدارة مراقبة التصرف
- إدارة مراقبة التعهدات

آفاق التنمية

- الجماعية والهادفة. ويجدر التوضيح أن عملية الانتداب هي الآن في طور لمساتها الأخيرة وأن مخطط التسريح المبكر سيتم تنفيذه وفقا لبرنامج الانتداب كما ستنال عملية التكوين أهمية قصوى ؛
- **عنصر المنظومة الإعلامية :** تقدم تنفيذ التطبيقات «فرع» و«تعهدات» وتلك الخاصة بالعمليات مع الخارج وبالخزينة و(MEGARA وIBANSYS) ؛
- **عنصر النشاط التجاري :** تم الاتفاق على اعتماد تقسيم جديد لحرفاء البنك إلى الشركات والمؤسسات المتوسطة والصغرى والمهنيين والخواص. وبالإضافة تم إعداد رؤية جديدة بالنسبة للفروع التي سيتم فتحها أو تحديثها في انتظار تعميمها على بقية الفروع ؛
- **عنصر مخطط الأعمال :** استلزمت مراجعة مخطط الأعمال



في إطار وضع الاختيارات الاستراتيجية مثلما حددت في مخطط إعادة الهيكلة 2015-2018 المقترح إثر التدقيق الشامل، تعهد البنك بعدد النشاطات التي تتبلور بالخصوص حول المحاور التالية :

- **عنصر تطهير الموازنة :** نجاح عملية إعادة الرسملة التي مكنت من الامتثال للنسب التنظيمية للملاءة والسيولة ؛
 - **عنصر الحوكمة :** إنشاء نمط جديد للحوكمة بمقتضى قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2014 والتي تنص بالخصوص على الفصل بين وظيفتي رئيس المجلس والمدير العام ؛
 - **عنصر التنظيم :** خلق إدارة مركزية للتصرف الشامل في المخاطر وإعادة تنشيط إدارة استرجاع الديون وإدارة تمويل السياحة التي ستتولى إعادة هيكلة التعهدات في السياحة من أجل ضبطها وتخفيف الديون المتعثرة. كما تمت مراجعة قرار «تفويض السلط» الممنوح للمديرين الجهويين في مجال إبرام الصلح ؛
 - **عنصر الموارد البشرية :** دعم هذه الموارد بالانتدابات
- باعتبار الأحداث التي وقعت سنة 2015 في البلاد. لكن وبهدف رفع التحديات المتعلقة بالمتطلبات الأخرى لإعادة الهيكلة والتحديث واسترجاع موقع الريادة في السوق ليصبح قاطرة الاقتصاد التونسي من جديد، التزم البنك منذ بداية سنة 2016 بعملية إعداد وتنفيذ استراتيجية خماسية جديدة 2016-2020. وفعلا، وبفضل نجاح عملية إعادة الرسملة وتغيير نمط الحوكمة قررت الإدارة العامة الجديدة أنه من الواجب تحيين توجهات البنك الاستراتيجية والهادفة إلى تعزيز الصلابة المالية وتدعيم القدرات البشرية والعملية وتقوية القدرة التنافسية والنجاحة في تمويل الاقتصاد انطلاقا من استنتاجات عملية التدقيق الشامل مع إدراج فرضيات أكثر واقعية باعتبار الظروف الاقتصادي الجديد.
- وتتمحور النسخة الأولى للاستراتيجية الشاملة «الشركة التونسية للبنك 2020» حول الرؤية الاستراتيجية «يعود البنك قاطرة فعالة في الاقتصاد التونسي» وتتمثل مهامها في تلبية تطلعات مختلف شركاء البنك وأما القيم التي تحملها فهي كالآتي :

الرؤية	• يعود البنك القاطرة الفعالة في الاقتصاد التونسي
المهام	• شريك مرجعي في تنمية حرفائه يضمن نموا مريحا لمساهميه ويعمل فيه موظفون أكفاء ومنفتحين. • عنصر مسؤول ومؤثر في التنمية المستدامة والشاملة للبلاد.
القيم	التزام مسؤولية إخلاص ثقة فعالية في الأداء

وتتمركز الرؤية الإستراتيجية الجديدة للبنك حول :

ركائز رؤية الشركة التونسية للبنك :

يعود البنك القاطرة الفعالة في الاقتصاد التونسي			
4	لتونس	3	للموظفين
	فاعل على المستوى الاجتماعي والاقتصادي مؤثر ومسؤول		بيئة جذابة تسمح بالحيوية والانتعاش والكفاءة
2	للمساهمين	1	للحرفاء
	نمو مطرد على أسس سليمة ضامن للربح الدائم		شريك في التنمية مبتكر وفعال وفي الاستماع لهم

- ▶ **سنة 2018 (المطابقة للذكرى 60 لتأسيس البنك) :** على الشركة التونسية للبنك أن تحرز مرتبة مشرفة (مرحلة التسريع).

من ناحية أخرى تجدر الإشارة أن هذه الاستراتيجية الجديدة تركز على 12 ورشة تغيير (8 محاور تخص الأداء و4 محاور تخص الوسائل) وأيضاً أكثر من 200 إجراء ملموس وهي تتوقع في خارطة الطريق ثلاث آفاق تأثير :
- ▶ **مباشرة :** سيتم التركيز على تحسين أداء البنك (مرحلة التأهيل)

▶ **ابتداء من سنة 2020** ستعتلي الشركة التونسية للبنك منصة البنوك الفعالة والكفاءة (مرحلة الإقلاع) .





القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2015

- الموازنة
- قائمة التعهدات خارج الموازنة
- قائمة النتائج
- جدول التدفقات المالية
- إيضاحات حول القوائم المالية

الموازنة في 31 ديسمبر 2015

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	الإيضاح	
الأصول			
193 975	229 512	1.3	أصل 1 خزانة وأموال البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
139 740	235 090	2.3	أصل 2 مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
5 610 820	5 341 440	3.3	أصل 3 مستحقات على الحرفاء
395 173	814 370	4.3	أصل 4 محفظة السندات التجارية
312 560	299 204	5.3	أصل 5 محفظة الاستثمار
84 084	88 049	6.3	أصل 6 الأصول الثابتة
604 452	685 941	7.3	أصل 7 أصول أخرى
7 340 804	7 693 605		مجموع الأصول
الخصوم			
583 588	312 780		خصم 1 البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية
234 521	87 624	8.3	خصم 2 إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية
5 331 978	5 285 081	9.3	خصم 3 إيداعات وأموال الحرفاء
490 968	444 035	10.3	خصم 4 قروض وموارد خصوصية
791 969	868 424	11.3	خصم 5 خصوم أخرى
7 433 024	6 997 943		مجموع الخصوم
الأموال الذاتية			
124 300	776 875		أذ 1 رأس المال
117 000	117 000	12.3	أذ 2 تخصيصات الدولة
359 791	464 676	1.12.3	أذ 3 الاحتياطات
-2 859	-5 478		أذ 4 الأسهم الذاتية
37 324	37 324		أذ 5 أموال ذاتية أخرى
-748 883	-727 776		أذ 6 نتائج مرحلة
21 107	33 042		أذ 7 نتيجة السنة المحاسبية
-92 220	695 663		مجموع الأموال الذاتية
7 340 804	7 693 605		مجموع الخصوم والأموال الذاتية

التعهدات خارج الموازنة إلى موفى 31 ديسمبر 2015

بالآلاف الدينانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	الإيضاح	
			الخصوم المحتملة
852 078	915 848		خ م 1 ضمانات وكفالات و ضمانات أخرى مقدمة
271 599	225 948		خ م 2 اعتمادات مستندية
			خ م 3 أصول مقدمة كضمانات
1 123 677	1 141 796	13.3	مجموع الخصوم المحتملة
			التعهدات المقدمة
145 735	76 531		خ م 4 تعهدات تمويل مقدمة
145 735	76 531		خ م 4-1 تعهدات تمويل
0	0		خ م 4-ب تعهدات تسديد للدولة
3 458	3 083		خ م 5 تعهدات خاصة بالسندات
149 193	79 614	14.3	مجموع التعهدات المقدمة
			التعهدات المقبولة
			خ م 6 تعهدات تمويل مقبولة
1 308 729	1 259 963	15.3	خ م 7 ضمانات مقبولة



قائمة النتائج

الفترة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2015

بالآلاف الدنانير

الإيضاح	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014
إيرادات الاستغلال البنكي		
إيرادات 1 فوائد دائنة ومدخيل مماثلة	382 720	394 529
إيرادات 2 عمولات دائنة	55 694	60 246
إيرادات 3 مبيعات محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	50 179	31 576
إيرادات 4 مدخيل محفظة الاستثمار	15 544	13 346
مجموع إيرادات الاستغلال البنكي	504 137	499 697
أعباء الاستغلال البنكي		
أعباء 1 فوائد مدينة وتكاليف مماثلة	-230 566	-232 377
أعباء 2 عمولات مدينة	-3 877	-4 977
أعباء 3 خسائر على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	0	0
مجموع أعباء الاستغلال البنكي	-234 443	-237 354
النتائج البنكية الصافي		
4ع/5 مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	-85 819	-76 909
5ع/6 مخصصات احتياطي المخاطر ونتيجة تصحيح قيم محفظة الإستثمار	-15 726	-13 384
إيرادات 7 إيرادات استغلال أخرى	5 898	5 419
أعباء 6 مصاريف الأعوان	-106 673	-107 999
أعباء 7 تكاليف الاستغلال العامة	-24 992	-27 160
أعباء 8 مخصصات استهلاك ومدخرات للأصول الثابتة	-6 443	-6 346
نتيجة الاستغلال	35 939	35 964
9ع/8 رصيد الربح أو الخسارة المتأتية من العناصر العادية الأخرى	-1 872	1 205
أعباء 11 الأداء على الشركات	-1 025	-16 062
نتيجة الأنشطة العادية	33 042	21 107
10ع/9 رصيد الربح أو الخسائر المتأتية من العناصر الخارقة للعادة	0	0
النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	33 042	21 107
تأثيرات التغييرات المحاسبية (صافية من الأداءات)		
النتيجة بعد التغييرات المحاسبية	33 042	21 107

جدول التدفقات النقدية الفترة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2015

بالآلاف الدينانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	الإيضاح
		أنشطة الاستغلال
509 440	499 301	إيرادات الإستغلال البنكي المقبوضة
-238 343	-237 553	أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة
8 797	9 391	إيداعات/سحوبات لدى مؤسسات بنكية ومالية أخرى
-243 436	152 860	قروض وتسبقات/ تسديد قروض وتسبقات ممنوحة للحرفاء
159 268	-43 252	إيداعات/ سحوبات إيداعات الحرفاء
-131 010	-414 250	اقتناءات/ تفويت في سندات توظيف
-110 285	-105 786	مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون
45 831	-30 951	تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الاستغلال
-1 238	-1 646	أداءات على الشركات مدفوعة
-975	-171 885	التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستغلال
		أنشطة الإستثمار
10 721	15 637	فوائد وأرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار
-52 494	1 705	اقتناءات/تفويت في محفظة الاستثمار
-6 973	-10 408	اقتناءات/ تفويت في الأصول الثابتة
-48 745	6 934	التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستثمار
		أنشطة الاستثمار
0	756 987	إصدار الأسهم
-28 092	-45 886	إصدار/ تسديد قروض وموارد خصوصية
0	0	أرباح موزعة
-28 092	711 101	التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة التمويل
-77 812	546 150	التغير الصافي للسيولة وما يعادلها خلال السنة المحاسبية
-311 355	-389 167	السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية
-389 167	156 983	السيولة وما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية
		27.3

الإيضاحات حول القوائم المالية

يتم تحصيل الفوائد على القروض قصيرة الأجل مسبقا وتقييدها في حسابات التسوية عند تسريح هذه القروض وتقع في شكل اشتراك في نهاية الشهر للجزء المستحق .

تقيد الفوائد التي حان أجلها ولم تسدد بعد والمتعلقة بالقروض متوسطة وطويلة الأجل المشكوك في خلاصها والمصنفة (ضمن الأقسام ب2 وب3 وب4) على معنى منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991، في الإيرادات المعلقة وتخضم من بند «مستحقات على الحرفاء». ويقع اعتبار هذه الفوائد في قائمة النتائج عند تحصيلها الفعلي .

وتدرج في قائمة النتائج في تاريخ الاستحقاق الفوائد الجارية التي لم يحل أجلها والمتعلقة بالقروض المصنفة ضمن «الأصول الجارية» (قسم أ) أو ضمن «الأصول التي تتطلب متابعة خاصة» (قسم ب1) حسب منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 ويشترط أن يضمن البنك موضوعيا قبضها الفعلي ما عدى فوائد القروض المعالجة في إطار المنشور الجديد للبنك المركزي التونسي عدد 4 لسنة 2011.

ويقع القيام بتعليق الفوائد على الحسابات الجارية المدينة على أساس قاعدة «تجميد الحساب» ويقتصر التعليق على الفوائد الناتجة عن الحسابات المجمدة.

ويعتبر الحساب مجمدا إذا كان مجموع العمليات الدائنة الصافية المنزلة به أقل من قيمة الفوائد المدينة التي أنتجها الحساب. ولا تحتسب إيرادات المستحقات محل نزاع الخاصة بالحسابات الجارية المدينة المقفلة.

2-1-4 - التقييد المحاسبي لفوائد التأخير

تحسب فوائد التأخير، من قبل الشركة التونسية للبنك، عند قيام الحريف بالخلاص أو عند إجراء إعادة جدولة ديون بالنسبة لحريف معين .

غير أنه ونظرا لدخول برنامج الإعلامية الجديد للتصرف في النزاعات «IMX» حيز العمل، منذ سنة 2007، تم احتساب جزء من فوائد التأخير وتأجيلها وتقييدها بما قيمته 538.613 ألف دينار.

1 - الأساس المرجعي لإعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية للشركة التونسية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 طبقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما في تونس ولا سيما المعايير المحاسبية (21 و22 و24 و25) المتعلقة بالمؤسسات البنكية.

2 - قواعد القياس والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تم إنجاز القوائم المالية على أساس تقييم عناصر الممتلكات وفق مبدأ التكلفة الأصلية وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية فيما يلي :

2-1-1 - التقييد المحاسبي للتعهدات والمدخيل المتعلقة بها

2-1-1-1 - التقييد المحاسبي للتعهدات خارج الموازنة

يتم تقييد تعهدات التمويل المتعلقة بالقروض متوسطة وطويلة المدى والاعتمادات المستندية والضمانات في شكل كفالات وضمانات إضافية بقائمة التعهدات خارج الموازنة عند التعاقد بشأنها ويقع نقلها إلى الموازنة حسب نسق تسريحات الأموال باعتماد القيمة الاسمية.

2-1-1-2 - التقييد المحاسبي للقروض لفائدة الحرفاء

يقدم صافي قروض الإسقاط في الموازنة بقيمته الاسمية بعد طرح الفوائد المحسوبة مسبقا والتي لم يحن أجل استحقاقها.

وتقدم القروض المدفوعة والحسابات الجارية المدينة بعد طرح الفوائد والفوائد المخصصة والإيرادات المقبوضة أو المحتسبة مسبقا والمدخرات المتعلقة بها.

2-1-3 - التقييد المحاسبي لمدخيل القروض الممنوحة للحرفاء

تحسب الفوائد والمدخيل المماثلة إضافة إلى العمولات في نتائج السنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بقيمة المبالغ المتعلقة بها بعنوان السنة المحاسبية المذكورة.

2-1-5 - مدخرات مخصصة للتعهدات

i - مدخرات فردية

تم ضبط المدخرات المخصصة للتعهدات الحرفاء طبقا لمعايير الحذر المتعلقة بتوزيع المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات الواردة في منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 المنقح بالمشورين عدد 23 لسنة 1993 وعدد 4 لسنة 1999 الذي يحدد أقسام المخاطر والنسب الدنيا لتخصيص المدخرات على النحو الآتي :

الفصل 8 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991.

ولتحديد مبلغ هذه المدخرات اتبع البنك المنهجية المضمنة بالمنهجية المرجعية بالمنشور عدد 24 لسنة 1991 التي تنصّ على المراحل التالية :

- تجميع التعهدات صنف 0 و1 في مجموعات متجانسة حسب قطاع النشاط ؛

- احتساب نسب ترحيل وسطية لكل مجموعة التي تطابق المخاطر الإضافية للمجموعة من السنة ن مقارنة بالتعهدات 0 و1 لنفس المجموعة من السنة ن-1. وقد تم هذا الاحتساب بإزالة التعهدات ذات مخاطر محددة ألا وهي : جماعة بن علي ومؤسسات عمومية ؛

- تحديد العامل العددي حسب مجموعة الديون التي تعكس تفاقم المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن احتسابه قد تم باعتبار تعهدات جماعة بن علي والمؤسسات العمومية بما أن هذه الأخيرة قد تأثرت بالظرف الاستثنائي السائد في 2011 ؛

- تقدير نسب المدخرات التي سيتم تطبيقها حسب مجموعة الديون وتحديد مبلغ المدخرات الجماعية بتضاعف مبلغ التعهدات 0 و1 بهذه العوامل المتغيرة الثلاثة.

iii - مدخرات إضافية

تطبيقا لمنشور عدد 21 لسنة 2013 المؤرخ في 30/12/2013 الموجه للبنوك والمتعلق بتقسيم المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات يتوجب على مؤسسات القرض تكوين مدخرات إضافية على الأصول ذات أقدمية في القسم 4 تفوق أو تساوي 3 سنوات لتغطية المخاطر الصافية وذلك طبقا للنسب المئوية الدنيا التالية :

- 40% للأصول ذات أقدمية في القسم 4 من 3 إلى 5 سنوات
- 70% للأصول ذات أقدمية في القسم 4 من 6 و7 سنوات
- 100% للأصول ذات أقدمية في القسم 4 تفوق أو تساوي 8 سنوات.

- أ- أصول جارية 0%
- ب-1 أصول تتطلب متابعة خاصة 0%
- ب-2 أصول غير مؤكدة 20%
- ب-3 أصول مقلقة 50%
- ب-4 أصول معلقة 100%

تطبق نسب تخصيص المدخرات لكل قسم من أقسام المخاطر على صافي المخاطر غير المغطاة، أي مبلغ التعهد بعد طرح الفوائد المؤجلة وقيمة الضمانات المتحصل عليها سواء كانت أصولا مالية أو عقارات مرهونة أو ضمانات من الدولة والبنوك ومؤسسات التأمين.

تقدم المدخرات على الديون والحسابات المدينة بعد طرح البنود المتعلقة بها.

تقدم المدخرات على التعهدات خارج الموازنة بالبند المسمى «خصوص أخرى».

ii - مدخرات جماعية

تطبيقا للفصل 10 مكرر (جديد) من المنشور عدد 24 لسنة 1991 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 والمنقح بالنصوص اللاحقة وخاصة المنشور عدد 20 لسنة 2012 بتاريخ 6 ديسمبر 2012، كونت الشركة التونسية للبنك مدخرات ذات طابع عام تسمى «مدخرات جماعية» قصد تغطية المخاطر المحتملة على التعهدات الجارية (صنف 0) والتي تتطلب متابعة خاصة (صنف 1) حسب

وتعرف المخاطر الصافية بقيمة الأصول بعد طرح :

17/04/1995 المتعلق بمساعدة المؤسسات التي تمر بصعوبات اقتصادية.

- الفوائد المؤجلة،

- ضمانات الدولة وشركات التأمين ومؤسسات القرض،

- تستطيع مؤسسات القرض الحفاظ على قسم المخاطر في 31 ديسمبر 2014 للمؤسسات التي انتفعت بالإجراءات الاستثنائية و تجميد الأقدمية حسب الفصل 10 مكرر 4 من المنشور عدد 91-24 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 للمؤسسات السياحية التي انتفعت بإجراءات الفصلين 1 و2 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 12 لسنة 2015.

- ضمانات في شكل إيداعات أو أصول مالية قابلة للصرف دون المس من قيمتها،

- المدخرات المكونة طبقا لأحكام الفصل 10 من المنشور الموجه لمؤسسات القرض عدد 24 لسنة 1991.

في 31 ديسمبر 2015 وتطبيقا لهذه القواعد لم يخص البنك مدخرات إضافية لـ 19 حريف من القطاع السياحي بمبلغ قدره 41.651 ألف دينار.

إجراءات استثنائية للقطاع السياحي

أصدر البنك المركزي التونسي منشورا عدد 2015-12 بتاريخ 22 جويلية 2015 يتضمن إجراءات استثنائية لدعم مؤسسات القطاع السياحي. وتتلخص معطيات هذا المنشور كالاتي :

2-2 - التقييد المحاسبي لمحفظه السندات والمداخيل المتعلقة بها

تنقسم محفظة سندات البنك إلى صنفين :

• محفظة الاستثمار

• محفظة السندات التجارية

- تستطيع مؤسسات القرض إعادة جدولة استحقاقات سنتي 2015 و2016 من القروض الممنوحة للمؤسسات السياحية ويمكن دفعها بداية من سنة 2017.

2-2-1 - محفظة الاستثمار والمداخيل المتعلقة بها

يصنف ضمن محفظة الاستثمار ما يلي :

- تستطيع مؤسسات القرض منح قروض جديدة استثنائية تدفع على سبع سنوات منها سنتان إعفاء موجهة لتمويل الحاجيات للمال المتداول للمؤسسات السياحية للفترة من 01 جويلية 2015 إلى 31 ديسمبر 2016.

• السندات التي تمثل حصصا في رأس مال الشركات التي تعتبر ملكيتها المستديمة مفيدة لنشاط البنك (سندات المساهمة المستديمة) : سندات مساهمة وحصص في مؤسسات شريكة وحصص في مؤسسات مرتبطة.

لا يمكن لمبلغ هذه القروض أن يتجاوز 10% من القيمة المحاسبية الصافية للأصول الثابتة طبقا للقوائم المالية المقفلة في 31 ديسمبر 2014 ويتم قبول هذه القروض لإعادة التمويل لدى البنك المركزي التونسي.

• السندات ذات الدخل القار التي اقتناها البنك مع نيّة حيازتها حتى حلول آجالها (سندات الاستثمار ومنها خاصة الاقتراضات الرقاعية).

- يشترط للتمتع بهذه الإجراءات تقديم الشركة المعنية لمطلب في الغرض مرفقا بتبريرات انخفاض رقم الأعمال على الأقل بـ 30% مقارنة بنفس الفترة للسنة الماضية.

• السندات في شكل مساهمات تمويل مرتبطة باتفاقية إعادة الإحالة والتي لم يقع التفويت فيها نهائيا.

- لا تخص الإجراءات الاستثنائية المؤسسات في طور التسوية القضائية طبقا لأحكام القانون عدد 95-34 بتاريخ

iv - مدخرات مخصصة للمساهمات
تحسب سندات المساهمة بالقيمة السارية عند تاريخ إقفال الحسابات، وهي تتطلب تخصيص مدخرات تغطي النقص المحتمل في القيمة لا سيما إذا كان يكتسي طابعا مستديما.

ويقع الأخذ بعين الاعتبار عند حساب هذه القيمة لما يلي :

- قيمة السهم بالبورصة بالنسبة للأسهم المدرجة.
- القيمة الحسابية التي يتم تحديدها انطلاقا من آخر موازنة متوفرة بالنسبة للمساهمات في المشاريع غير الفندقية.
- القيمة الحسابية التي يتم تحديدها انطلاقا من آخر موازنة متوفرة ومعدلة حسب فائض القيمة المسجل على الأصول الثابتة بالنسبة للمساهمات في المشاريع الفندقية.

تحسب المساهمات في الأموال التي تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية، وذلك في إطار اتفاقيات إحالة، بالقيمة السارية وباعتبار آفاق الاستخلاص.

وعلى هذا الأساس، يتم تخصيص مدخرات بعنوان المساهمات التي لم يقع استخلاصها عند انتهاء آجال الإحالة والتي لا تغطي قيمتها السارية كلفة اقتناء السندات.

2-2-2 - محفظة السندات التجارية والمداخيل المتعلقة بها

تقسم محفظة البنك من السندات التجارية إلى صنفين :

سندات المعاملات : السندات المتميزة بسيولتها والتي لا تفوق مدة حيازتها ثلاثة أشهر (رقاع الخزينة قصيرة الأجل).

سندات التوظيف : سندات مقتناة مع نية حيازتها لمدة لا تتجاوز السنة.

يقع إدراج المداخيل المتعلقة بهذه السندات في قائمة النتائج بصفة تغطي الفترة المعنية.

• الأموال المتصرف فيها من قبل شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية.

وتتلخص قواعد التقييد المحاسبي للعمليات على مختلف هذه الأصناف من السندات كالآتي :

i - سندات المساهمة المستديمة

تقيد هذه السندات في الموازنة بسعر اقتنائها دون اعتبار المصاريف والأعباء وتسجل المساهمات المكتتبة وغير المدفوعة في التعهدات خارج الموازنة بقيمة إصدارها.

وتدرج عمليات اقتناء سندات المساهمة والتفويت فيها بتاريخ تحويل ملكيتها أو بتاريخ تسجيل المعاملة ببورصة الأوراق المالية بتونس. وتدرج فوائض القيمة الناتجة عن التفويت في هذه السندات في بند «اعتمادات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار».

وتسجل أرباح الأسهم على السندات التي هي بحوزة البنك في قائمة النتائج عند الموافقة الرسمية على توزيعها.

ii - سندات الاستثمار

تدرج مداخيل السندات ذات الدخل القار (رقاع الاقتراض) في الإيرادات بصفة تغطي الفترة المعنية.

iii - سندات المساهمات للتمويل

تعتبر مساهمات التمويل امتدادا للنشاط الرئيسي للتمويل وينظر إلى فوائض القيمة الناتجة عن التفويت فيها كفوائد وتحسب كجزء من إيرادات الاستغلال البنكي. وتدرج فوائض القيمة كإيرادات مرة واحدة عند التفويت وتقدم في بند «مداخيل محفظة الاستثمار».

وتدرج الأرباح على السندات التي هي بحوزة البنك في قائمة النتائج عند الموافقة الرسمية على توزيعها.

ويقع تحويل المبالغ غير المدفوعة من الفوائد التي وقع تحويلها إلى مساهمات من حسابات المستحقات إلى حسابات المساهمات في رأس المال. كما تحول الإيرادات المؤجلة المتعلقة بها إلى حساب المدخرات للمساهمات.

يقع إجراء عملية إعادة تقييم من السعر القار إلى سعر الصرف الساري عند تاريخ الإقفال لكافة حسابات الموازنة بالعملة الأجنبية بما في ذلك وضعيات الصرف. ويتم تسجيل الفارق الناتج عن هذا التقييم في حساب موازنة مخصص للغرض «38.391 فارق التحويل».

2-6 - الأصول الثابتة والاستهلاكات

تقيد الأصول الثابتة بتكلفة اقتنائها مع اعتبار النسبة المئوية المسترجعة من الأداء على القيمة المضافة الخاص بالسنة السابقة. وتفصل نسب الاستهلاك، المتساوية حصصه السنوية، والتي يعتمدها البنك كالأتي :

• عقارات	2%
• معدات نقل	20%
• أثاث ومعدات مكاتب	10 - 15 - 20% (*)
• معدات سلامة واتصالات وتكييف	10%
• معدات معلوماتية	15 - 33% (*)
• برمجيات معلوماتية	33%
• تجهيز وتهيئة وإنشاءات	10%

(*) : نسبة موظفة على الإقتناءات منذ غرة جانفي 2008.

بيد أن البنك الذي استثنى المبدأ المحاسبي للتكلفة الأصلية، قام خلال السنة المحاسبية 2000 بإعادة تقييم الأراضي والمباني، وقد ترتب عن هذه العملية زيادة في الأموال الذاتية للبنك بمبلغ 37.324 ألف دينار تم تقديمها في بند «أموال ذاتية أخرى».

2-7 - مدخرات لمنح المغادرة للتقاعد ومنافع أخرى ما بعد التشغيل

تقيد المدخرات لمنافع الأعوان من قبل البنك لمجابهة التعهدات المطابقة للقيمة الحالية للحقوق المكتسبة والمتعلقة بالمنح التعاقدية (أجر ستة أشهر) في حال المغادرة للتقاعد. وتنتج عن احتساب (حسب طريقة الأثر الرجعي) وحدات الائتمان المقدر (حسب المعيار الدولي عدد 19 «منافع الأعوان» الذي لا وجود لما يعادله بتونس). وهذا الاحتساب يأخذ بعين الاعتبار خاصة مخاطر

كما تقيد المنحة المتعلقة بسندات التوظيف وهي التي تتأتى من الفارق بين سعر الاقتناء وقيمة التسديد بصفة تغطي الفترة المعينة.

2-3 - التقييد المحاسبي لإيداعات الحرفاء والأعباء المتعلقة بها

تقيد أعباء الفوائد على إيداعات وأموال الحرفاء حسب نوعية الإيداع بالطريقة الآتية :

- تدرج الفوائد على الحسابات الجارية في حسابات الحرفاء وتقييد محاسبيا كل ثلاثة أشهر. وتختلف تواريخ القيمة المستعملة لاحتساب الفوائد على الحسابات الجارية للحرفاء باختلاف عمليات السحب أو الإيداع وذلك طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 22 لسنة 1991.

- تدرج الفوائد على الحسابات لأجل في حسابات الحرفاء عند حلول أجلها وتكون موضوع اشتراك عند كل تاريخ إقفال.

2-4 - التقييد المحاسبي للموارد والأعباء المتعلقة بها

تدرج اقتراضات البنك في الموازنة كلما وقعت عملية سحب. وتقييد الفوائد على الاقتراضات ضمن الأعباء متى حل أجل استحقاقها.

تتكفل «تونس لإعادة التأمين» بتحمل خسارة الصرف التي قد تترتب عن اقتراضات البنك الخارجية والتي تسجل في القوائم المالية بالدينار التونسي على أساس سعر صرفه الأصلي.

أما الاقتراضات بالعملة الأجنبية والتي تتحمل الشركة التونسية للبنك مخاطر الصرف المتعلقة بها فتقع إعادة تقييمها عند إقفال السنة المحاسبية حسب سعر الصرف الساري في ذلك التاريخ. وتدرج خسارة الصرف المحتملة في قائمة النتائج.

2-5 - الحسابات بالعملة الأجنبية ونتيجة الصرف

يتم يوميا تحديد نتيجة الصرف على عمليات الصرف اليدوي للأوراق النقدية حسب سعر الصرف في تاريخ العملية. وتمثل نتيجة الصرف، في هذه الحالة، الفارق بين سعر الاقتناء وسعر البيع لليوم المعين.

3 - إيضاحات حول بنود القوائم المالية

إيضاح 3-1 - خزانة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

بلغ رصيد هذا البند 229.512 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 193.975 ألف دينار في نفس التاريخ من سنة 2014 وتركيبته كالتالي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014	البيانات
42 895	48 280	الخزينة
186 613	144 382	البنك المركزي التونسي
0	1 309	مركز الصكوك البريدية
4	4	الخزينة العامة للبلاد التونسية واستعادة السيولة
229 512	193 975	المجموع

- تحتوي حسابات «البنك المركزي التونسي» بالدينار على عدة مبالغ سابقة معلقة قيد التسوية.

ويفصل الجدول الآتي الحسابات العالقة حسب تاريخ أقدميتها.

بالآلاف الدنانير

أقدمية	حساب مدين للبنك المركزي التونسي	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للبنك المركزي التونسي	حساب مدين للشركة التونسية للبنك
أقل من ثلاثية	103 472 199	76 660 201	148 216 953	38 016 467
أكثر من ثلاثية	8 226 989	15 292 056	15 866 020	10 635 087
أكثر من سداسية	6 760 381	8 275 089	8 691 560	4 354 577
أكثر من سنة	117 951 133	93 922 837	85 724 253	116 139 559
المجموع	236 410 702	194 150 177	258 498 786	169 145 690

جمعت هذه الحسابات العالقة حسب العملة الأجنبية وحسب أقدميتها بالجدول الآتي :

- تحتوي حسابات «البنك المركزي التونسي» بالعملة الأجنبية على عدة مبالغ سابقة معلقة قيد التسوية.

العملة الأجنبية	أقدمية	حساب دائن للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك وللمراسلين بالعملة الأجنبية	حساب مدين للشركة التونسية للبنك وللمراسلين بالعملة الأجنبية	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب دائن للمراسلين	حساب مدين للمراسلين	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب دائن للشركة التونسية للبنك	القيمة	حساب دائن للشركة التونسية للبنك وللمراسلين التونسيين	حساب مدين للشركة التونسية للبنك وللمراسلين التونسيين											
الدينار الليبي LYD	أقل من ربع سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1.447	0	0											
	أكثر من ربع سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1.447	0	0											
	أكثر من نصف سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1.447	0	0											
	أكثر من سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1.447	0	0											
مجموع LYD												0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الدرهم المغربي MAD	أقل من ربع سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.203	0	0											
	أكثر من ربع سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.203	0	0											
	أكثر من نصف سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.203	0	0											
	أكثر من سنة	0	0	0	612	0	612	0	0	0	0.203	0	124											
مجموع MAD												0	124	0	612	0	612	0	0	0	0	0	0	
وقية موريطانية MRO	أقل من ربع سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.006	0	0											
	أكثر من ربع سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.006	0	0											
	أكثر من نصف سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.006	0	0											
	أكثر من سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.006	0	0											
مجموع MRO												0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
كرونة نرويجية NOK	أقل من ربع سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.229	0	0											
	أكثر من ربع سنة	0	0	14	0	0	0	0	14	0	0.229	14	0											
	أكثر من نصف سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.229	0	0											
	أكثر من سنة	0	0	0	571	500	97	142 300	474	0	0.229	142 800	32 701											
مجموع NOK												0	131	142 814	571	500	97	142 314	474	0	0	0	32 704	
الريال القطري QAR	أقل من ربع سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.553	0	0											
	أكثر من ربع سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.553	0	0											
	أكثر من نصف سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.553	0	0											
	أكثر من سنة	0	0	0	19 556	0	19 556	0	0	0	0.553	19 556	10 814											
مجموع QAR												0	10 814	0	19 556	0	19 556	0	0	0	0	0	0	
الريال السعودي SAR	أقل من ربع سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.537	0	0											
	أكثر من ربع سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.537	0	0											
	أكثر من نصف سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.537	0	0											
	أكثر من سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.537	0	0											
مجموع SAR												0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
الكورونة السويدية SEK	أقل من ربع سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.239	300	72											
	أكثر من ربع سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.239	0	0											
	أكثر من نصف سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0.239	0	0											
	أكثر من سنة	0	0	0	45 891	400	45 579	0	312	0	0.239	400	10 968											
مجموع SEK												168	10 968	700	45 891	700	45 579	0	312	0	0	0	168	
الدولار الأمريكي USD	أقل من ربع سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2.032	5 723 097	11 629 332											
	أكثر من ربع سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2.032	101 964	207 191											
	أكثر من نصف سنة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2.032	62 982	127 980											
	أكثر من سنة	0	0	0	44 110 894	20 475 076	15 464 109	46 263 652	28 646 786	0	2.032	66 738 728	135 613 096											
مجموع USD												147 577 599	107 743 199	72 626 771	53 023 228	24 758 870	16 568 679	47 867 903	36 454 550	0	0	0	147 577 599	

إيضاح 3-2 - مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية

بلغ رصيد هذا البند 235.090 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 139.740 ألف دينار في 31 ديسمبر 2014. وتفصيله كالاتي :

بآلاف الدنانير

البيانات	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014
مستحقات على المؤسسات البنكية	87 555	29 008
- حسابات جارية للبنوك المقيمة	2	2
- حسابات جارية للبنوك غير المقيمة	85 074	28 815
- حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل	2 479	191
قروض للمؤسسات البنكية	138 223	98 898
قروض على السوق النقدية بالدينار	75 200	70 000
قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	63 023	28 898
قروض للمؤسسات المالية المختصة (الإيجار المالي)	4 993	7 405
- مستحقات تابعة	4 318	4 430
- مستحقات تابعة على قروض ما بين البنوك بالدينار	28	20
- مستحقات تابعة على قروض ما بين البنوك بالعملة الأجنبية	4 290	4 409
المجموع	235 090	139 740

- يتم تقديم حسابات المراسلين المدينة صافية وباعتبار حسابات المراسلين الدائنة لكل عملة أجنبية.
- تحتوي حسابات المراسلين على عدة مبالغ سابقة معلقة قيد التسوية.

ويفصل الجدول الآتي الحسابات العالقة حسب العملة الأجنبية وأقدميتها.

أقدمية الحسابات العالقة	العملة الأجنبية	حساب مدين للمراسلين	حساب دائن للمراسلين	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب دائن للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك وللمراسلين بالعملة الأجنبية	حساب دائن للشركة التونسية للبنك وللمراسلين بالعملة الأجنبية	معدل السعر	حساب مدين للشركة التونسية للبنك وللمراسلين بالدينار التونسي	حساب دائن للشركة التونسية للبنك وللمراسلين بالدينار التونسي
أقدمية < 3 أشهر و > 6 أشهر	DZD	2 731	0	18 214	38 366	20 945	38 366	0.019	398	729
أقدمية < 3 أشهر و > 6 أشهر	EUR	377 057	242 115	277 757	442 283	654 814	684 398	2.219	1 453 032	1 518 679
أقدمية < 3 أشهر و > 6 أشهر	GBP	853	40	790	1 026	1 643	1 066	2.987	4 908	3 184
أقدمية < 3 أشهر و > 6 أشهر	JPY	22 500	3 354	0	25 173	22 500	28 527	0.017	383	485
أقدمية < 3 أشهر و > 6 أشهر	KWD	10	0	0	0	10	0	6.639	66	0
أقدمية < 3 أشهر و > 6 أشهر	LYD	0	0	0	0	0	0	1.447	0	0
أقدمية < 3 أشهر و > 6 أشهر	NOK	475	191	0	0	475	191	0.229	109	44
أقدمية < 3 أشهر و > 6 أشهر	SAR	69 160	240	0	55 350	69 160	55 590	0.537	37 139	29 852
أقدمية < 3 أشهر و > 6 أشهر	SEK	2 888	9 700	1 700	100	4 588	9 800	0.239	1 097	2 342
مجموع الحسابات العالقة ذات الأقدمية < 3 أشهر و > 6 أشهر		1 497 131	1 555 315							

أقدمية الحسابات العالقة	العملة الأجنبية	حساب مدين للمراسلين	حساب دائن للمراسلين	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب دائن للشركة التونسية للبنك	حساب مدين للشركة التونسية للبنك بالعملة الأجنبية	حساب دائن للشركة التونسية للبنك بالعملة الأجنبية	معدل السعر	حساب مدين للشركة التونسية للبنك بالدينار التونسي	حساب دائن للشركة التونسية للبنك بالدينار التونسي
أقدمية < 6 أشهر و > 12 أشهر	DZD	1 463	0	0	0	1 463	0	0.019	28	0
أقدمية < 6 أشهر و > 12 أشهر	EUR	538 160	185 468	224 162	462 402	762 322	647 870	2.219	1 691 592	1 437 623
أقدمية < 6 أشهر و > 12 أشهر	GBP	14 722	4 071	17 594	21 909	32 315	25 980	2.987	96 526	77 602
أقدمية < 6 أشهر و > 12 أشهر	JPY	0	8 668	0	37 500	0	46 168	0.017	0	785
أقدمية < 6 أشهر و > 12 أشهر	KWD	29	0	0	0	29	0	6.639	192	1
أقدمية < 6 أشهر و > 12 أشهر	LYD	0	0	0	0	0	0	1.447	0	0
أقدمية < 6 أشهر و > 12 أشهر	NOK	400	9 522	9 000	0	9 400	9 522	0.229	2 153	2 181
أقدمية < 6 أشهر و > 12 أشهر	SAR	247	0	0	0	247	0	0.537	133	0
أقدمية < 6 أشهر و > 12 أشهر	SEK	2 190	1 801	1 399	0	3 589	1 801	0.239	858	431
مجموع الحسابات العالقة ذات الأقدمية < 6 أشهر و > 12 أشهر										
أقدمية < 12 شهرا	DZD	289 822	12 299 875	4 200	2 606 463	294 022	14 906 337	0.019	5 586	283 220
أقدمية < 12 شهرا	EUR	32 935 511	62 874 973	121 276 897	85 433 299	154 212 408	148 308 271	2.219	342 197 334	329 096 054
أقدمية < 12 شهرا	GBP	476 385	961 976	1 804 073	527 473	2 280 458	1 489 450	2.987	6 811 727	4 448 986
أقدمية < 12 شهرا	JPY	2 367 565	17 950	49 373	215 392	2 416 938	233 342	0.017	41 088	3 967
أقدمية < 12 شهرا	KWD	54	0	0	3 017	54	3 017	6.639	356	20 028
أقدمية < 12 شهرا	LYD	350 021	437 176	839 111	675 138	1 189 131	1 112 315	1.447	1 720 673	1 609 519
أقدمية < 12 شهرا	NOK	2 150	12 753	31 544	1 883	33 694	14 636	0.229	7 716	3 352
أقدمية < 12 شهرا	SAR	12 170	430	10 526	24 637	22 696	25 067	0.537	12 188	13 461
أقدمية < 12 شهرا	SEK	25 645	44 161	85 527	4 190	111 172	48 352	0.239	26 570	11 556
أقدمية < 12 شهرا	MRO	0	300 165	0	5 421 190	0	5 721 355	0	0	0
مجموع الحسابات العالقة ذات الأقدمية < 12 شهر										
		350 823 239	335 490 143							

(1) تفصيل المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية (عدا الديون المرتبطة) حسب المدة المتبقية بتاريخ 31 ديسمبر 2015 :

بالآلاف الدنانير

البيانات	3 أشهر ≤	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	5 سنوات >	المجموع
مستحقات على المؤسسات البنكية	87 555	0	0	0	87 555
حسابات جارية للبنوك المقيمة	2	0	0	0	2
حسابات جارية للبنوك غير المقيمة	85 074	0	0	0	85 074
حسابات مدينة للمراسلين بالدينار القابل للتحويل	2 479	0	0	0	2 479
قروض للمؤسسات البنكية	138 223	0	0	0	138 223
قروض على السوق النقدية بالدينار	75 200	0	0	0	75 200
قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية	63 023	0	0	0	63 023
قروض للمؤسسات المالية المختصة (الإيجار المالي)	886	1 951	2 156	0	4 993
المجموع	226 664	1 951	2 156	0	2 301

(2) تفصيل الديون على المؤسسات البنكية المالية (إعداد الديون المرتبطة) حسب نوعية الحريف : شركات مرتبطة وشريكة وشركات وأخرى :

بآلاف الدنانير

المجموع	شركات أخرى	شركات شريكة	شركات مرتبطة	البيان
87 555	72 638	14 917	0	ديون على المؤسسات البنكية
2	2	0	0	حسابات جارية للبنوك المقيمة
85 074	70 157	14 917	0	حسابات جارية للبنوك غير المقيمة
2 479	2 479	0	0	حسابات مدينة للمرسلين بالدينار القابل للتحويل
138 223	47 032	15 665	75 526	قروض للمؤسسات البنكية
75 200	5 200	0	70 000	قروض على السوق النقدية بالدينار
63 023	41 832	15 665	5 526	قروض على السوق النقدية بالعملة الأجنبية
4 993	4 993	0	0	قروض للمؤسسات المالية المختصة (الإيجار المالي)
230 771	124 663	30 582	75 526	المجموع

(3) تفصيل الديون على المؤسسات البنكية والمالية (عدا الديون المرتبطة) حسب تأهيلها من عدمه إلى إعادة التمويل لدى البنك المركزي

المجموع	غير مؤهلة لإعادة التمويل لدى البنك المركزي	مؤهلة لإعادة التمويل لدى البنك المركزي	البيان
230 771	230 771	0	ديون على المؤسسات البنكية والمالية

(4) تفصيل الديون على المؤسسات البنكية والمالية (عدا الديون المرتبطة) المجسدة أو غير المجسدة بسندات السوق ما بين البنوك.

المجموع	غير مجسدة بسندات السوق ما بين البنوك	مجسدة بسندات السوق ما بين البنوك	البيان
230 771	230 771	0	ديون على المؤسسات البنكية والمالية

لا تسمح التطبيقية المستعملة للتصرف في القروض بالعملة الأجنبية من تتبع كل العمليات المنجزة من طرف البنك.

إيضاح 3-3 - مستحقات على الحرفاء

يوضح الجدول التالي تطور التعهدات الصافية بين سنتي 2014 و2015 :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
815 968	885 175	حسابات جارية مدينة
268 786	270 645	قروض من موارد خصوصية
52 814	39 334	مستحقات تتحملها الدولة
15 913	12 019	تنفيذ تتحملة الدولة
201 505	192 014	حسابات جارية للشركاء
6 573 554	6 452 154	مساعدات أخرى للحرفاء
3 562	3 562	ديون للتفويت
47 585	42 890	ديون تابعة
7 979 688	7 897 793	المجموع الإجمالي
1 313 955	1 401 082	مدخرات
220 271	240 061	- مدخرات على حسابات جارية
141 022	138 194	- مدخرات على موارد خصوصية
835 995	906 160	- مدخرات على "قروض أخرى للحرفاء"
60 459	60 459	- مدخرات على حسابات جارية للشركاء
455	455	- مدخرات على ديون للتفويت
55 753	55 753	- مدخرات جماعية
1 043 829	1 144 891	فوائد مؤجلة
67 279	78 285	- فوائد مؤجلة على حسابات جارية
827 626	936 370	- فوائد مؤجلة على قروض أخرى للحرفاء
39 264	38 391	- فوائد مؤجلة على حسابات جارية للشركاء
97 329	79 514	- فوائد مؤجلة على موارد خصوصية
3 107	3 107	- فوائد مؤجلة على ديون للتفويت
9 224	9 224	- فوائد مؤجلة على ديون تابعة
11 083	10 379	إيرادات مقبوضة مسبقا
5 610 820	5 341 440	المجموع الصافي

تفصل تركيبة صافي القائم الجاري للديون على الحرفاء في 31 ديسمبر 2015 كالآتي :

بالآلاف الدنانير

القائم الصافي	إيرادات مقبوضة مسبقا	فوائد مؤجلة	مدخرات إضافية	مدخرات ذاتية	القائم الجملي	البيانات
566 828		- 78 285	- 51 281	- 188 781	885 175	حسابات جارية مدينة
52 937		- 79 514	-85 718	-52 476	270 645	قروض من موارد خصوصية
93 165		- 38 391	-14 267	-46 191	192 014	حسابات جارية للشركاء
4 650 597	-10 379	- 936 370	-451 093	-455 068	6 503 507	قروض أخرى للحرفاء
0		-3 107		-455	3 562	ديون للتفويت
33 666		-9 224			42 890	ديون معلقة
5 397 193	-10 379	-1 144 891	-602 359	-742 971	7 897 793	المجموع
-55 753						مدخرات جماعية
5 341 440						القائم الصافي

الفوائد المؤجلة :

تفصل حسابات الفوائد المؤجلة للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2015 كالآتي :

لا يؤمن النظام المعلوماتي للبنك التتبع والمقارنة والمراقبة لأرصدة حسابات «إيرادات مقبوضة مسبقا» المتعلقة بالقروض للحرفاء. غير أن تصحيحات لتقدير هذه الأرصدة آخر السنة المحاسبية تنجز على أساس وضعيات غير محاسبية لمحفظه البنك .

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
67 279	78 285	فوائد مؤجلة على حسابات جارية
6 923	7 057	فوائد مؤجلة على كفالات و ضمانات
152 603	181 816	فوائد مؤجلة على فوائد القروض متوسطة المدى العادية
186 337	205 710	فوائد مؤجلة على فوائد القروض متوسطة المدى المجمعة
3 453	3 174	فوائد مؤجلة على قروض مضمونة من الدولة
97 329	79 514	فوائد مؤجلة على موارد خصوصية
39 264	38 391	فوائد مؤجلة على الحسابات الجارية للشركاء
478 311	538 613	فوائد عن التأخير مؤجلة على الديون المتنازع عليها
3 107	3 107	فوائد مؤجلة على ديون للتفويت
9 224	9 224	فوائد مؤجلة على ديون تابعة
1 043 829	1 144 891	المجموع الجزئي
8 411	7 570	فوائد مؤجلة على ديون مكفولة من الدولة
1 052 240	1 152 461	المجموع

تقيد الفوائد المؤجلة على الحسابات الجارية للشركاء في جزء منها في حساب الفوائد المؤجلة على الحسابات الجارية للشركاء وجزء في حساب الفوائد المؤجلة على التعهدات الأخرى .

وشهدت حسابات المدخرات التغيرات التالية خلال السنة المحاسبية 2015 :

إثر دخول المنظومة المعلوماتية الجديدة للتصرف في النزاعات «IMX» حيز العمل منذ سنة 2007 تم احتساب جزء من فوائد التأخير وتأجيلها وتقييدها بما قيمته 538.613 ألف دينار. وتخص فوائد التأخير المؤجلة والمتعلقة بديون محل نزاع جزء فقط من الديون المتنازع حولها والمتصرف فيها من قبل المنظومة المعلوماتية للنزاعات التي تحسبها وتسجلها محاسبيا بصفة آلية.

بالآلاف الدنانير

المبلغ	البيانات
1 697 608	الرصيد في 31 ديسمبر 2014
55 858	مخصصات لمدخرات على التعهدات
85 176	مخصصات لمدخرات إضافية على التعهدات
20 361	مخصصات المدخرات للسندات
3 108	مخصصات المدخرات للمخاطر والأعباء
-42 746	استعادة المدخرات للتعهدات
-10 847	استعادة المدخرات الإضافية للتعهدات
-3 070	استعادة المدخرات للسندات
-5 865	استعادة المدخرات للمخاطر والأعباء
1 799 583	الرصيد في 31 ديسمبر 2015

3-3-1 - الضمانات :

يتم تحديد الضمانات المحتفظ بها من قبل البنك لاحتساب المدخرات على التعهدات في بعض الحالات في غياب جزء للوثائق القانونية التي تبررها (شهادات الملكية، شهادات الإدارة العقارية للسياحة أو للصناعة...)

3-3-2 - المدخرات الإضافية :

تطبيقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21-2013 بتاريخ 30 ديسمبر 2013، كونت الشركة التونسية للبنك بالخصم من نتائج السنة المحاسبية 2015 مدخرات إضافية صافية على التعهدات التي تساوي أو تفوق أقدميتها في الصنف الرابع 3 سنوات وذلك بما قيمته 74.329 ألف دينار.

هكذا وبالنسبة للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2015، بلغ رصيد المدخرات الإضافية 616.108 ألف دينار.

3-3-3 - المدخرات الجماعية :

تطبيقاً للفصل 10 مكرر (الجديد) للمنشور عدد 24-91 بتاريخ 17 ديسمبر 1991 كما تم تغييره بالنصوص اللاحقة وخاصة منها المنشور عدد 20-2012 بتاريخ 6 ديسمبر 2012، خصصت الشركة التونسية للبنك مدخرات ذات طابع عام سميت بـ «مدخرات جماعية» لتغطية المخاطر المحتملة على التعهدات الجارية (قسم 0) وتلك التي تتطلب متابعة خاصة (قسم 1) تطبيقاً للمذكرة عدد 8 بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91.

وقدر مبلغ المدخرات الجماعية، المحتسب طبقاً للمنهجية المرجعية الملحقة بالمنشور عدد 24-91 بـ 55.753 ألف دينار آخر سنة 2015.

وتفصل المدخرات الجماعية المقدرة بـ 55.753 ألف دينار كالتالي :

بالدينار

النشاط	أقسام 0 و 1 ديسمبر 2015	نسبة الترحيل الوسطية 2014/2010	العامل العددي 2015/2014	نسبة المدخرات	المدخرات الجماعية 2015
الفلاحة	44 880 642	9.16%	1.43	44.78%	2 627 714
صناعات أخرى	8 909 174	28.20%	1.00	34.96%	878 341
خدمات أخرى	664 793 734	2.14%	1.00	30.87%	4 387 948
بناء و أشغال عامة	363 345 262	2.48%	3.75	22.02%	7 450 347
تجارة	617 676 466	3.17%	1.00	32.60%	6 381 876
صناعات معملية	1 263 281 511	3.83%	1.00	26.24%	12 684 959
التنمية العقارية	202 072 609	3.93%	1.00	7.31%	580 768
السياحة	341 010 143	19.54%	1.11	11.44%	8 471 471
نشاطات أخرى	127 337 808	2.81%	1.00	40.43%	2 259 181
الاستهلاك	1 082 101 946	0.72%	1.54	51.53%	6 221 296
السكن	276 405 904	1.86%	1.61	46.18%	3 808 827
المجموع					55 752 728

3-3-4 - ديون وقعت إعادة جدولتها وديون تكفلت بها الدولة دون فوائد

دينار. ووقعت إعادة جدولة هذه الديون على فترة تمتد من 20 إلى 25 سنة، دون فوائد ومع ضمان الدولة.

تتمثل الديون التي تكفلت بها الدولة في :

إيضاح 3-4 - محفظة السندات التجارية

تتكون محفظة السندات التجارية من سندات ذات دخل قار تصدرها الدولة ومن سندات ذات دخل متغير. وبلغ رصيد هذا

- ديون عدد من الشركات العمومية والتي تكفلت بها الدولة في إطار قانون المالية لسنة 1999 والتي بلغ قائمها 39.334 ألف

البند 814.370 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 395.173 ألف دينار في 31 ديسمبر 2014.

وكانت تركيبها كالاتي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
		سندات المبادلة
118 023	104 474	- رقاغ خزينة قصيرة الأجل
- 2 884	- 1 169	فوائد مقبوضة مسبقا
		سندات التوظيف
274 462	690 428	- رقاغ الخزينة القابلة للتنظير
5 572	20 637	- ديون مرتبطة
395 173	814 370	المجموع

إيضاح 3-5 - محفظة سندات الاستثمار

انتقلت محفظة الاستثمار من 312.560 ألف دينار في 31 ديسمبر 2014 إلى 299.204 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015. وتفصل تركيبة هذه المحفظة كالاتي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
94 506	96 205	سندات الاستثمار
87 344	80 153	أموال تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأسمال التنمية
22 640	22 740	صناديق التوظيف الجماعي
88 636	100 689	سندات المساهمة
88 783	85 841	حصص في المؤسسات الشريكة والمشاركة
123 559	123 709	حصص في المؤسسات المرتبطة
582	547	شركات في طور التفويت
20 657	20 657	مساهمات مع إعادة الإحالة
2 766	2 868	مستحقات وديون تابعة
529 473	533 409	القيمة الخام
216 913	234 205	مدخرات
312 560	299 204	القيمة الصافية

ويبرز الجدول التالي التغيرات حسب نوعية السندات المصنفة في محفظة الاستثمار :

بالآلاف الديناري

الرصيد في 2015/12/31	إعادة تصنيف (-)	إعادة تصنيف (+)	نتائج مرسمة	تفويت / تسديد / تعويض	الاكتتاب	الرصيد في 2014/12/31	
96 205	0	0	0	3 457	5 156	94 506	سندات الاستثمار
80 153		0	2 440	9 631		87 344	أموال تتصرف فيها شركات الاستثمار ذات رأسمال التنمية
22 740					100	22 640	صناديق التوظيف الجماعي
100 689	908	3 700		119	9 380	88 636	سندات المساهمة
85 841	3 700	758				88 783	حصص في المؤسسات الشريكة والمشاركة
123 710	0	150	0	0	1	123 559	حصص في المؤسسات المرتبطة
547				35		582	شركات في طور التفويت
20 657	0	0	0	0	0	20 657	مساهمات مع إعادة الإحالة
530 542	4 608	4 608	2 440	13 242	14 637	526 707	المجموع

تفصل السندات في 2015/12/31 إلى سندات مسعرة وغير مسعرة كالتالي :

بالآلاف الديناري

المجموع	سندات غير مسعرة	سندات مسعرة	البيانات
530 542	419 511	111 031	محفظة سندات الاستثمار

تفصل قائمة أهم المؤسسات التابعة في 31 ديسمبر 2015 كالتالي :

بالآلاف الديناري

صافي القيمة المحاسبية	المدخرات	إجمالي القيمة المحاسبية	الحصة في رأس المال ب %	المؤسسة التابعة
القطاع المالي				
0	33 801	33 801	91,4	الشركة التونسية لاستخلاص الديون
10 905	0	10 905	55,8	شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية
34 676		34 676	94,4	شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
4 749		4 749	61,3	الشركة المالية للتصرف
0	3 535	3 535	78,2	البنك الفرنسي التونسي
القطاع السياحي				
0	6 180	6 180	99,8	قصر سقانس الدولي
0	9 050	9 050	96,9	الشركة السياحية إفريقية سوسة
3 221		3 221	61,2	الشركة السياحية الدخيلة
	2 488	2 488	70,3	الشركة السياحية وسط المدينة
قطاع المباني والعقارات				
7 461		7 461	84,7	عقارية الشارح
قطاع الخدمات				
1 184	816	2 000	50	الشركة العامة للبيع

تشمل محفظة الاستثمار الأموال التي تتصرف فيها شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية التابعة لمجموعة الشركة التونسية للبنك بقيمة 80.153 ألف دينار خصصت لها مدخرات في حدود 50.073 ألف دينار. ويفصل حساب الأموال المتصرف فيها كالتالي :

بالآلاف الدنانير

الرصيد إلى 31 ديسمبر 2015	نتائج مرسمة	رد الأموال	تسديد مسبق	مال أصلي	الأموال المتصرف فيها للشركة التونسية للبنك
4 761	-1 112	157	1 970	8 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 1
5 294	1 625	248	4 083	8 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 2
4 230	1 307	467	1 610	5 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 3
6 061	1 569	286	1 722	6 500	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 4
6 253	2 062	475	2 158	6 824	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 5
2 119	497	361	724	2 707	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 6
805	146	140		800	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 7
6 020	3 089	3 821		6 752	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 8
4 802	521	519		4 800	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 9
9 387	825	186		8 748	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 10
7 091	1 091			6 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 11
11 459	1 561			9 898	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 12
0	0	10 000		10 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك 13
1 264	894		1 630	2 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 1
1 278	235		957	2 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 2
3 857	1 260	5	2 834	5 436	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 3
367	35		28	360	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 4
1 286	326	173		1 133	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 5
3 819	842	1023		4 000	الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 6
80 153	16 773	17 862	17 716	98 958	المجموع

وتبرز وضعية استعمالات الأموال المتصرف فيها، في 31 ديسمبر 2015 كالآتي :

بالآلاف الدينانير

الأموال المتصرف فيها	سندات مساهمات للإحالة	مساهمات مباشرة	سندات شركة الاستثمار ذات رأس المال المتغير
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 1 (1999)	2 216	2 094	118
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 2 (2000)	4 875	299	300
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 3 (2001)	2 483	1 000	329
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 4 (2002)	6 297		489
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 5 (2003)	5 352	231	924
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 6 (2005)	2 061	79	701
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 7 (2006)	225	390	172
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 8 (2007)	3 620	382	1 357
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 9 (2008)	4 107		611
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 10 (2008)	8 556		837
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 11 (2009)	5 386	83	1 036
الأموال المتصرف فيها - الشركة التونسية للبنك 12 (2009)	6 424	1 526	1 692
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 1 (2002)	1 289		33
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 2 (2002)	1 639		21
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 3 (2003)	3 874	140	66
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 4 (2005)	358		11
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 5 (2006)	951		313
الأموال المتصرف فيها - شركة استثمار وتنمية سيكار ID 6 (2007)	3 003		884



إيضاح 3-6 - الأصول الثابتة

بلغت الأصول الثابتة الصافية 88.049 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015. وتفصل العمليات المسجلة خلال السنة المحاسبية 2015 كما يلي :

بالآلاف الدنانير

البيانات	إجمالي قيمة الاقتناء في 31 ديسمبر 2014	عمليات اقتناء \ تفويت 2015	قيمة الاقتناء 2015	استهلاك في 31 ديسمبر 2014	مخصصات تسوية 2015	خروج استهلاك أصول في 31 ديسمبر 2015	استهلاك في 31 ديسمبر 2015	القيمة الصافية في 31 ديسمبر 2015
أصول ثابتة غير مادية	13 158	975	14 133	11 136	1 339	0	12 475	1 658
برمجيات معلوماتية	13 101	975	14 076	11 136	1 339	0	12 475	1 601
حق الإيجار	57	0	57	0	0	0	0	57
أصول ثابتة مادية	194 958	9 433	204 391	112 896	5 114	0	118 000	86 391
أراضي	17 773	0	17 773	0	0	0	0	17 773
مباني	71 761	3 295	75 056	28 179	1 827	0	30 006	45 050
أثاث مكاتب	5 210	484	5 694	4 883	158	0	5 041	653
معدات نقل	1 161	0	1 161	865	56	0	921	240
معدات معلوماتية	31 754	606	32 360	31 544	662	0	32 206	154
معدات اتصال	2 921	64	2 985	1 801	126	0	1 927	1 058
معدات مكاتب	15 548	494	16 042	14 839	378	0	15 217	825
معدات سلامة	2 798	128	2 926	2 214	106	0	2 320	606
معدات تكييف	4 937	252	5 189	4 107	214	0	4 318	871
أشغال تهيئة وتجهيز	33 811	2 199	36 010	22 347	1 440	0	23 787	12 223
أثاث مكاتب خارج الاستغلال	32	0	32	29	0	0	29	3
معدات مكاتب خارج الاستغلال	324	6	330	294	8	0	302	28
مبان خارج الاستغلال	6 860	1 560	8 420	1 787	139	0	1 926	6 494
أشغال بناء قيد الإنجاز	67	345	412	0	0	0	0	412
أصول ثابتة في طور الإدراج	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	208 116	10 408	218 524	124 032	6 453	0	130 475	88 049

إيضاح 3-7 - أصول أخرى

بلغ مجموع بنود الأصول الأخرى 685.941 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015، مقابل 604.452 ألف دينار في 31 ديسمبر 2014
تفصل كالتالي :

لم يتم البنك في سنة 2015 بجرد مادي لأصوله الثابتة. ومن جهة أخرى لا تتوفر بالبنك قاعدة معطيات تفصل الأصول الثابتة المقيدة حسب نوعيتها ومرجعيتها.

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
124 750	138 621	قروض للأعوان
3 147	3 147	مصاريف مداواة للاسترجاع
28 705	29 258	مستحقات للدولة وأداءات وضرائب
2 000	1 916	مخزونات مختلفة
10 031	9 144	تغير أسعار الصرف تتحمله الدولة
4 984	21 893	فارق التحويل
33 296	39 954	المقر الرئيسي والوكالات والفروع (1)
250 830	311 887	حسابات تسوية الأصول
42 517	36 908	قيم مقدمة للمقاصة
107	107	أوراق مالية محصلة
11 037	1 291	حسابات دائنة للتسوية
469	727	أعباء مدفوعة مسبقا
10 210	3 100	إيرادات للتحويل
2 136	2 136	سندات ديون مفوت فيها
0	573	الفارق في محفظة السندات المستحقة بعد الدفع (2)
80 233	85 279	بنود أخرى
604 452	685 941	المجموع

(2) يقدم بند محفظة القيم المستحقة بعد الدفع رصيذا مدينا بـ 573 ألف دينار. ويمثل هذا الرصيد نتيجة المقاصة بين عدة حسابات من الأصول والخصوم المتعلقة بالقيم للدفع والقيم المستحقة بعد الدفع.

ويفصل هذا البند كالتالي :

(1) تم تخصيص مدخرات المبالغ المدينة العالقة الخاصة بما بين الفروع بما قدره 8.051 ألف دينار. وتم تحديد هذا المبلغ بتطبيق نسبة مدخرات بـ 100% للمبالغ العالقة قبل 2015 و 50% للمبالغ العالقة الخاصة بالسداسية الأولى 2015 و 20% لمبالغ الثلاثية الثالثة 2015.

بالآلاف الدنانير

المبلغ	قيم للدفع
144 979	قيم مستحقة بعد الدفع
-144 406	المجموع
573	

ويقدم تفصيل المدخرات على عناصر الأصول الأخرى كالآتي :

بالآلاف الدنانير

المدخرات 2015/12/31	مخصصات 2015	استعادة 2015	المدخرات 2014/12/31	البيانات
1 731	0	0	1 731	- قروض للأعوان
830	0	90	920	- مستحقات للدولة وأداءات وضرائب
29	0	0	29	- مخزونات مختلفة
7 641	780	0	6 861	- فارق التحويل
8 064	1 693	0	6 371	- المقر الرئيسي والوكالات والفروع
7 753	362	91	7 482	- حسابات تسوية الأصول
11	0	30	41	- قيم مقدمة للمقاصة
111	0	0	111	- أوراق مالية محصلة
849	64	0	785	- حسابات دائنة للتسوية
134	0	0	134	- أعباء مدفوعة مسبقا
	0	0	0	- إيرادات للتحويل
2 137	0	0	2 137	- سندات ديون مفوت فيها
442	0	0	442	- الفارق في محفظة السندات المستحقة بعد الدفع
21 569	183	4 342	25 728	- بنود أخرى
51 301	3 082	4 553	52 772	المجموع

إيضاح 3-8 - إيداعات المؤسسات البنكية والمالية وأموالها

بلغ رصيد هذا البند 87.624 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 234.521 ألف دينار في 31 ديسمبر 2014. وتقسيمه حسب نوعية المؤسسة البنكية والمالية كالآتي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
25 212	18 230	مؤسسات بنكية
1	1	بنوك إيداع
25 211	18 229	بنوك غير مقيمة
209 309	69 394	اقتراضات فيما بين البنوك
234 521	87 624	المجموع

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
25 212	17 530	حسابات تحت الطلب للمؤسسات المالية
1	1	بنوك إيداع
25 211	17 529	بنوك غير مقيمة
208 326	68 700	اقتراضات لدى المؤسسات المالية
137 600	68 700	اقتراضات بالدينار
70 726	0	اقتراضات بالعملة الأجنبية
984	1 394	ديون مرتبطة
234 521	87 624	المجموع

- تقدم حسابات المراسلين الدائنة معدلة وصافية من حسابات المراسلين المدينة لكل عملة أجنبية. - تحتوي حسابات المراسلين على عدة معلقة سابقة قيد التسوية.

أقدمية الحسابات العالقة	العملة الأجنبية	حساب مدين للمراسلين	حساب دائن للمراسلين	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب دائن للشركة التونسية للبنك	معدل السعر	حساب مدين للشركة التونسية للبنك وللمراسلين بالعملة الأجنبية	حساب دائن للشركة التونسية للبنك وللمراسلين بالعملة الأجنبية	حساب مدين للشركة التونسية للبنك	حساب دائن للشركة التونسية للبنك
أقدمية < 3 أشهر > 6 أشهر	CAD	9 828	1 805	3 737	4 295	13 565	6 100	19 697	8 858	1.452
أقدمية < 3 أشهر > 6 أشهر	CHF	13 552	4 008	1 208	1 000	14 760	5 008	29 830	10 121	2.021
أقدمية < 3 أشهر > 6 أشهر	USD	202 202	92 783	126 387	279 167	328 589	371 950	667 693	755 803	2.032
أقدمية < 3 أشهر > 6 أشهر	DKK	1 652	0	0	0	1 652	0	486	0	0.294
أقدمية < 3 أشهر > 6 أشهر	MAD	638	0	550 000	551 984	550 638	551 984	111 779	112 053	0.203
أقدمية < 3 أشهر > 6 أشهر	AED	400	0	0	0	400	0	220	0	0.549
		774 781	717 220							
أقدمية < 6 أشهر > 12 أشهر	CAD	37 687	2 279	2 829	9 154	40 516	11 433	58 829	16 601	1.452
أقدمية < 6 أشهر > 12 أشهر	CHF	8 989	5 976	1 510	4	10 499	5 980	21 218	12 086	2.021
أقدمية < 6 أشهر > 12 أشهر	USD	470 827	234 488	181 761	168 443	652 588	402 931	1 326 059	818 755	2.032
أقدمية < 6 أشهر > 12 أشهر	AED	705	0	0	200	705	200	387	110	0.549
أقدمية < 6 أشهر > 12 أشهر	DKK	4 995	0	0	0	4 995	0	1 469	0	0.294
أقدمية < 6 أشهر > 12 أشهر	MAD	884	0	0	7 604	884	7 604	179	1 544	0.203
		847 442	1 406 107							
أقدمية < 12 شهرا	CAD	573 454	328 776	1 068 250	1 451 391	1 641 704	1 780 167	2 383 754	2 584 802	1.452
أقدمية < 12 شهرا	CHF	87 343	191 650	585 197	458 741	672 539	650 392	1 359 202	1 314 442	2.021
أقدمية < 12 شهرا	USD	43 046 866	53 135 976	48 529 189	57 942 823	91 576 055	111 078 799	186 082 544	225 712 120	2.032
أقدمية < 12 شهرا	AED	228	434	5	48 245	233	48 679	128	26 725	0.549
أقدمية < 12 شهرا	DKK	7 242	9 107	13 552	895	20 794	10 002	6 113	2 941	0.294
أقدمية < 12 شهرا	MAD	229 431	144 398	4 802	307 134	234 233	451 532	47 549	91 661	0.203
		229 611 364	189 825 500							

1) تفصيل ايداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية (ما عدا الديون المرتبطة)

(1.1) حسب المدة المتبقية في 2015/12/31

بالآلاف الدنانير

البيانات	≥ 3 أشهر	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	< 5 سنوات	المجموع
ايداعات تحت الطلب للمؤسسات المالية	17 530	0	0	0	17 530
بنوك ايداع	1	0	0	0	1
بنوك غير مقيمة	17 529	0	0	0	17 529
اقتراضات لدى المؤسسات المالية	68 700	0	0	0	68 700
اقتراضات بالدينار	68 700	0	0	0	68 700
اقتراضات بالعملة الأجنبية	0	0	0	0	0
المجموع	86 230	0	0	0	86 230

(1.2) حسب نوعية الحريف في 2015/12/31

بالآلاف الديناري

المجموع	مؤسسات أخرى	مؤسسات شريكة	مؤسسات مرتبطة	البيانات
17 530	17 530	0	0	إيداعات تحت الطلب للمؤسسات المالية
1	1	0	0	بنوك ايداع
17 529	17 529	0	0	بنوك غير مقيمة
68 700	68 700	0	0	اقتراضات لدى المؤسسات المالية
68 700	68 700	0	0	اقتراضات بالدينار
0	0	0	0	اقتراضات بالعملة الأجنبية
86 230	86 230	0	0	المجموع

(3) حسب الاقتراضات المجسدة أو غير المجسدة بسندات من السوق بين البنكية

المجموع	غير مجسدة بسندات	مجسدة بسندات	البيانات
68 700	68 700	0	اقتراضات لدى المؤسسات المالية

إيضاح 3-9 - إيداعات الحرفاء وأموالهم

بلغ رصيد هذا البند 5.285.081 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 5.331.978 ألف دينار في 31 ديسمبر 2014 وتفصيله كالاتي :

بالآلاف الديناري

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
1 393 204	1 329 617	إيداعات تحت الطلب
2 115 958	2 191 282	إيداعات الادخار
508 343	528 267	حسابات لأجل
77 875	75 484	حسابات بالدينار القابل للتحويل
285 282	387 625	حسابات بالعملة الأجنبية
232 399	154 226	توظيفات بالعملة الأجنبية
326 652	347 028	رقاع الصندوق
182 760	130 449	مبالغ أخرى مستحقة للحرفاء
1 252-	4 897-	مستحقات تابعة
210 757	146 000	شهادات الإيداع
5 331 978	5 285 081	المجموع

لا تسمح التطبيقية المستعملة للتصرف في توظيفات الحرفاء بالعملة الأجنبية وبالدينار من تحديد كل العمليات المنجزة من طرف البنك .

إيضاح 3-10 - اقتراضات وموارد خصوصية

بلغ رصيد هذا البند 444.035 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 490.968 ألف دينار في 31 ديسمبر 2014 وتفصيله كالاتي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014	البيانات
240 344	274 066	اقتراضات رقاعية وخاصة
189 898	201 098	موارد خصوصية
13 793	15 804	مستحقات تابعة
444 035	490 968	المجموع

(أ) اقتراضات رقاعية وخاصة

(1) تفصيل الاقتراضات الرقاعية والخاصة حسب المدة المتبقية في 2015/12/31

بالآلاف الدنانير

البيان	≥ 3 أشهر	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	< 5 سنوات	المجموع
اقتراضات رقاعية وخاصة	21 231	64 691	97 144	57 278	240 344

(2) تفصيل الاقتراضات الرقاعية والخاصة إلى اقتراضات طويلة المدى وقصيرة المدى

بالآلاف الدنانير

البيان	الرصيد 2014/12/31	اقتراضات جديدة	تسديدات	إعادة تصنيف	الرصيد 2015/12/31
اقتراضات طويلة المدى	195 466	0	24 922	0	170 544
اقتراضات قصيرة المدى	78 600	0	8 800	0	69 800
المجموع	274 066	0	33 722	0	240 344

(ب) موارد خصوصية

(1) تفصيل الموارد الخصوصية حسب المدة المتبقية في 2015/12/31

بالآلاف الدنانير

البيان	≥ 3 أشهر	[3 أشهر - سنة]	[سنة - 5 سنوات]	< 5 سنوات	المجموع
موارد خصوصية	4 068	8 324	121 418	56 088	189 898

(2) تفصيل الموارد الخاصة إلى موارد طويلة المدى وقصيرة المدى

بالآلاف الدنانير

البيان	الرصيد 2014/12/31	اقتراضات جديدة	تسديد	إعادة تصنيف	الرصيد 2015/12/31
موارد طويلة المدى	182 733	6 018	17 557	-10 614	160 580
موارد قصيرة المدى	18 704	0	0	10 614	29 318
مجموع الموارد	201 437	6 018	17 557	0	189 898

إيضاح 3-11 - خصوم أخرى

بلغ رصيد هذا البند 868.424 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 791.969 ألف دينار في 31 ديسمبر 2014 وتفصيله كالاتي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
168 564	166 121	مدخرات للخصوم والأعباء (1)
21 063	20 429	مستحقات للدولة وأداءات وضرائب وديون اجتماعية (2)
206 462	251 531	أوراق مالية لم يحل أجل خلاصها (3)
8 411	7 570	فوائد مؤجلة تكفلت بها الدولة
32 524	40 689	أعباء للدفع
2 385	2 414	دائنون مختلفون
5 915	5 915	حسابات عالقة للتسوية
62	5 452	المقر الرئيسي والفروع والوكالات
96 499	114 068	حسابات تسوية للخصوم
226 138	236 545	قيم مقدمة للمقاصة الإلكترونية قيد الخلاص
348	361	قروض أخرى
908	3 609	قروض للتسوية
13 719	13 720	فوائد للاستخلاص على الموارد الخصوصية
8 971	0	فارق الفوائد للتحصيل والجارية
791 969	868 424	المجموع

(1) بلغت المدخرات للخصوم والأعباء التي كونها البنك في موفى السنة المحاسبية 2015 ما قدره 166.121 ألف دينار مقابل 168.564 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2014. وتغطي المدخرات المكونة المخاطر على العناصر خارج الموازنة والمخاطر المختلفة وتفصل كالاتي :

بالآلاف الدنانير

المدخرات في 2015/12/31	إعادة إدراج وتصحيح	مخصصات للمدخرات	استعادة مدخرات	المدخرات في 2014/12/31	البيانات
36 958	1 010-	2 811	1 486-	36 643	المدخرات للتعهدات بالإمضاء
26 464				26 464	المدخرات للمغادرة إلى التقاعد
102 699		3 108	5 866-	105 457	المدخرات للمخاطر المختلفة
166 121	1 010-	5 919	7 352-	168 564	المجموع

(2) يفصل هذا الباب كما يلي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
1 799	1 492	الأداء على القيمة المضافة
9 798	9 566	خصم على المورد
6 795	6 991	صندوق تعديل أسعار الصرف
2 671	2 380	متفرقات
21 063	20 429	المجموع

(3) يفصل هذا الباب كما يلي :

بآلاف الدينانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
72 466	76 863	أوراق مالية متوسطة الأجل لم يحل أجل خلاصها
103 773	146 368	أوراق مالية قصيرة الأجل لم يحل أجل خلاصها
29 676	27 754	أوراق مالية/فوائد متوسطة الأجل لم يحل أجل خلاصها
547	546	أوراق مالية لم يحل أجل خلاصها مقبولة عن طريق المقاصة
206 462	251 531	المجموع

إيضاح 3-12 - الأموال الذاتية

للسهم وهو مدفوع بالكامل. وتأتي العمليات على الأموال الذاتية للبنك كالاتي :

عند تاريخ إقفال الحسابات بلغ رأس المال 776.875 ألف دينار، وهو يتكون من 155.375.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 5 دينانير

المجموع	نتيجة السنة المحاسبية	تغييرات محاسبية	نتائج مرحلة	أموال ذاتية أخرى (1)	أسهم ذاتية	احتياطات للمخاطر البنكية	احتياطات للصندوق الاجتماعي	احتياطات لإعادة الاستثمار	احتياطات ذات صيغة خصوصية	احتياطات تنظيمية	احتياطات قانونية	منح مرتبطة برأس المال	مخصصات الدولة	رأس المال	التغيرات
-92 220	21 107	-640 110	-108 773	37 324	-2 859	45 028	7 724	9 974	196 906	49 479	12 430	38 251	117 000	124 300	الرصيد قبل التخصيص في 31 ديسمبر 2014
0	-21 107		21 107												تخصيص نتيجة 2014
652 575														652 575	إدراجات على رأس المال
102 266					-2 619	473						104 412			إدراجات أخرى
33 042	33 042														النتيجة إلى 31 ديسمبر 2015
695 663	33 042	-640 110	-87 666	37 324	-5 478	45 028	8 197	9 974	196 906	49 479	12 430	142 663	117 000	776 875	الرصيد في 31 ديسمبر 2015

(1) تتمثل في احتياطات إعادة تقييم بما قيمته 37.324 ألف دينار (أراضي : 15.328 ألف دينار ومباني الاستغلال 21.996 ألف دينار).

3-12-1 - مخصصات الدولة :

وقد انتفعت الشركة التونسية للبنك من هذه التخصصات بعنوان ضمان الدولة بخصوص تسديد أجل خطوط القروض الخارجية التالية :

طبقاً للقانون عدد 2012-17 المؤرخ في 17 سبتمبر 2012، أدرجت الشركة التونسية للبنك ضمن أموالها الذاتية مخصصات الدولة بمبلغ 117 مليون دينار مصحوبة بإمكانية إرجاعها في حال استعاد البنك توازنه المالي.

بالآلاف الدنانير

الخط	الجاري 2011	الجاري 2010	الأجال المدفوعة 2011		أجال للدفع 2012-2014		ضمان الدولة	
			الأصل	الفوائد	الأصل	الفوائد	الأصل	الفوائد
اقتراض البنك الأوروبي للاستثمار	15 498	17 801	2 303	961	7 715	2 072	10 018	3 033
اقتراض البنك الإفريقي للتنمية السادس / البنك الوطني للتنمية السياحية سابقا	18	35 900	17 950	648	17 950	643	35 900	1 291
اقتراض GSI البنك الوطني للتنمية السياحية	95 624	95 624	-	4 542	-	13 626	-	18 169
اقتراض البنك الإفريقي للتنمية الخط السابع	37 974	48 824	10 850	2 102	32 550	3 347	43 399	5 449
بنك تنمية الاقتصاد التونسي	149 115	198 149	31 102	8 253	58 215	19 688	89 317	27 941
المجموع								

إيضاح 3-13 - خصوم محتملة

يفصل بند الخصوم المحتملة المتكون من «ضمانات وكفالات و ضمانات أخرى مقدمة» و«اعتمادات مستندية» في 31 ديسمبر 2015 كالتالي :

بالآلاف الدنانير

البيانات	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014
ضمانات وكفالات بأمر الحرفاء	557 202	527 309
ضمانات أخرى غير مشروطة أو قابلة للنقض أذنت بها البنوك	358 646	324 769
مجموع الضمانات والكفالات و ضمانات أخرى مقدمة	915 848	852 078
اعتمادات مستندية ومصادقات على عمليات توريد	176 111	245 325
اعتمادات مستندية ومصادقات على عمليات تصدير	49 837	26 274
مجموع الاعتمادات المستندية	225 948	271 599
المجموع	1 141 796	1 123 678

إيضاح 3-14 - تعهدات تمويل مقدمة

يتضمن بند «تعهدات التمويل المقدمة» في 31 ديسمبر 2015 تعهدات التمويل بما قيمته 79.614 ألف دينار مقابل 149.193 ألف دينار في 31 ديسمبر 2014.

لم يقع تبرير حسابات التعهدات خارج الموازنة وهي بالتالي لا تعكس بصفة دقيقة وشاملة التعهدات الحقيقية للبنك. ولذلك وقصد تغطية هذه الوضعية تم إعداد قائمة التعهدات خارج الموازنة من التصاريح غير المحاسبية.

بالآلاف الدنانير

البيانات	31 ديسمبر 2015	31 ديسمبر 2014
تعهدات تمويل	76 531	145 735
تعهدات على السندات	3 083	3 458
المجموع	79 614	149 193

إيضاح 3-15 - ضمانات مقبولة

بلغ رصيد هذا البند 1.259.963 ألف دينار في موفى ديسمبر 2015، مقابل 1.308.729 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2014.

بالآلاف الديناري

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
377 876	409 731	ضمانات مقابلة مقبولة من البنوك المنتسبة بالخارج
13 100	10 359	ضمانات مقبولة من البنوك والمؤسسات المالية المنتسبة بتونس
635 311	548 587	ضمانات مقبولة من الدولة ومؤسسات التأمين
282 442	291 286	ضمانات مقبولة من الحرفاء
1 308 729	1 259 963	المجموع

إيضاح 3-16 - فوائد ومداخيل مماثلة

ارتفعت الفوائد والمداخيل المماثلة إلى 382.720 ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2015 مقابل 394.529 ألف دينار موفى ديسمبر 2014، وتفصيلها كما يلي :

- جرى إعداد معطيات هذا البند بناء على بيانات غير محاسبية حددت بالاعتماد على مختلف إدارات البنك .
- يتم إبراز الضمانات المقابلة والواردة من البنوك ضمن بند الخصوم المحتملة وبند الضمانات المقبولة من البنوك .
- لا يتم أخذ الضمانات الفعلية المقدمة من قبل الحرفاء لتغطية المساعدات الممنوحة لهم بعين الاعتبار ضمن قائمة التعهدات خارج الموازنة.

بالآلاف الديناري

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
13 241	16 552	فوائد على المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
367 290	351 816	فوائد على المستحقات على الحرفاء
13 998	14 352	مداخيل مماثلة
394 529	382 720	المجموع

إيضاح 3-17 - عمولات (في شكل إيرادات)

بلغ رصيد هذا البند 55.694 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 60.246 ألف دينار في 31 ديسمبر 2014. وتفصيل ذلك كالآتي :

بالآلاف الديناري

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
24 230	24 527	صكوك وأوراق مالية وتحويلات ومسك الحساب
1 109	478	عمليات على السندات
8 802	7 987	عمليات الصرف
1 409	1 634	عمليات التجارة الخارجية
34	33	كراء خزائن محصنة
8 632	5 790	دراسات
16 030	15 245	عمولات أخرى
60 246	55 694	المجموع

إيضاح 3-18 - أرباح على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

ارتفع رصيد هذا البند إلى 50.181 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 31.576 ألف دينار في 31 ديسمبر 2014. وتفصيله كالآتي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
4 368	9 968	أرباح صافية على سندات المعاملات
10 828	22 715	أرباح صافية على سندات التوظيف
16 380	17 496	أرباح صافية على عمليات الصرف
31 576	50 179	المجموع

تتوزع الأرباح الصافية على سندات المعاملات كما يلي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
215	320	فائض القيمة على تفويت السندات
688	4 278	فائض القيمة على إعادة تقييم السندات
-32	-27	ناقص القيمة على تفويت السندات
-1 520	-1 522	ناقص القيمة على إعادة تقييم السندات
5 017	6 918	فوائد على رفاع الخزينة قصيرة الأجل
4 368	9 968	المجموع

تتوزع الأرباح الصافية على سندات التوظيف كالتالي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
10 828	22 715	فوائد ومداحيل مماثلة
0	0	حقوق المساهمين ومداحيل مماثلة
10 828	22 715	المجموع

إيضاح 3-19 - مداخيل محفظة سندات الاستثمار

بلغت المداحيل المسجلة ضمن هذا البند 15.544 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 13.346 ألف دينار في موفى ديسمبر 2014، وهي تتوزع كالتالي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
3 939	5 900	فوائد ومداحيل مماثلة بعنوان سندات الاستثمار
9 407	9 644	أرباح أسهم ومداحيل مماثلة على سندات المساهمات
13 346	15 544	المجموع

تفصل الأرباح والمداحيل المماثلة في شكل مساهمات ومؤسسات مرتبطة ومؤسسات في 2015/12/31 كالتالي :

بالآلاف الدنانير

الرصيد	إعادة تصنيف	تسديد	اقتراضات جديدة	الرصيد	البيان
8 583	0	4 774	2 715	1 094	أرباح
230	21	99	32	78	رسوم الحضور
831	0	0	0	831	مداحيل شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية
9 644	21	4 873	2 747	2 003	المجموع

إيضاح 3-20 - فوائد مدينة وأعباء مماثلة

ارتفعت هذه الفوائد، في نهاية السنة المحاسبية 2015، إلى 230.566 ألف دينار مقابل 232.377 ألف دينار في نهاية ديسمبر 2014، وتفصيل ذلك كما يلي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
41 901	34 395	عمليات مع المؤسسات البنكية
163 568	171 771	عمليات مع الحرفاء
26 884	24 033	اقتراضات وموارد خصوصية
24	367	فوائد وأعباء أخرى
232 377	230 566	المجموع

إيضاح 3-21 - منخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح قيم المستحقات والعناصر خارج الموازنة والخصوم

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
-52 573	-55 859	منخصصات للمدخرات على الديون المشكوك في خلاصها
-62 882	-85 176	منخصصات للمدخرات الإضافية
-1 825	0	منخصصات المدخرات الجماعية
-4 143	-1 677	ديون مدرجة في حساب الخسائر
38 793	42 746	استعادة مدخرات على ديون مشكوك في خلاصها وتعهدات خارج الموازنة وخصوم
7 837	10 847	استعادة مدخرات إضافية
1 849	543	استعادة الفوائد المعلقة على الديون المتخلي عنها
-4 694	-3 108	منخصصات للمدخرات على المخاطر والأعباء
729	5 865	استعادة مدخرات على المخاطر والأعباء
-76 909	-85 819	المجموع

إيضاح 3-22 - منخصصات للمدخرات ونتائج تصحيح قيم محفظة الاستثمار

يتوزع رصيد هذا الحساب، في موفى ديسمبر 2015، كما يلي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
-16 691	-14 663	منخصصات للمدخرات على انخفاض قيمة محفظة الاستثمار
-3 296	-5 698	منخصصات للمدخرات على الأموال المتصرف فيها
3975	1 565	فائض أو نقص قيمة التفويت في محفظة الاستثمار
0	0	خسائر على أموال شركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية
1 585	2 211	استعادة مدخرات على انخفاض قيمة محفظة الاستثمار
1 043	859	استعادة مدخرات على الأموال المتصرف فيها
-13 384	-15 726	المجموع

إيضاح 3-23 - مصاريف الأعوان

بلغت مصاريف الأعوان 106.673 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 107.998 ألف دينار في 31 ديسمبر 2014، وتفصيلها كالاتي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
83 649	81 828	أجور الأعوان
22 319	22 900	الأعباء الاجتماعية
2 030	1 945	أعباء أخرى مرتبطة بالأعوان
107 998	106 673	المجموع

إيضاح 3-24 - تكاليف الاستغلال العامة

بلغت تكاليف الاستغلال العامة 24.992 ألف دينار في موفى ديسمبر 2015 مقابل 27.160 ألف دينار في 31 ديسمبر 2014، وتفصيلها كالاتي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
2 514	2 986	كراء
2 992	3 474	عمليات صيانة وإصلاح موكولة للغير
3 107	4 335	أشغال من إنجاز الغير
293	417	مصاريف وأقساط تأمين
1 964	1 925	تكاليف أخرى
1 733	1 445	أداءات وضرائب
1 887	1 756	إمدادات للمؤسسة
2 187	1 839	أجور وأتعاب وسطاء وخبراء ومحامين
256	295	مصاريف نقل وتنقل الأعوان
10 227	6 520	مصاريف مختلفة للتسيير
27 160	24 992	المجموع

إيضاح 3-25 - رصيد الربح/الخسارة المتأتي من العناصر العادية الأخرى :

بلغ رصيد الربح/الخسارة المتأتي من العناصر العادية الأخرى -1.872 في 31/12/2015 مقابل 1.205 ألف دينار في 31/12/2014 ويفصل كالاتي :

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
1 205	-1 872	تصحيح القيم
0	0	زيادة قيمة التفويت
0	0	نقصان قيمة التفويت
1 205	-1 872	المجموع

إيضاح 3-26 - الأداء على الشركات

بلغ الأداء على الشركات بعنوان السنة المحاسبية 2015 ما قيمته 1.025 ألف دينار مقابل 16.062 ألف دينار في 2014 أي بانخفاض بـ 15.037 ألف دينار والذي يفسر كالاتي :

بالآلاف الدينانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
163 230	174 374	قاعدة الأداء قبل طرح المدخرات
117 339	141 933	مدخرات للخصم
45 891	32 441	النتيجة الجبائية
16 062	1 025	الأداء على الشركات *

* يطابق الأداء على الشركات للسنة المالية 2015 النسبة الدنيا للأداءات

- بلغت التدفقات النقدية الأخرى لأنشطة الاستغلال وضعيفة مدفوعات صافية بـ 30 951 ألف دينار.

التدفق النقدي الصافي المخصص لأنشطة الاستثمار
أبرزت أنشطة الاستثمار خلال السنة المحاسبية 2015 تدفقا صاف ايجابي بـ 6 934 ألف دينار اعتبارا أساسا لقبض الفوائد والأرباح على محفظة الاستثمار بمبلغ متراكم بـ 15 637 ألف دينار من جهة و اقتناء أصول ثابتة بـ 10 407 ألف دينار من جهة أخرى.

التدفق النقدي الصافي المخصص لأنشطة التمويل
أبرزت أنشطة التمويل خلال السنة المحاسبية 2015 تدفقا نقديا صاف ايجابي بـ 711 101 ألف دينار متأتي من إصدار أسهم اثر زيادة رأس المال بـ 756 987 ألف دينار وإصدار/تسديد الاقتراضات والموارد الخصوصية بتدفق صافي سلبي بـ 45 886 ألف دينار.

السيولة وما يعادلها

بلغ رصيد السيولة وما يعادلها 156.984 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015 مقابل 389.167- ألف دينار في 31 ديسمبر 2014، وتفصيله كالاتي :

بالآلاف الدينانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	البيانات
49 593	42 895	الخزانة ومركز الصكوك البريدية واستعادة السيولة
-439 206	-126 166	البنك المركزي التونسي (*)
-7 232	72 185	بنوك ومؤسسات متخصصة
-107 461	64 768	قروض واقتراضات من السوق النقدية
115 139	103 305	سندات المعاملات
-389 167	156 983	المجموع

(*) تمثل المبالغ المسجلة في بند البنك المركزي التونسي الفارق بين الممتلكات والتعهدات للبنك تجاه البنك المركزي التونسي.

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2015

والتي تتطلب أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول على أن القوائم والبيانات المالية خالية من معلومات جوهرية خاطئة.

وتتضمن عملية التدقيق تقييما للإجراءات والتراتب المتبعة وفحصا للأدلة على أساس الاختبار، كما تشمل على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي قامت بها الإدارة بالإضافة إلى تقييم العرض الإجمالي للقوائم المالية.

وفي اعتقادنا فإن الأعمال التي قمنا بها تمثل أساسا معقولا لإبداء رأينا حول هذه القوائم والبيانات المالية.

4. أساس الرأي بالتحفظ :

نتيجة لأعمال التدقيق التي قمنا بها واعتمادا على ما تقتضيه المعايير المحاسبية، فإن القوائم المالية الموضوعية على ذمتكم تلقى منا التحفظات التالية:

4-1. وقع الحدّ من أعمالنا بالنظر إلى :

- غياب ترقيم حديث مسند من قبل وكالة ترقيم و/أو قوائم مالية محيئة ومدققة من قبل مراقب حسابات مكلف قانونيا، وذلك للعديد من الحرفاء الذين تعلقت بهم تعهدات لفائدة القطاع المالي تتجاوز سقفي 25 مليون دينار و5 مليون دينار كما ورد بالفصل 7 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 بتاريخ 17 ديسمبر 1991.
- غياب جرد مادي للضمانات المسلمة للبنك من قبل حرفائه بالإضافة إلى عدم توفر المؤيّدات الخاصة بقيمة بعض الضمانات العينية المقدمة لفائدة البنك على غرار تقارير الاختبارات وذلك خلافا للتشريع الجاري به العمل.

ولا يمكننا بالتالي تحديد الانعكاسات السلبية أو الإيجابية المحتملة على نتيجة السنة المالية والأموال الذاتية للبنك والتي قد تنتج عن جرد الضمانات المقدّمة لفائدته وعن الأخذ بعين الاعتبار للمعطيات المالية الخاصة بتقييم تعهدات بعض الحرفاء.

السيدات والسادة المساهمون،

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي تفضّلتم بتكليفنا بها، نقدّم لكم فيما يلي التقرير العام لمراقبة القوائم المالية للشركة التونسية للبنك للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2015 والمصاحبة لهذا التقرير، إضافة إلى الفحوصات الخاصة التي نصّ عليها القانون وكذلك المعايير المهنية.

1. التقرير حول القوائم المالية :

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2015 والتي تتضمن الموازنة، قائمة التعهدات خارج الموازنة، قائمة النتائج، جدول التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية. وتظهر هذه القوائم المالية مجموعا صافيا للأصول يبلغ 7 693 605 ألف دينار وأموالا ذاتية إيجابية بقيمة 695 663 ألف دينار ونتيجة إيجابية صافية تقدر بـ 33 042 ألف دينار تم ضبطها دون تخصيص مدخرات إضافية مقدرة بـ 41 651 ألف دينار وذلك تطبيقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 12 لسنة 2015 بتاريخ 22 جويلية 2015 والذي نصّ على اجراءات استثنائية لفائدة شركات القطاع السياحي.

2. مسؤولية هياكل التسيير في إعداد وعرض القوائم المالية :

إن إعداد القوائم والبيانات المالية هو من مسؤولية هياكل تسيير الشركة التونسية للبنك ومجلس إدارتها. وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتركيز منظومة رقابة داخلية تمكن من إعداد وعرض قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية. كما تشمل اختيار وتطبيق الطرق المحاسبية الملائمة وتحديد التقديرات المحاسبية إزاء مختلف الوضعيات الممكنة.

3. مسؤولية مراقبي الحسابات :

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول القوائم المالية للبنك اعتمادا على الاختبارات وأعمال التدقيق التي قمنا بها. وقد قمنا بعملية التدقيق وفقا للمعايير الوطنية والدولية المتعارف عليها

من جهة أخرى تحتوي حسابات «الأصول والخصوم الأخرى» على أرصدة قديمة وغير متحركة تبلغ تباعا 8 670 ألف دينار و12 327 ألف دينار بالإضافة إلى وجود مبالغ عالقة تخصّ أساسا «حسابات ما بين الوحدات المحاسبية للمقر الرئيسي والفروع» (بالدينار التونسي وبالعملة الأجنبية) وحسابات «المقاصّة الالكترونية».

هذا ولم يتم استكمال أعمال تبرير وتصفية الأرصدة القديمة غير المتحركة والعمليات العالقة والتي شرع في إنجازها البنك خلال سنة 2014 وذلك إلى غاية تاريخ إعداد هذا التقرير.

وبالتالي فإنه لا يمكننا تحديد انعكاس نتائج أعمال التصفية بصفة دقيقة على عناصر الأصول والخصوم والأموال الذاتية ونتيجة السنة المحاسبية للبنك.

4-6. بلغ الرصيد المحاسبي لديون بعض الشركات والمؤسسات العمومية التي تتمتع بضمان الدولة والتي تكفّلت الدولة بخلاصها والمعادة جدولتها على فترة تتراوح بين 20 و25 سنة بدون فائض، طبقا للفصل 25 من قانون المالية لسنة 1999 ما قدره 39 334 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

وتقدّر القيمة الصحيحة لهذه الديون اعتمادا على تحيين مجموع الإيرادات المستقبلية على أساس نسبة الفائدة السائدة بالسوق بـ 29 421 ألف دينار وذلك تطبيقا لمقتضيات الفقرة (7) من المعيار المحاسبي التونسي عدد (3) المتعلق بالمداخيل.

ويكون بذلك نقص القيمة غير المدوّن من قبل البنك 9 913 ألف دينار.

4-7. بلغ رصيد حساب «احتياطيات الصندوق الاجتماعي» ما قدره 8 197 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015، في حين تقدّر قيمة الديون غير المستخلصة والمسندة من الصندوق الاجتماعي 20 150 ألف دينار في موفى سنة 2015.

هذا وقد شرع البنك، خلال شهر جوان 2016، في تبرير وتصفية الفارق المقدّر بـ 11 953 ألف دينار غير أنه لم يتم موافاتنا بنتائج هذه الأعمال وذلك إلى غاية تاريخ إعداد هذا التقرير.

4-2. تسجل الأرصدة المحاسبية للتعهدات الواردة بعنوان «مستحقات على الحرفاء» و«أصول أخرى» و«التعهدات خارج الموازنة» فارقا سلبيا مقارنة بأرصدة التّعهدات الواردة بقاعدة المعلومات المعتمدة من طرف البنك. ويقدر هذا الفارق بـ 14 709 ألف دينار ويتعلق أساسا بالتعهدات من خلال الإمضاء (engagements par signature) هذا ولم يتم البنك بتبرير الفارق الملاحظ.

4-3. تبرز قائمة التعهدات خارج الموازنة المختومة بتاريخ 31 ديسمبر 2015 تعهدات مقدمة من قبل البنك وتعهدات مسندة لفائده بقيمة تبلغ تباعا 1 221 409 ألف دينار و1 259 963 ألف دينار. وقد وقع إعداد هذه القائمة خارج التطبيقية المحاسبية على أساس جرد منجز من قبل مختلف هيئات البنك. ولا يمكننا بالتالي تأكيد شمولية هذه التعهدات.

4-4. لم يتم البنك بعد بوضع نظام محاسبي خاص بالعمليات المنجزة بالعملات الأجنبية وذلك خلافا للمعيار المحاسبي التونسي عدد (23) المتعلق بمعالجة هذه العمليات في المؤسسات البنكية.

ولا تمكّن هذه الوضعية من تحديد تأثير هذه العمليات على عناصر الأصول والخصوم والأموال الذاتية للبنك.

4-5. تحتوي بنود الموازنة المتعلقة بـ «الخزائن والأموال المودّعة لدى البنك المركزي ومركز الصّكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية» و«المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية» و«إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية» على مبالغ عالقة تخص أساسا «حسابات البنك المركزي بالدينار» و«حسابات البنك المركزي بالعملات الأجنبية» و«حسابات البنوك والمراسلين الأجانب».

كما تبرز حسابات «البنوك والمراسلين المحليين» وحسابات «البنك المركزي BDET - BNDT» أرصدة قديمة وغير متحركة والتي تم تخصيص مدخرات في شأنها دون أن تتم مقاربتها وتصفياتها.

(أنظر الإيضاحات حول القوائم المالية عدد 1.3، 2.3، و8.3)

78.18% من رأس ماله، على وجود شكوك جدية تتعلق بقدرة البنك على مواصلة نشاطه بصفة عادية.

وعملا بمقتضيات الفصل 40 من القانون عدد 65 لسنة 2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 المتعلق بمؤسسات القرض، فإنه يمكن أن تتم دعوة الشركة التونسية للبنك، باعتبارها المساهم الرئيسي في رأس مال البنك الفرنسي التونسي، لتقديم الدعم الضروري لهذه المؤسسة قصد استرجاع توازنها المالية.

6-2. تحتوي الأموال الذاتية للبنك على مبلغ وقع تخصيصه من قبل الدولة التونسية بقيمة 117 مليون دينار بمقتضى القانون المصادق عليه من قبل المجلس الوطني التأسيسي خلال شهر سبتمبر 2012 والذي تم إبرام اتفاقية في شأنه بين الدولة التونسية والشركة التونسية للبنك بتاريخ 09 أكتوبر 2012.

وعملا بمقتضيات الفصل 4 من هذه الاتفاقية، يتم إرجاع هذا المبلغ بعد انقضاء مدة خمس سنوات من تاريخ إمضاء الاتفاقية وبعد استعادة البنك لتوازناته المالية.

7. الفحوصات الخصوصية :

لقد قمنا بالفحوصات الخصوصية طبقا للقانون ووفقا لمعايير المراجعة المعمول بها في الجمهورية التونسية :

7-1. اعتمادا على فحصنا للمعلومات المالية الواردة بالتقرير السنوي لمجلس الإدارة حول التصرف سنة 2015 فإنه ليست لدينا ملاحظات حول أمانة هذه المعلومات وتطابقها مع القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2015.

7-2. تطبيقا لمقتضيات الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية والفصل 3 من القانون عدد 117 لسنة 1994 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 96 لسنة 2005 المؤرخ في 18 أكتوبر 2005، قمنا بفحص أنظمة الرقابة الداخلية للشركة التونسية للبنك والخاصة بإعداد وتقديم القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2015.

4-8. خلافا لمقتضيات الفصل 17 من القانون عدد 112-96 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات، لم يتم البنك بمقارنة نتائج الجرد المادي للأصول الثابتة المادية وغير المادية مع المعطيات المحاسبية الخاصة بهذه الأصول بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

وفي غياب هذه المقارنة، لا يمكننا تأكيد وجود وشمولية الأصول الثابتة المادية وغير المادية والتي تسجل رصيدا محاسبيا صافيا يقدر بـ 88 049 ألف دينار.

4-9. خلافا لمقتضيات المعيار العام للمحاسبة وتحديد تلك المتعلقة بعرض القوائم المالية وتقديم معطيات مفصلة، لا تحتوي القوائم المالية للبنك على الإيضاحات التي تمكن من تفسير وتحليل مختلف أركان الموازنة وقائمة النتائج والتعهدات خارج الموازنة وجدول التدفقات النقدية.

كما لا توفر هذه القوائم المالية معلومات إضافية لمستعمليها ولا تقدم كل المعلومات المستوجبة المنصوص عليها بالمعايير المحاسبية الخاصة بالقطاع البنكي.

ونشير إلى أن غياب هذه الإيضاحات يعود إلى بعض النقائص على مستوى النظام المعلوماتي للبنك.

5. الرأي بالتّحفظ حول القوائم المالية :

برأينا وباستثناء ما تمّ ذكره بالفقرات من 1.4 إلى 9.4 فإن القوائم المالية الملحقة تعطي صورة عادلة وصادقة، وتعبّر بأمانة عن كافة النّواحي الجوهرية للوضع الماليّة للشركة التونسية للبنك ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، وذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

6. ملاحظات ما بعد الرأي :

دون أيّ تأثير على رأينا نودّ لفت انتباهكم إلى الملاحظات التالية :

6-1. تنص القوائم المالية المدقّقة لسنة 2014 للبنك الفرنسي التونسي والذي تبلغ مساهمة الشركة التونسية للبنك نسبة

7-3. تطبيقاً للفصل 19 من الأمر عدد 2728 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالفحوصات الضرورية الخاصة بمسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن البنك وليست لدينا أية ملاحظات حول تطابق إجراءات مسك هذه الحسابات مع التشريع الجاري به العمل.

ونشير إلى أن أعمالنا أفضت إلى وجود بعض النقائص التي من شأنها أن تؤثر على فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتخصّ أساساً النظام المعلوماتي والأنظمة المعلوماتية المتصلة.

علماً وأننا بصدد مناقشة هذه النقائص مع مختلف هياكل البنك وسيقع على إثرها موافاة الإدارة العامة بتقريرنا في الغرض.

تونس في 14 جويلية 2016

مراقبو الحسابات

عن / مجمع فينساكو - أ.ب.س

يحيى الزواتبي



عن / العائمة للمراجعة والتصرف

علي بن محمد



التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2015

السيدات والسادة المساهمون،

1-2. اتفاقية للتصرف في عملية الترفيع في رأس مال الشركة التونسية للبنك :

كلف البنك بمقتضى هذه الاتفاقية الشركة الفرعية «STB FINANCE» بإنجاز الإجراءات المستوجبة لعملية الترفيع في رأس ماله والعمل على احترام كل الشروط القانونية والترتيبية.

وقد بلغت العمولة الجزافية الممنوحة لشركة «STB FINANCE» ما قدره 40 000 ديناراً دون اعتبار الأداءات بالإضافة إلى عمولة توظيف قدرها 23 458 ديناراً دون اعتبار الأداءات.

1-3. اتفاقية للتصرف في المساهمات في رأس المال :

كلّفت الشركة التونسية للبنك بمقتضى هذه الاتفاقية شركة «STB FINANCE» بالقيام بالعمليات الخاصة بمسك سجل المساهمين وعقد الجلسات العامة. وتتقاضى شركة «STB FINANCE» بعنوان هذه الخدمات مبلغاً شمولياً سنوياً يقدر بـ 40 000 دينار دون اعتبار الأداءات.

1-4. اتفاقية للتصرف في خطوط محفظات الأسهم والحقوق المتعلقة بها والرقاع المودعة بحسابات الشركة التونسية للبنك :

تلتزم الشركة التونسية للبنك بمقتضى هذه الاتفاقية بتحويل محفظات الأسهم المكتتبه لفائدتها أو لفائدة حرقائها إلى الشركة الفرعية «STB FINANCE». وتحيل هذه الأخيرة لفائدة البنك عمولة سمسرة (Commission de courtage) تعادل 40% من العمولات المفوترة من قبلها والمتعلقة بالعمليات المتأتية من شبكة فروع الشركة التونسية للبنك. في المقابل تمنح الشركة التونسية للبنك عمولة تقدر بـ 0,2% على كل العمليات التي تكلف شركة «STB FINANCE» بإنجازها على أن يقع تحديد السقف الأقصى لهذه العمولات باتفاق بين الطرفين. ونشير إلى أن البنك لم يقدّم بعد بإحالة قاعدة المعلومات الخاصة بالسندات المكتتبه إلى شركة «STB FINANCE» وذلك إلى غاية تاريخ إعداد هذا التقرير.

عملاً بأحكام الفصل 29 من القانون 65-2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 والمتعلق بمؤسسات القرض والفصل 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نتشرف بإعلامكم بالاتفاقيات والعمليات المبرمة أو المتواصلة إلى غاية 31 ديسمبر 2015، والتي تدخل تحت طائلة الفصول المذكورة أعلاه.

تتمثل مسؤوليتنا في التحقق من مدى احترام الإجراءات القانونية للتّرخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات أو العمليات وتدوينها الصّحيح ضمن القوائم الماليّة وليس من مهامنا البحث على وجه التّحديد وبصفة معمّقة على الوجود المحتمل لهذه الاتفاقيات أو العمليات ولكن أن نقدّم لكم على أساس المعلومات التي تمّ مدنا بها وتلك التي تحصلنا عليها من خلال إجراءات التّدقيق، خصائصها وشروطها الأساسية دون إبداء رأينا حول جدواها ومبرراتها.

ويرجع لكم تقييم الفوائد الناجمة عن هذه الاتفاقيات وإنجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

1. الاتفاقيات والعمليات المبرمة خلال سنة 2015 ما عدا أجور المسيرين :

قام البنك بإبرام الاتفاقيات التالية مع الشركة الفرعية «STB FINANCE»

1-1. اتفاقية تفويض للتصرف في خطوط القرض الرقاعي الوطني لسنة 2014 :

فوّض البنك بمقتضى هذه الاتفاقية الشركة الفرعية «STB FINANCE» للتصرف في العمليات على سندات كل خطوط القرض الرقاعي الوطني لسنة 2014 المكتتبه لفائدته أو لفائدة حرقائه. وتحيل شركة «STB FINANCE» ثلث العمولات المحققة في إطار هذه العمليات إلى الشركة التونسية للبنك. وقد بلغت العمولات الممنوحة لفائدة هذه الأخيرة بعنوان سنة 2015 ما قدره 4 899 ديناراً دون اعتبار الأداءات.

2. اتفاقيات وعمليات منجزة خلال السنوات الفارطة ما عدا أجور المسيرين:

2-2. بمقتضى الاتفاقية المبرمة على إثر قرار المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 02 جوان 2011، أسند البنك للشركة الفرعية «البنك الفرنسي التونسي»، قرضا بقيمة 70 مليون دينار يمتد على ثلاث أشهر قابلة للتجديد بنسبة فائدة تقدر بـ 5.25%.

1-2. تحتوي الأموال الذاتية للشركة التونسية للبنك على أموال وقع تخصيصها من قبل الدولة التونسية بقيمة 117 مليون دينار بمقتضى القانون عدد 17-2012 المؤرخ في 21 سبتمبر 2012، والتي تتعلق بها إمكانية إرجاع بعد خمس سنوات وإثر استرجاع البنك لتوازنه المالي.

3-2. أبرم البنك اتفاقيات تمويل في شكل حسابات جارية للشركاء مع الشركات الفرعية التالية :

بالآلاف الدنانير

الشركات الفرعية	الرصيد بتاريخ 2015/12/31	خدمة الدين	فوائد سنة 2015
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	60 500	TMM+0.5%	3 425
عقارية الشارع	24 700	TMM+2%	-
شركة ACTIVHOTELS	12 800	TMM+2%	-
نزل SMT. Maison Blanche	1 623	بدون فوائد	-
المجموع	99 623		3 425

4-2. أبرم البنك عدّة اتفاقيات مع الشركة الفرعية «الشركة التونسية للبنك ذات رأس مال مخاطرة» (STB SICAR) للتصرف في صناديق ذات رأس مال مخاطرة، والمفضّلة بتاريخ 31 ديسمبر 2015 على النحو التالي :

بالآلاف الدنانير

الصندوق	تاريخ الاكتتاب	المبلغ المكتتب	الرصيد في 2015-12-31
FG STB 1	22/03/1999	8 000	4 761
FG STB 2	23/02/2001	8 000	5 294
FG STB 3	05/05/2001	5 000	4 230
FG STB 4	23/02/2002	6 500	6 061
FG STB 5	31/10/2003	6 824	6 253
FG STB 6	13/09/2004	2 707	2 119
FG STB 7	28/11/2006	800	805
FG STB 8	28/03/2008	6 752	6 020
FG STB 9	23/03/2009	4 800	4 802
FG STB 10	23/03/2009	8 748	9 387
FG STB 11	12/01/2010	6 000	7 091
FG STB 12	12/01/2010	9 898	11 459
FG ID 1	28/12/2002	2 000	1 264
FG ID 2	28/12/2002	2 000	1 278
FG ID 3	22/09/2003	5 436	3 857
FG ID 4	15/06/2005	360	367
FG ID 5	30/09/2006	1 133	1 286
FG ID 6	29/03/2008	4 000	3 819
المجموع		88 958	80 153

- وتتلخّص عمولات التصرف في هذه الصناديق كما يلي :
- عمولة إنتاجية تساوي 10% من قيمة إيرادات التوظيفات المحقّقة من قبل هذه الصناديق .
 - عمولة سنوية دون اعتبار الاداءات بنسبة 1% تحتسب اعتمادا على قيمة الأصول في آخر كل سنة محاسبية وتدفع قبل خصم قيمة المصاريف والعمولات ؛
 - عمولة الفاعلية المقدرة بـ 20% من القيمة الزائدة المحقّقة على بيوعات الأسهم والحصص الاجتماعية والمرابيح الموزعة ؛
- 5-2. تتلخّص شروط عقود الكراء المبرمة بين الشركة التونسية للبنك وبعض الشركات الفرعية على النحو التالي :

بالآف الدنانير

الشركة الفرعية	معين الكراء السنوي	تاريخ بداية الكراء	الزيادة السنوية	كراء سنة 2015 (أج أ)
شركة STRC	الطابق الأول	2004/07/01	5% من سنة الكراء الثانية	16,696
	الطابق الثاني	2001/09/01	5% من سنة الكراء الثانية	19,092
	الطابق الثالث	2005/04/01	5% من سنة الكراء الثانية	16,095
شركة STB FINANCE	44,983 (خ ج أ)	2011/11/01	5%	58,521
شركة STB INVEST	20,988 (خ ج أ)	2011/12/01	5%	27,305
شركة STB MANAGER	19,549 (خ ج أ)	2011/12/01	5%	25,432
شركة SOFI ELAN	5,227 (خ ج أ)	2011/12/01	5% كل سنتين ابتداء من السنة الثالثة للكراء	5,488
المجموع				168,629

- 6-2. بلغ رصيد القروض الرقاعية المكتتبه من قبل أعضاء مجلس إدارة البنك وغير المسدّدة إلى تاريخ 31 ديسمبر 2015، ما قدره 42 763 ألف دينار وفيما يلي تفصيل هذه القروض لكل عضو :

بالآف الدنانير

عضو مجلس الادارة	القروض	نسبة الفائدة	المبلغ المكتتب	الرصيد بتاريخ 2015/12/31
الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	قروض 2011 - صنف أ	6,10%	10 000	5 713
	قروض 1/2008 صنف ج	TMM+1,75	2 000	1 300
	قروض 1/2008 صنف د	TMM+2	5 000	3 600
	قروض 2/2008	6,50%	10 000	6 250
عبد القادر حمروني	قروض 1/2010 صنف ب	5,30%	20 000	13 330
	قروض 1/2011 صنف أ	6,10%	8 000	4 750
	قروض 1/2012	6,15%	20 000	8 000
المجموع				42 763

- 7-2. يتقاضى البنك بعنوان إيداع سندات وأموال لفائدة شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير «المدخر»، «المستثمر» و«المستقبل» العمولات التالية :
- نسبة 0.05% من مجموع الأصول الصافية لشركة «المدخر» وتحتسب بصفة يومية ؛
- نسبة 0.1% من مجموع الأصول الصافية لشركة «المستثمر» وتحتسب بصفة يومية ؛
- 8-2. بلغ رصيد القروض الممنوحة من قبل البنك لفائدة مسيريه وأعضاء مجلس إدارته بتاريخ 31 ديسمبر 2015 ما قدره بـ 118 738 ألف دينار موزعة على النحو التالي :

بالآلاف الديناري

أعضاء مجلس الإدارة	الرصيد بتاريخ 2015/12/31
مجمع بشير خلف الله	104 536
مجمع عبد القادر الحمروني	11 202
عبد الرزاق اللواتي	12
الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	2,877
المجموع 1	118 627
المسيرون	
المدير العام المساعد	97
الرئيس المدير العام (السيد عبد الوهاب ناشى)	14
المجموع 2	111
المجموع العام	118 738

- منحة وقتية لاسترجاع مصاريف التمثيل بـ 1 120 دينار؛
- منحة تكميلية بـ 1 150 دينار.

ويتمتع الرئيس المدير العام خلال السنة المالية 2015 بالامتيازات العينية التالية: حصّة شهرية بـ 500 لتر من الوقود وسيارة وظيفية بالإضافة إلى التّكفل بمصاريف المكالمات الهاتفية.

- قام مجلس الإدارة بتاريخ 26 سبتمبر 2013 بضبط تأجير المدير العام المساعد والمتكوّن من أجر سنوي خام بـ 64 842 ديناراً (بما يوافق أجراً سنوياً صافياً بـ 48 632 ديناراً) وحصّة شهرية بـ 400 لتر من الوقود وسيارة وظيفية بالإضافة إلى التّكفل بمصاريف المكالمات الهاتفية.
- حدّدت الجلسة العامة العادية للبنك المنعقدة بتاريخ 03 جوان 2015 مكافآت الحضور بعنوان سنة 2014 لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ يقدر بـ 5000 دينار لكل عضو.

3. التّعهدات والالتزامات تجاه المسيرين وأعضاء مجلس الإدارة:

1-3. تتفصّل تعهدات والتزامات البنك نحو مسيريه والمنصوص عليها بالفصل 200 من مجلّة الشركات التجارية على النحو التالي :

- وقع تحديد أجر الرئيس المدير العام بمقتضى قرار صادر عن رئاسة الحكومة بتاريخ 25 مارس 2013 ويتكوّن الأجر الشهري الخام من العناصر التالية :
- أجر أساسي بـ 900 دينار ؛
- منحة سكن بـ 200 دينار ؛
- منحة تصرّف بـ 350 دينار ؛
- منحة تمثيل بـ 1 580 دينار ؛

2-3. تتفصّل تعهّات والتزامات البنك نحو مسيريه وأعضاء مجلس إدارته والمدوّنة بالقوائم الماليّة المختومة في 31 ديسمبر 2015 كما يلي :

بآلاف الدنانير

أعضاء مجلس الإدارة		المدير العام المساعد		الرئيس المدير العام		الامتيازات
الخصوم في 2015/12/31	أعباء السّنة	الخصوم في 2015/12/31	أعباء السّنة	الخصوم في 2015/12/31	أعباء السّنة	
80,235	60,000	33,503	96,267	-	131,913	امتيازات على المدى القصير
-	-	20,988	-	-	-	امتيازات لاحقة بعد نهاية الخدمة
80,235	60,000	54,491	96,267	-	131,913	المجموع

كما أنّ عمليّات المراجعة التي قمنا بها لم تفرز وجود اتفاقيات أو عمليات أخرى قد تندرج تحت طائلة النصوص القانونية المذكورة أعلاه.

تونس في 14 جويلية 2016

مراقبو الحسابات

عن / مجمع فينّاكو - أ.ب.س

يحي الرّواتبي

عن / العامّة للمراجعة والتّصرف

علي بن محمد



G. R. M
Générale d'Expertise
et de Management
11, Rue Abderrahman Azzam
Montplaisir - Tunis

قرارات الجلسة العامة العادية للشركة التونسية للبنك الخميس 28 جويلية 2016 (السنة المحاسبية 2015)

القرار الأول :

تصادق الجلسة العامة العادية على التأخير المسجل في دعوتها الذي لا يمس بمصالح المساهمين وتعتبر انعقادها قانوني. بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار الخامس :

تبرئ الجلسة العامة العادية ذمة أعضاء مجلس الإدارة إبراء تاما دون قيد أو شرط بعنوان تصرفهم بالنسبة للسنة المحاسبية 2015. بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار الثاني :

بعد الإطلاع على تقرير مجلس الإدارة المتعلق بالسنة المحاسبية 2015 والتقرير العام لمراقبي الحسابات والإيضاحات الإضافية المقدمة، تصادق الجلسة العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة وعلى القوائم المالية للبنك المتعلقة بالسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 طبقا للصيغ التي قدمت عليها. بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار السادس :

قررت الجلسة العامة العادية، بناء على اقتراح مجلس الإدارة، ضم نتيجة السنة المحاسبية، المبينة أسفله، للنتائج المرحلة :

بالدينار	
نتيجة السنة المحاسبية 2015	33 041 529,321
النتائج المرحلة (2014)	-727 775 777,646
النتيجة المرحلة	-694 734 248,325

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار الثالث :

بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات طبقا للفصل 200 وما يليه و الفصل 475 من مجلة الشركات التجارية وكذلك الفصل 29 من القانون عدد 65 لسنة 2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 والمنقح بالقانون عدد 19 لسنة 2006 والمنظم لنشاط مؤسسات القرض، تصادق الجلسة العامة العادية على مجمل العمليات الخاضعة للفصول القانونية سالفه الذكر وذلك طبقا للصيغ التي قدمت عليها.

القرار السابع :

تصادق الجلسة العامة العادية على قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 30 نوفمبر 2015 والذي تم بمقتضاه تعيين السيدة ناجية الغربي كرئيسة لمجلس إدارة البنك خلال مدتها النيابة (2015-2017)، والسيد سمير سعيد مديرا عاما.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار الثامن :

إن الجلسة العامة العادية بعد معاينتها لانتها مدة عضوية كل من ممثل المؤسسات الشبه العمومية وممثلين القطاع الخاص في موفي السنة المحاسبية 2015، تقرر تعيين ولمدة ثلاث سنوات تنتهي بحلول أجل انعقاد الجلسة العامة العادية المدعوة للنظر في حسابات السنة المحاسبية 2018 :

القرار الرابع :

بعد النظر في تقرير التصرف في مجمع الشركة التونسية للبنك والتقرير العام لمراقبي الحسابات، تصادق الجلسة العامة العادية على القوائم المالية المجمعة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 كما وقع عرضها عليها.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

وتقرر الجلسة العامة العادية منح مكافأة لأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بمبلغ صافي قدره خمس مائة دينار (500 دينار) عن كل إجتماع ولكل عضو.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار الحادي عشر :

ترخص الجلسة العامة العادية للشركة التونسية للبنك إصدار قروض رقاعية و/أو مشروطة بمبلغ إجمالي قدره 300 مليون دينار على قسط واحد أو على عدة أقساط و ذلك لمدة خمس سنوات.

وتفوض لمجلس إدارة الشركة التونسية للبنك صلاحية ضبط المبلغ و تحديد شروط وإجراءات كل عملية إصدار.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار الثاني عشر :

تعطى كل الصلاحيات إلى الممثل القانوني للبنك أو وكيله لغرض إتمام الإجراءات القانونية اللازمة المتعلقة بالتسجيل والإيداع والإعلان.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

العضو	الفترة
المؤسسات شبه العمومية	
الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين في شخص رئيسها ومديرها العام	2018-2016
ممثلي القطاع الخاص	
السيد عبد القادر الحمروني	2018-2016
السيد محمد صالح خلف الله	2018-2016

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار التاسع :

بعد اطلاعها على انتهاء مدة عضوية اثنين في مجلس الإدارة المستقلين، تقرر الجلسة العامة العادية تعيين كل من السيد عبد الرزاق اللواتي والسيدة ألفة بن عودة صيود كعضوين مستقلين بمجلس الإدارة، وعهدت لهم على التوالي رئاسة اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر لمدة ثلاث سنوات، تنتهي بعد عقد إجتماع الجلسة العامة العادية المدعوة للنظر في حسابات السنة المحاسبية 2018.

العضو	الفترة
الأعضاء المستقلين	
السيد عبد الرزاق اللواتي (رئيس اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي)	2018-2016
السيدة ألفة بن عودة صيود (رئيسة لجنة المخاطر)	2018-2016

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالأغلبية.

القرار العاشر :

تحدد الجلسة العامة العادية مبلغ منحة الحضور بألفي دينار (2.000 دينار) عن كل جلسة و لكل عضو من أعضاء المجلس حاضرا أو ممثلا.

كما تقرر الجلسة العامة العادية منح مكافأة بمبلغ صافي قدره ألف دينار (1.000 دينار) لرؤساء كل من اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي ولجنة المخاطر عن كل إجتماع ولكل رئيس.

قرارات الجلسة العامة الخارقة للعادة للشركة التونسية للبنك المنعقدة يوم الخميس 28 جويلية 2016

القرار الأول :

- والقيام بصفة عامة لحسابها أو لحساب الغير داخل الجمهورية التونسية أو خارجها بجميع العمليات البنكية والإسقاط والتسيقات والاعتمادات والوساطات والاكنتاب والإصدار وإيداع الأموال والالتزامات بالتوقيع كالكفالة والضمان الاحتياطي أو أي ضمان آخر والإيجار المالي وإدارة الديون وغيرها من العمليات المالية والصناعية والفلاحية والتجارية والعقارية وغير العقارية التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالنشاط البنكي.

بعد الإستماع إلى تقرير مجلس الإدارة وطبقا للقانون عدد 10 لسنة 1993 المؤرخ في 17 فيفري 1993 والمتعلق بالقانون التوجيهي للتكوين المهني، والمرسوم عدد 696 لسنة 1993 المؤرخ في 5 أفريل 1993 والمتعلق بضبط شروط وطرق إسناد العائدات بعنوان الأداء على التكوين، قررت الجلسة العامة الخارقة للعادة تحيين الفصل 3 من النظام الأساسي للبنك.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار الثاني :

- القيام بالتكوين المستمر وتنظيم دورات للرسكلة لفائدة الموظفين في إطار نشاط البنك.

تقرر الجلسة العامة الخارقة للعادة إضافة نقطة لغرض البنك وتعيين البند 3 من النظام الأساسي للبنك، كما يلي :

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

القرار الثالث :

تعطى كل الصلاحيات إلى الممثل القانوني للبنك أو وكيله لغرض إتمام الإجراءات القانونية اللازمة المتعلقة بالتسجيل والإيداع والإعلان.

يتمثل الغرض الاجتماعي في المساهمة في تطوير وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والنهوض بالمؤسسات في ميادين الصناعة والسياحة والفلاحة والتجارة والخدمات بممارسة الأنشطة البنكية خاصة بتوفير الادخار بجميع أنواعه ومنح القروض والمساهمة في رأس مال المؤسسات القائمة أو المزمع بعثها.

بعد عرض هذا القرار للتصويت تمت المصادقة عليه بالإجماع.

ويمكن لها خاصة على سبيل الذكر لا الحصر :

- قبول الودائع من العموم كيفما كانت مدتها وشكلها.

- منح القروض بجميع أشكالها بضمان أو بدونه.

- القيام كوسيط بعمليات الصرف.

- وضع وسائل الدفع على ذمة الحرفاء وإدارتها.

- القيام بالعمليات المرتبطة بنشاطها كالإستشارات والمساعدة في التصرف في الممتلكات وكذلك المساعدة في التصرف المالي والهندسة المالية وبصفة عامة كل الخدمات التي تهدف إلى تسهيل بعث المؤسسات وتطويرها وإعادة هيكلتها.



تقرير التصرف لمجمع الشركة التونسية للبنك السنة المحاسبية 2015



تقرير التصرف لمجمع الشركة التونسية للبنك السنة المحاسبية 2015

► **قطب الخدمات :** يضم هذا القطب المؤسسات العاملة في مجال الدراسات والخدمات التجارية والفكرية والاستشارة واستخلاص الديون.

2-1 - التعريف بأهم الشركات التابعة للشركة التونسية للبنك

البنك الفرنسي التونسي «BFT»

شركة خفية الاسم تستهدف القيام بكل العمليات المالية والبنكية وقد تم بعثها سنة 1879.

يبلغ رأس مال هذه الشركة 5 ملايين دينار ويتكون من مليون سهم بقيمة اسمية تساوي 5 دنانير وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك بـ 78,18% في تاريخ 31 ديسمبر 2015. وتم تخصيص مدخرات لكامل مساهمة البنك.

وسجل هذا البنك عجزا موفى ديسمبر 2015.

وتقع متابعة ملف هذا البنك من طرف السلطات وهي بصدد درس مستقبله. كما تجدر الإشارة أن البنك الفرنسي التونسي يواصل تسجيل عجز في نتائجه..

البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا) :

شركة خفية الاسم تستهدف القيام بكل العمليات المالية والبنكية وقد تم بعثها سنة 1977. تتكون شبكة الاستغلال من 3 فروع بباريس ومرسيليا وفرع غير مقيم بتونس. وتجدر الإشارة إلى الإجراء التأديبي الذي خضع له البنك في إطار عملية إعادة هيكلة رأس ماله حول نواة أساسية من المساهمين (البنك المركزي التونسي والشركة التونسية للبنك وبنك الإسكان).

وفي إطار خطة إعادة الهيكلة الشاملة للبنك تعهدت وزارة المالية بإعداد مخطط تنمية وبالبحث عن شريك استراتيجي وبتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين الحوكمة ودعم دور البنك في جذب ادخار التونسيين المقيمين بالخارج.

يبلغ رأس مال هذه الشركة 49.594.008 أورو ويتكون من 3.254.200 سهم بقيمة اسمية تساوي 15,24 أورو وتقدر مساهمة

1- تقديم محيط مجموعة الشركة التونسية للبنك

1-1 - تقديم عام لمجموعة الشركة التونسية للبنك

تتكون مجموعة الشركة التونسية للبنك من 22 شركة تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية (شركة استخلاص الديون، مؤسسات التوظيف الجماعي للأوراق المالية، وسطاء بالبورصة، شركات فندقية، مؤسسات خدمات وعقارية). والشركة الأم هي الشركة التونسية للبنك، مؤسسة قرض تأسست سنة 1958 وتخضع لأحكام القانون عدد 65 لسنة 2001 والمؤرخ في 10 جويلية 2001. وهي شركة مدرجة بالبورصة ويبلغ رأس مالها 776.875.000 دينار تونسي مدفوع بالكامل ويتكون من 155.375.000 سهم عادي بقيمة اسمية تساوي 5 دنانير.

وينشط مجمع الشركة التونسية للبنك في أربعة أقطاب اقتصادية :

► **القطب المالي :** تنشط ضمن هذا المجال المؤسسات المرخص لها بمقتضى القانون عدد 65 لسنة 2001 المنظم لمؤسسات القرض والمؤسسات التي يرتبط نشاطها بها وهي الوساطة في البورصة والتصريف في مؤسسات التوظيف الجماعي للأوراق المالية (القانون عدد 92 لسنة 1988 المؤرخ في 2 أوت 1988 والقانون عدد 83 لسنة 2001 المؤرخ في 24 جويلية 2001) وشركات الاستثمار ذات رأس مال التنمية التي ينظمها القانون عدد 87 لسنة 1995 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.

► **القطب العقاري :** يشمل هذا القطب المؤسسات المرخص لها بمقتضى القانون عدد 17 لسنة 1990 المؤرخ في 26 فيفري 1990 في القيام مهنيا بعمليات التقسيم العقاري وتهيئة مقاسم الأراضي المعدة أساسا للسكن وكذلك البناء أو تجديد مبان جماعية أو شبه جماعية مخصصة للسكن أو التجارة أو أنشطة مهنية أو إدارية.

► **القطب السياحي :** يضم هذا القطب المؤسسات المرخص لها إدارة الوحدات الفندقية والسياحية.

وفي هذا الإطار تمت عملية التخلي عن الأعوان وخصت مغادرة 23 عوناً. وتم تركيز هيكل تنظيمية جديدة (هيكل تنظيمي ودليل إجراءات وقانون داخلي).

كما بدأت الشركة في هذا الإطار تطبيق الأشغال المبرمجة في مخطط الأعمال المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 2015/03/03.

ويخص برنامج التفويت للسنة المحاسبية 2015 المنصوص عليه بمخطط الأعمال الأصول خارج الاستغلال التالية :

- مقر جان جويس المقدر بـ 1.800 ألف دينار ؛
- أرض «قرين بارك» المقدر بـ 11.700 ألف دينار ؛
- سندات المساهمة التي بلغت قيمتها المحاسبية 2.371 ألف دينار.

وستستغل إيرادات تفويت هذه الأصول في التخفيف من تعهدات الشركة إزاء الشركة التونسية للبنك. هذا وقد فوتت الشركة في أرض «قرين بارك» وبدأت إجراءات التفويت في الأصلين الآخرين. يبلغ رأس مال الشركة 9.400.000 ديناراً ويتكون من 1.880.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 5 دينار. وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 84,71% بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك : STB INVEST

تتخصص هذه الشركة، التي بعثت سنة 1991 في تنمية الاستثمارات وذلك في إطار نظام شركات الاستثمار ذات رأس المال الثابت.

يبلغ رأس مال هذه الشركة 36.000.000 ديناراً ويتكون من 3.600.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 10 دنانير. تحقق هذه الشركة أرباحاً وتوزعها بانتظام وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 94,39% بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

الشركة التونسية للبنك في رأس المال بـ 43,41% في تاريخ 31 ديسمبر 2015 وتم تخصيص مدخرات لـ 43% منها. وسجلت النتيجة عجزاً في موفى ديسمبر 2015.

الدخيلة :

تتخصص هذه الشركة، التي تم بعثها في سنة 1966، في إحداث وحدات فندقية وسياحية وإدارتها. وهي تستغل منذ سنة 1968 قرية «إقامة نادي صقانس» في المنطقة السياحية بالمنستير.

وفي إطار برنامج التفويت في الشركات العاملة في القطاعات التنافسية تقرر خصصة هذه الوحدة الفندقية المالكة لاحتياطي عقاري بحوالي 33 هكتاراً. ونظراً لأهميته وموقعه فقد تقرر إرجاء عملية الخصصة في انتظار تحقيق دراسة جدوى وعائدات أفضل لهذا الاحتياطي.

وتجدر الإشارة إلى أن الفندق يحتل مساحة 16 هكتاراً وهو حالياً مرتبط بعقد كراء. وفي سنة 2014 تم إبرام عقد كراء جديد لمدة عشر سنوات بشرط تحقيق استثمارات توسع وتجديد تبلغ 15 مليون دينار.

يبلغ رأس مال الشركة 7.500.000 ديناراً ويتكون من 1.500.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 5 دنانير. وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مال هذه الشركة بـ 61,21% في تاريخ 31 ديسمبر 2015.

عقارية الشارع :

تم بعثها في سنة 1931 وهي إحدى أقدم الشركات الناشطة في هذا القطاع ونظراً للمنافسة الحادة وللأعباء الهامة سجل نشاط هذه الشركة عجزاً منذ عدة سنوات.

ويجرى حالياً إعداد مخطط تطهير وإعادة هيكلة يركز أساساً على :

- التطهير الاجتماعي ؛
- مراقبة دقيقة لمصاريف الإنجاز ؛
- استكشاف فرص اقتناء أراضي قصد تأمين سهولة التسويق ؛
- إعادة الهيكلة التنظيمية للشركة.

شركة الاستثمار ذات رأس مال التنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك STB SICAR :

تم بعث شركة الاستثمار ذات رأس مال التنمية التابعة لمجمع الشركة التونسية للبنك سنة 1998 وتقوم بالمساهمة لحسابها الخاص أو لحساب الغير في رأس مال الشركات، مع ضمان التفويت في المساهمات.

ومنذ تأسيسها بقيت هذه الشركة رهينة الأموال المرصودة وعمولات التصرف المدفوعة من طرف البنك.

وبعد ارجاع الأموال التي حان أجلها تبقى هذه الشركة في وضعية عدم التوازن بما أن إيراداتها لا تغطي أعباءها. وبهدف دفع هذه الشركة لتأمين استقلاليتها المالية وتطوير نشاطها تم إعداد مخطط تطهير وإعادة هيكلة خص الأعمال التالية :

- إرساء تنظيم وطريقة تسيير تستجيب لنشاط مخاطر رأس المال ؛
- إرساء منظومة إعلامية جديدة ؛
- التوجه نحو منتجات جديدة ؛
- تبني سياسة استخلاص نشيطة في تناغم مع الشركة التونسية لاستخلاص الديون؛
- إيجاد أفضل تركيبة بين الإنتاجية والمردودية والأعباء العملية ؛
- اعتبار هذه الشركة كنمط تمويل ومرافقة للقروض التقليدية للبنك.

يبلغ رأس مال الشركة 19495 ألف دينار وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 55,83% بتاريخ 31 ديسمبر 2015. وتجدر الإشارة إلى أن سنة 2009 شهدت دمج شركة استثمار وتنمية سيكار ID SICAR في شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك STB SICAR.

شركات الاستثمار ذات رأس مال متغير (سيكار المستثمر وسيكار المدخر وسيكار المستقبل) :

تم بعثها سنة 1994 وتخصص كل واحدة في إدارة محفظة أوراق مالية وذلك باستخدام أموالها الذاتية.

وتهدف هذه الشركات إلى توفير مردود منتظم وقيم لفائدة مساهميهما إضافة إلى سيولة عالية. وهي تسجل أرباحا وتوزعها بانتظام.

شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية STB MANAGER :

تخصص في إدارة الصناديق المشتركة للاستثمار في الأوراق المالية لمجمع الشركة التونسية للبنك. وقد تم بعثها سنة 2002. وسجلت هذه الشركة أرباحا.

يبلغ رأس مال الشركة 500.000 ديناراً ويتكون من 5.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 100 دينار.

الشركة التونسية لاستخلاص الديون «STRC» :

تم بعثها في سنة 1999، وهي الشركة الأولى لاستخلاص الديون البنكية المرخص لها طبقاً لمقتضيات القانون 4 لسنة 1998 المؤرخ في 02 فيفري 1998. وتقوم هذه الشركة بشراء الديون لحسابها الخاص أو لحساب الغير.

وللاستجابة لأهداف النجاعة والكفاءة يجب على الشركة أن تدعم مواردها البشرية والمادية واللوجستية وتطوير منظومتها الإعلامية وإجراءاتها وتنظيمها.

ويتم حالياً درس وإعداد مخطط تطهير وإعادة هيكلة للشركة لتركيزه بعد موافقة مجلس إدارته.

يبلغ رأس مال الشركة 37.000.000 ديناراً ويتكون من 370.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 100 دينار. وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 91,35% بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

المالية للشركة التونسية للبنك (الشركة المالية للتصرف سابقا) :

هي شركة عاملة في مجال الوساطة بالبورصة تم بعثها سنة 1967.

وتهدف إلى القيام بكل عمليات المبادلة والتصرف في القيم المنقولة. وتبقى حصتها من السوق ضعيفة كما تراجع تموقعها بالنسبة للوسطاء الآخرين مما أثر على قدرتها التنافسية.

وقد تم إرساء برنامج لتأهيلها يحتوي عدة نقاط (تغيير التسمية وهيئة المقر وتعيين موقع الواب وبعث منتجات جديدة).

سجلت هذه الشركة في 2015 عجزا في نشاطها.

وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها الذي يبلغ 6500 ألف دينار بـ 61,34% بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

الشركة المالية سوفي ايلان SOFI ELAN SICAF

تتخصص هذه الشركة في إدارة محافظ السندات. وقد تم بعثها سنة 1994. وهي تسجل أرباحا وتوزعها بانتظام.

يبلغ رأس مال الشركة 5.000.000 دينار ويتكون من 500.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 10 دنانير. وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 58,59% بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

الشركة العامة للبيع «GEVE»

تم بعث هذه الشركة طبقا لقرار لجنة التطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية بتاريخ 12 ماس 2007 في إطار عملية خصخصة الشركة التونسية لصناعة السيارات. وهي تتخصص في اقتناء الأصول خارج الاستغلال للشركة التونسية لصناعة السيارات (مساهمات وأراضي وبناءات) وإعادة بيعها.

ومن أجل تمويل مشترياتها تحصلت الشركة على قرض بـ 11.800 ألف دينار يوزع بالتساوي بين الشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي.

وتمكنك هذه الشركة سنة 2013 من بيع عمارة وتسجيل فائض قيمة بـ 2 مليون دينار.

وفي سنة 2014 تمكنت من التفويت في 340.000 سهم لشركة الاستثمار ذات رأس مال التنمية وحققت فائض قيمة بـ 636 ألف دينار. وساهمت إيرادات التفويت في التخفيف من تعهداتها.

يبلغ رأس مال الشركة 4.000.000 دينار ويتكون من 4.000.000 سهم بقيمة اسمية تساوي دينارا واحدا.

وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 50% بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

أكتيف اوتلز ACTIV HOTELS

هي شركة خفية الاسم تم بعثها سنة 2006 بهدف بعث واقتناء وبيع وكراء واستغلال والتصرف في كل مجموعة فندقية و سياحية أو ساحلية. ومنذ دخولها طور الاستغلال اقتنت الشركة وحدتين فندقيتين تنشط في القطاع السياحي.

وسجلت نتائج هذه الشركة عجزا نظرا للتأخير المسجل في التفويت والتأخير في احتساب المصاريف المالية على الحسابات الجارية الشريكة الممنوحة من قبل الشركة التونسية للبنك لاقتناء هتين الوحدتين.

يبلغ رأس مال الشركة 1.000.000 دينار ويتكون من 10.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 100 دينار. وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 30% بصفة مباشرة بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك :

هي شركة خفية الاسم تم بعثها في جويلية 2014 وتقوم بتأمين خدمات تنظيف المقرات والمؤسسات وبصفة عامة بكل خدمة مرتبطة مباشرة أو بصفة غير مباشرة لمهمتها الأصلية.

يبلغ رأس مال الشركة 500.000 دينار ويتكون من 50.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 10 دنانير مكتتبة كليا ومدفوعة بالكامل. وتقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس المال بـ 30% في تاريخ 31 ديسمبر 2015 ومساهمة كامل مجموعة الشركة التونسية للبنك بـ 99%.

السلامة والحراسة للشركة التونسية للبنك :

تقدر مساهمة الشركة التونسية للبنك في رأس مالها بـ 0,5% في تاريخ 31 ديسمبر 2015 ومساهمة مجموعة الشركة التونسية للبنك بـ 99%.

هي شركة خفية الاسم تم بعثها مؤخرا وتقوم بتأمين سلامة وحراسة الممتلكات والمؤسسات وبصفة عامة كل الخدمات المرتبطة مباشرة أو بصفة غير مباشرة بمهمتها الأصلية.

يبلغ رأس مال الشركة 200.000 ديناراً ويتكون من 20.000 سهم بقيمة اسمية تساوي 10 دنانير مكتتبه كلياً ومدفوعة بالكامل.

3-1 - قائمة شركات مجمع الشركة التونسية للبنك في موفى ديسمبر 2015 :

بالآلاف الدنانير

الإسم	قطب النشاط	رأس المال
الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	مؤسسات القرض	776 875
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	36 000
الشركة المالية سوفي إيلان	مؤسسات مالية	5 000
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	مؤسسات مالية	500
المالية للشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	6 500
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	مؤسسات مالية	19 495
عقارية الشارع	خدمات	9 400
الشركة التونسية لاستخلاص الديون	خدمات	37 000
الشركة العامة للبيع	خدمات	4 000
الدخيلة	سياحية	7 500
شركة أكتيفوتلز	سياحية	1 000
البنك الفرنسي التونسي	مؤسسات القرض	5 000
سيكاف المستثمر	مؤسسات مالية	1 000
سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقاً)	مؤسسات مالية	1 795
شركة نزل نبتونيا	سياحية	2 555
البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقاً)	مؤسسات القرض	49 594 008 أورو
الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	خدمات	500
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	خدمات	2 400
الشركة النيجيرية للبنك	مؤسسات القرض	12 مليار فرنك CFA
شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية	سياحية	1 000
الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"	خدمات	8 885
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	سياحية	20 000

4-1 - الشركات التي تعد ضمن مجال التجميع في موفى ديسمبر 2015 :

شركات مدمجة بصفة شاملة

بالآلاف الدنانير

الإسم	رأس مال	قطب النشاط
الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)	776 875	مؤسسات القرض
شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك	36 000	مؤسسات مالية
الشركة المالية سوفي إيلان	5 000	مؤسسات مالية
شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)	500	مؤسسات مالية
المالية للشركة التونسية للبنك	6 500	مؤسسات مالية
شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك	19 495	مؤسسات مالية
عقارية الشارع	9 400	خدمات
الشركة التونسية للاستخلاص الديون	37 000	خدمات
الشركة العامة للبيع	4 000	خدمات
الدخيلة	7 500	سياحية
أكتيف أوتلز	1 000	سياحية
البنك الفرنسي التونسي	5 000	مؤسسات القرض
شركة نزل نبتونيا	2 555	سياحية
الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك	500	خدمات

إلا أن الإطار التنظيمي لشركات الاستثمار في تونس يقضي بأن تخضع هذه الشركات لمراقبة هيئة السوق المالية، وتطبق عليها قواعد خصوصية فيما يتعلق بصفة الأصول التي يمكن أن تملكها وتوزيعها.

وفعلا، فإن المراقبة الحصرية التي يفترض أن تمارسها الشركة التونسية للبنك على هذه الشركات تتضارب مع الإطار التنظيمي لشركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير لا سيما وأن الشركة التونسية للبنك لا تضمن في الوقت الراهن نتائج هذه الشركات ولا تتحمل المخاطر المرتبطة بأنشطتها أو أصولها رغم أن ملكية أسهم هذه الوحدات الخاصة تدخل في السياق التقليدي لحيازة مستدامة رسمتها الشركة الأم وليس في سياق نشاط تجاري.

وعلى أساس ما سبق ذكره، اختار المجمع طريقة تجميع شركتي الاستثمار ذات رأس المال المتغير التابعتين «سيكاف المستثمر» و«سيكاف المستقبل» بالمعادلة.

شركات مدمجة حسب طريقة التقييم بالمعادلة :

تجميع شركتي استثمار ذات رأس مال متغير تابعتين للمجموعة حسب طريقة التقييم بالمعادلة :

- تم إحداث شركتي استثمار تابعتين للمجموعة من قبل الشركة التونسية للبنك التي تعمل بصفقتها مؤتمنا وتملك مساهمات متفاوتة الأهمية في رأس مال كليهما ؛
- تخضع مجالس إدارة شركات الاستثمار التابعة للمجموعة لمراقبة الشركة التونسية للبنك مباشرة أو من خلال أعوانها الماليين المفوضين (في حالة مجموعة الشركة التونسية للبنك : المساهمة غير المباشرة من خلال STB MANAGER وهي شركة تابعة مرتبطة أحدثتها الشركة التونسية للبنك لتدير مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية التابعة للمجموعة). وهذا ما يفسر النسبة المثوية المرتفعة للمراقبة ويبرر طريقة الاندماج الشامل كطريقة لتجميع هذه المؤسسات.

- شركات جمعت بالمعادلة (معيار المحاسبة الدولي 28.5 ومعيار المحاسبة التونسي 36) :
- التمتع بتمثيل في مجلس الإدارة أو في هيكل تسيير مشابه بالمؤسسة التي يملكها البنك؛
- يفترض أن تمارس الشركة التونسية للبنك نفوذا كبيرا على هذه المؤسسات. ويتجسم الأمر من خلال الصلاحيات المفوضة للبنك للمساهمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات التسيير المالي والعملياتي بالنسبة لكل شركة تمتلكها دون ممارسة رقابة على هذه السياسات. وتعمل شركات المجموعة المدمجة بطريقة المعادلة في قطاعات مختلفة كالقطاع المالي و قطاع الخدمات وأساسا القطاع السياحي. وبالتالي وفي إطار دعمها للاقتصاد الوطني، تمارس الشركة الأم نفوذا كبيرا يتجلى من خلال ما يلي :
- المساهمة في صياغة سياسات التسيير بتقديم الاستشارة والمساعدة اللوجستية والمالية ؛
- وجود مبادلات هامة بين الشركة التونسية للبنك والمؤسسة التي تملكها لا سيما فيما يخص التعهدات بالمساهمة و/أو بالقروض (في إطار مجموعة مصالح بنكية) ؛
- تبادل أعوان التسيير (كأعوان ملحقين).

بالآلاف الدنانير

الإسم	رأس مال	قطب النشاط
سيكاف المستثمر	1 000	مؤسسات مالية
سيكاف المستقبل	1 795	مؤسسات مالية
بنك تونس للأعمال	3 711	خدمات
الشركة التونسية للمراقبة فريتاس	2 400	خدمات
البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)	49 594 008 أورو	مؤسسات القرض
الوفاق للإيجار المالي	20 000	مؤسسات مالية
الشركة النيجيرية للبنك	12 000 000 M FCFA	مؤسسات القرض
شركة القطب التنموي المنستير الفجة	20 000	سياحية
الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"	8 885	خدمات
شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية	1 000	سياحية

5-1 - تطور النسب المئوية للمراقبة والنسب المئوية للحصص وتغيير محيط الدمج

النسبة المئوية للمراقبة

وتوافق النسبة المئوية للمراقبة عدد حقوق التصويت التي تملكها الشركة التونسية للبنك في الشركة المجمعة ويتم احتسابه بجمع عدد حقوق التصويت المملوكة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة في المؤسسات التي يراقبها البنك بشكل حصري.

تتمثل المراقبة في النفوذ الذي يخول قيادة السياسات المالية والعملياتيية بمؤسسة ما بغرض التمتع بالامتيازات الناتجة عن أنشطتها.

ويبرز الجدول الآتي النسب المئوية التي تم ضبطها، في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2014 على التوالي :

تبرز النسبة المئوية للمراقبة علاقة الارتباط المباشر و/أو غير المباشر بين الشركة التونسية للبنك والشركات المجمعة. ويمكن من تحديد المؤسسات التي يتم إدخالها في مساحة المجموعة زيادة عن اختيار الطريقة المناسبة للتجميع.

التغير 2014-2015	تطور نسبة المراقبة		شركات المجموع
	بالنسبة المئوية	2014	
0,26%	99,43%	99,69%	الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)
0,00%	99,01%	99,01%	شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
0,00%	59,40%	59,40%	الشركة المالية سوففي إيلان
0,00%	99,96%	99,96%	شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)
0,00%	96,70%	96,70%	المالية للشركة التونسية للبنك
0,00%	99,51%	99,51%	شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك
0,00%	99,91%	99,91%	عقارية الشارع
0,00%	99,99%	99,99%	الشركة التونسية لاستخلاص الديون
0,00%	50,00%	50,00%	الشركة العامة للبيع
0,00%	67,87%	67,87%	الدخيلة
0,00%	99,97%	99,97%	شركة أكتيفوتلز
0,00%	78,80%	78,80%	البنك الفرنسي التونسي
0,11%	73,44%	73,55%	سيكاف المستثمر
-0,04%	98,66%	98,62%	سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)
46,81%		46,81%	شركة نزل نبتونيا
0,00%	43,42%	43,42%	البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)
100,00%		100,00%	الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك
0,00%	27,06%	27,06%	الشركة التونسية للمراقبة فريتاس
0,00%	25,00%	25,00%	الشركة النيجيرية للبنك
0,00%	24,92%	24,92%	شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية
0,00%	21,64%	21,64%	الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"
0,00%	20,00%	20,00%	شركة القطب التنموي المنستير الفجة

كما تستخدم هذه النسبة كأداة أساسية لوضع بنود التجميع عند القيام بإلغاء العمليات المتبادلة وعند توزيع الأموال الذاتية.

ويتم احتساب النسبة المئوية للحصص بجمع نسب الأقساط التي تملكها الشركة الأم، بصفة مباشرة، في رأس مال الشركة التابعة لها وتقدير حاصل ضارب النسب المملوكة، بصفة مباشرة وغير مباشرة، في رؤوس أموال الشركات المتفرعة عن المؤسسات التابعة.

ويبرز الجدول التالي النسب المئوية التي تم تحديدها، في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014 على التوالي :

النسب المئوية للحصص أو التبعية المالية للمجموع :

تعبر النسبة المئوية للحصص (الفائدة) عن القسط الذي تملكه الشركة التونسية للبنك، بصفة مباشرة و/أو غير مباشرة، في رأس مال كل شركة مجمعة. وخلافا للنسبة المئوية للمراقبة التي تمكن من تحديد الطريقة المناسبة للتجميع، فإن النسبة المئوية للحصص تمكن من القيام بعملية التجميع.

وبالفعل، تمكن معرفة النسبة المئوية للحصص من تقييم حقوق الشركة التونسية للبنك في صافي أصول الشركات المجمعة إضافة إلى القسط الراجع للمساهمين الذين يمثلون أقلية.

التغير 2014-2015 بالنسبة المئوية	تطور نسبة المراقبة		شركات المجمع
	2014	2015	
0,26%	99,43%	99,69%	الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)
0,26%	98,24%	98,50%	شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
0,15%	57,85%	58,00%	الشركة المالية سوفي إيلان
0,24%	91,28%	91,52%	شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)
0,24%	93,01%	93,25%	المالية للشركة التونسية للبنك
0,22%	85,38%	85,60%	شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك
0,26%	97,84%	98,10%	عقارية الشارع
0,26%	99,36%	99,62%	الشركة التونسية لاستخلاص الديون
0,13%	49,72%	49,85%	الشركة العامة للبيع
0,17%	67,41%	67,58%	الدخيلة
0,25%	96,28%	96,53%	شركة أكتيفوتلز
0,21%	78,31%	78,52%	البنك الفرنسي التونسي
0,30%	72,40%	72,70%	سيكاف المستثمر
0,17%	95,77%	95,94%	سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)
46,67%		46,67%	شركة نزل نبتونيا
0,12%	43,17%	43,29%	البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)
90,79%		90,79%	الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك
0,07%	26,91%	26,98%	الشركة التونسية للمراقبة فريتاس
0,06%	24,86%	24,92%	الشركة النيجيرية للبنك
0,07%	24,78%	24,85%	شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية
0,06%	21,16%	21,22%	الشركة المدنية العقارية "دار المصرفي"
0,05%	19,89%	19,94%	شركة القطب التنموي المنستير الفجة

2 - لمحة على تطورات المؤشرات المجمعة

1-2 - الأرقام الرئيسية :

معدل تطور نسبة النمو	ديسمبر 2015	ديسمبر 2014	ديسمبر 2013	ديسمبر 2012	ديسمبر 2011	بالآلاف الدنانير	
2,0%	7 764,2	7 481,2	7 228,2	7 856,1	7 160,0	مجموع الموازنة	النشاط
0,1%	5 434,2	5 459,0	5 339,6	5 667,6	5 407,3	إيداعات الحرفاء	
-0,5%	5 538,1	5 533,1	5 439,4	5 749,8	5 650,9	قائم صافي القروض للحرفاء	
1,3%	129,7	142,7	141,2	131,2	123,4	هامش الوساطة	النتائج
-0,4%	53,6	55,7	56,4	53,3	54,6	حجم العمولات الصافية	
5,0%	503,7	506,6	454,0	405,5	414,4	رقم الأعمال	
4,7%	252,6	246,8	238,3	220,5	210,0	الناتج البنكي الصافي	
3,4%	177,3	180,1	153,0	168,1	155,2	أعباء عملية	
-28,6%	-3,5	-25,4	-132,8	-32,6	-13,5	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية	
58,1%	776,9	124,3	124,3	124,3	124,3	رأس المال	الأموال الذاتية
	-327,9	355,9	-229,1	208,9	274,7	احتياطيات مجمعة	
17,7%	-5,5	-2,9	-2,9	-2,9	-2,9	أسهم ذاتية	
-28,5%	-3,5	-25,4	-132,8	-32,6	-13,5	نتائج السنة	
3,2%	440,0	-259,0	-235,0	303,5	387,6	أموال ذاتية	
	-0,8%			-10,7%	-3,5%	مردودية الأموال الذاتية	المردودية
	-0,05%	-0,3%	-1,8%	-0,4%	-0,2%	مردودية الأصول	
	-1,4%	-10,3%	-55,7%	-14,8%	-6,4%	النتيجة الصافية/الناتج البنكي الصافي	
	21,2%	22,6%	23,7%	24,2%	26,0%	العمولات الصافية/الناتج البنكي الصافي	
	51,4%	57,8%	59,3%	59,5%	58,8%	هامش الوساطة/الناتج البنكي الصافي	
	43,2%	44,5%	49,4%	47,4%	50,8%	عمولات صافية/مجموع الأجرور	
	70,2%	73,0%	64,2%	76,2%	73,9%	معامل الاستغلال	

2-2 - أهم التطورات للموازنة المجمعة :

على مستوى بنود الأصول :

بلغ مجموع الأصول المجمعة لمجمع الشركة التونسية للبنك 7.764,2 مليون دينار في ارتفاع بـ 283 مليون دينار أو 3,8% مقارنة بمستوى سنة 2014. ويفسر التقدم المسجل بالتطورات المتباينة التالية :

- ارتفاع رصيد بند «خزانة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة بالبلاد التونسية» بـ 50,7 مليون دينار متأتية أساسا من الشركة الأم (+35,5 مليون دينار).
- استقرار قائم المستحقات على الحرفاء الذي بلغ 5 538,1 مليون دينار نهاية 2015 في تطور بـ 4,9 مليون دينار أو 0,1%.
- انخفاض محفظة سندات الاستثمار بـ -23,5 مليون دينار أو -9,6% منها -13,4 مليون دينار متأتية من تراجع محفظة الشركة الأم.

- زيادة في محفظة السندات التجارية +415,8 مليون دينار أو 94,5% إذ تقدم قائم الشركة الأم بـ 419 مليون دينار.

على مستوى بنود الخصوم :

سجل مجموع خصوم مجمع الشركة التونسية للبنك انخفاضا بـ 407,1 مليون دينار أو -5,2% يفسر أساسا بالتطورات المتباينة التالية :

- البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية : -185,6 مليون دينار أو -31,7% وقد سجل قائم الشركة الأم تراجعا للجوء بـ 270,8 مليون دينار.
- إيداعات وممتلكات المؤسسات البنكية والمالية : -330,2 مليون دينار أو -66,6%.
- إيداعات وممتلكات الحرفاء : -24,8 مليون دينار أو -0,5% ليلعب قائمها 5.434,2 مليون دينار نهاية 2015 مقابل 5.459 مليون دينار في نهاية سنة 2014. ويرجع هذا التغير، أساسا إلى انخفاض إيداعات الحرفاء المسجلة على مستوى الشركة الأم (-46,9 مليون دينار).
- اقتراضات وموارد خاصة : +51,4 مليون دينار أو 12,8%.

على مستوى بنود الأموال الذاتية :

بلغ مجموع الأموال الذاتية لمجمع الشركة التونسية للبنك 440 مليون دينار ليسجل زيادة بـ 700 مليون دينار. وتفسر هذه الوضعية بزيادة رأس مال الشركة الأم.

2-3 - تطور نتيجة المجمع ومكوناتها الأساسية :

في نهاية شهر ديسمبر 2015، سجل مجمع الشركة التونسية للبنك نتيجة صافية سلبية تقدر بـ 3,5 مليون دينار. وتنتجت هذه الوضعية أساسا عن :

- المساهمات السلبية للبنك الفرنسي التونسي (-27,1 مليون دينار) والبنك الأجنبي التونسي (-12,1 مليون دينار).

- المساهمات الإيجابية للشركة الأم (24 مليون دينار) وعقارية الشارح (5,9 مليون دينار) والشركة التونسية لاستخلاص الديون (3,3 ملايين دينار).

ومن ناحية أخرى، يمكن تحليل ترقية النتيجة الصافية للمجمع من ملاحظة ما يلي :

- الناتج البنكي الصافي : بلغ الناتج البنكي الصافي 252,6 مليون دينار ليسجل زيادة بـ 5,8 مليون دينار أو 2,4% تفصل كالاتي :
- إيرادات الاستغلال البنكي : -3 مليون دينار أو -0,6%.
- أعباء الاستغلال البنكي : -8,8 مليون دينار أو -3,4%.
- الأعباء العملية : انخفضت بـ 2,8 ملايين دينار لتبلغ 177,3 مليون دينار نهاية 2015. وترد هذه الوضعية إلى التغيرات المتباينة التالية :
- تراجع مجموع الأجرور بـ 1,1 مليون دينار أو -0,9% مثل ما سجلته الشركة الأم إذ انخفض مجموع أجرورها بـ 1,3 مليون دينار.
- تراجع الأعباء العامة للاستغلال بـ 2,5 مليون دينار.
- تحسن معامل الاستغلال بصفة طفيفة وانتقل من 73% إلى 70,2% بينما بلغ معامل الشركة الأم 51,2% سنة 2015 مقابل 53,9% سنة 2014.
- نتيجة الاستغلال للمجمع : بلغت نتيجة الاستغلال للمجمع -6,5 مليون دينار نهاية ديسمبر 2015 مقابل -16 مليون دينار سنة 2014.

توزيع النتيجة الصافية للمجمع حسب معيار التجميع :

بالآلاف الدينانير

نتائج مجمعة		احتياطيات مجمعة		الشركات الممجموعة
2014	2015	2014	2015	
-20 870	4 112	-387 126	-365 362	♦ شركات مدمجة بصفة شاملة
24 895	23 950	-165 247	-83 880	1 الشركة التونسية للبنك
37	-92	13 412	13 898	2 شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
185	109	1 586	1 655	3 الشركة المالية سوفلي إيلان
350	325	634	813	4 شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي (في الأوراق المالية)
-318	-1 008	3 835	3 478	5 المالية للشركة التونسية للبنك
345	960	923	1 650	6 شركة الاستثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك
-5 463	5 861	-6 280	-11 514	7 عقارية الشارع
-23 879	3 347	-22 845	-48 992	8 الشركة التونسية لاستخلاص الديون
-52	-285	-817	-812	9 الشركة العامة للبيع
148	-525	1 560	356	10 الدخيلة
-1 522	-1 320	-3 467	-4 986	11 شركة أكتيفونلز
-15 596	-27 108	-210 420	-234 756	12 البنك الفرنسي التونسي
	-107		-2 272	13 شركة نزل نبتونيا
	5		0	14 الوسائل العامة للشركة التونسية للبنك
-4 521	-7 624	31 197	37 481	♦ شركات مدمجة بالتقييم بالمعادلة
69	-90	165	225	15 سيكاف المستثمر
57	-50	-41	0	16 سيكاف المستقبل (سيكاف بنك التنمية للاقتصاد التونسي سابقا)
-26		0		17 بنك تونس للأعمال
447	391	943	1 028	18 الشركة التونسية للمراقبة فويتاس
-11 467	-12 097	4 542	9 925	19 البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)
648		2 952		20 الوفاق للإيجار المالي
4 959	4 246	20 983	17 339	21 الشركة النيجيرية للبنك (فرنك المجموعات المالية الإفريقية)
752	223	1 353	1 875	22 شركة القطب التنموي المنستير الفجة
40	54	305	373	23 دار المصرفي
	-301	-5	6 716	24 شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية
-25 391	-3 512	-355 929	-327 881	المجموع

توزيع النتيجة الصافية للمجمع حسب قطاع النشاط :

بالآلاف الدينانير

القطاع	نتائج مجمعة	احتياطيات مجمعة
مؤسسات القرض	-10 782	-281 153
مؤسسات مالية	293	21 494
السياحة	-1 951	-6 903
الخدمات	8 928	-61 319
المجموع	-3 512	-327 881

- تدعيم التناغم بين الشركة التونسية للبنك والشركات التابعة لها لتحسين النجاعة المشتركة.

3- آفاق تطور نشاط مجمع الشركة التونسية للبنك

ورشات مفصلة ومبادرات :

- تخصص الشركات التابعة في خدمة المجمع بهدف :
 - تدعيم الخبرة ومستوى كفاءات الشركات التابعة في اختصاصها؛
 - وجوب استفادة المجموعة من هذا التخصص.
- استكشاف التناغم بين المجمع والشركات التابعة (الناتج البنكي الصافي والكلفة والاستثمار) بهدف :
 - إثراء عرض الشركة التونسية للبنك من خلال التناغم المحدد؛
 - تحسين النجاعة الشاملة للمجمع.
- إعادة صياغة وظيفة التصرف في المساهمات وتطهير محفظتها بهدف :

- تحسين نسبة مردودية المحفظة بالمساهمة في القطاعات الواعدة وتدعيم المساهمات المربحة؛
- تحسين مردودية الشركات التابعة وتنظيمها؛
- إصلاح الشركات التابعة وتحسين نمط الحوكمة وإعداد مخططات تنمية.

وسيتم التخطيط لهذه المبادرات المختلفة في إطار الاستراتيجية العملية المفصلة التي ستسمح باسترجاع مردودية أفضل للمساهمات وتناغم قوي مع الشركة الأم.

تم خلال السداسي الأول لسنة 2016 إعداد استراتيجية جديدة خماسية 2016-2020 من قبل الشركة الأم وباعتبار أهمية وزن الشركات التابعة للبنك والنمط التصاعدي التشاركي الذي ارتكزت عليه هذه الاستراتيجية فقد تم تشريك ممثلي الشركات التابعة بصفة مباشرة في إعداد التوجهات الاستراتيجية الجديدة للبنك وخاصة منها تلك المتعلقة بالشركات التابعة.

وترتكز هذه الاستراتيجية «الشركة التونسية للبنك 2020» المتمحورة على الرؤية الاستراتيجية «عودة البنك كقاطرة ناجعة للاقتصاد التونسي» على 12 محور تنمية (ثمانية محاور للنجاعة وأربعة محاور للوسائل) منها محور يخص الشركات التابعة وهو «مردودية الشركات التابعة والمساهمات» ويخص الأهداف والتوجهات وورشات العمل التالية :

الأهداف :

- زيادة دور المساهمات والشركات التابعة في نجاعة البنك؛
- تحسين مردود محفظة المساهمات.

التوجهات :

- تحسين مردودية محفظة البنك الحالية من خلال تطهيرها وتحديد أولوياتها؛
- تحديد سياسة استثمار موجهة نحو القطاعات الواعدة؛

القوائم المالية المجمعة المختومة في 31 ديسمبر 2015

- الموازنة المجمعة
- قائمة التعهدات المجمعة خارج الموازنة
- قائمة النتائج المجمعة
- جدول التدفقات المالية المجمعة
- إيضاحات حول القوائم المالية المجمعة



الموازنة المجمعة

في 31 ديسمبر 2015

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	الإيضاح	
181 990	232 738		خزانة وأموال لدى البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
154 537	171 469		مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
5 533 140	5 537 868		مستحقات على الحرفاء
440 164	855 915	2.1	محفظه السندات التجارية
243 706	220 217	2.2	محفظه الاستثمار
90 595	57 451	2.3	سندات مجمعة بالمعادلة
2 097	507		فارق الإقتناء
99 026	114 645		الأصول الثابتة
4 071	7 139		أصول الأديان المؤجلة
731 857	566 267		أصول أخرى
7 481 183	7 764 216		مجموع الأصول
			الخصوم
586 309	400 711		البنك المركزي التونسي ومركز الصكوك البريدية
495 996	165 784		إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية
5 459 001	5 434 187		إيداعات وأموال الحرفاء
400 217	451 640		اقتراضات وموارد خصوصية
14 949	23 436		خصوم الأديان المؤجلة
839 592	913 219		خصوم أخرى
7 796 064	7 388 977		مجموع الخصوم
-55 002	-64 765		حقوق الأقلية
			الأموال الذاتية
124 300	776 875		رأس المال
-355 929	-327 881	2.5	احتياطيات مجمعة
-2 859	-5 478	2.6	أسهم ذاتية*
-25 391	-3 512	2.5	نتائج مجمعة
-259 879	440 004		مجموع الأموال الذاتية
7 481 183	7 764 216		مجموع الخصوم والحقوق الأقلية والأموال الذاتية

التعهدات خارج الموازنة المجمعة في 31 ديسمبر 2015

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	الإيضاح	
			الخصوم المحتملة
881 861	943 954	2.7	ضمانات وكفالات وضمانات أخرى مقدمة
273 059	228 807	2.8	اعتمادات مستندية
			أصول مقدمة كضمانات
1 154 920	1 172 761		مجموع الخصوم المحتملة
			التعهدات المقدمة
145 735	77 031		تعهدات تمويل مقدمة
3 458	3 083		تعهدات خاصة بالسندات
149 193	80 114		مجموع التعهدات المقدمة
			التعهدات المقبولة
			تعهدات تمويل مقبولة
1 254 237	1 261 250	2.9	ضمانات مقبولة
1 254 237	1 261 250		مجموع التعهدات المقبولة



قائمة النتائج المجمعة الفترة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2015

بالآلاف الدنانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	
		إيرادات الاستغلال البنكي
397 350	376 517	إيراد 1 فوائد دائنة ومداحيل مماثلة
60 663	56 643	إيراد 2 عمولات (على الإيرادات)
34 147	53 137	إيراد 3 مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
14 472	17 376	إيراد 4 مداحيل محفظة سندات الاستثمار
506 632	503 673	مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
		أعباء الاستغلال البنكي
-254 602	-246 794	عبء 1 فوائد مدينة وأعباء مماثلة
-4 917	-3 040	عبء 2 عمولات مدينة
-323	-1 228	عبء 3 خسائر على محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
-259 842	-251 062	مجموع أعباء الاستغلال البنكي
246 790	252 611	النتائج البنكية الصافي
-105 167	-100 533	إيراد/عبء 4 مخصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
-6 418	-17 463	إيراد/عبء 5 مخصصات للمدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار
33 224	43 850	إيراد 7 إيرادات استغلال أخرى
-125 132	-124 046	عبء 6 مصاريف الأعوان
-47 363	-44 846	عبء 7 أعباء الاستغلال العامة
-7 574	-8 422	عبء 8 مخصصات الاستهلاكات والمدخرات على الأصول الثابتة
-4 316	-7624	عبء 8 الحصة في نتائج الشركات المجمعة بالمعادلة
-15 956	-6 473	نتيجة الاستغلال
2 512	-1 196	إيراد/عبء 9 رصيد الربح أو الخسارة على العناصر العادية الأخرى
-16 260	-3 619	عبء 11 الأداء على الشركات
-29 704	-11 288	نتيجة الأنشطة العادية
0	24	إيراد/عبء 10 رصيد الربح أو الخسارة على العناصر الاستثنائية
-29 704	-11 264	النتيجة الصافية للسنة المحاسبية
-4 313	-7 752	إيراد/عبء 10 حقوق الأقلية في النتيجة 2.4
0	0	حصة الأقلية في النتيجة المدرجة للأغلبية
-25 391	-3 512	النتيجة الصافية المجمعة قبل التغييرات المحاسبية 2.5
0	0	تأثيرات التغييرات المحاسبية
-25 391	-3 512	النتيجة الصافية المجمعة بعد التغييرات المحاسبية

جدول التدفقات النقدية المجمعة الفترة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2015

بالآلاف الدينانير

31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2015	الإيضاح
		أنشطة الاستغلال
512 775	501 666	إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة
-257 877	-259 330	أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة
8 797	9 391	إيداعات أو سحبيات لدى مؤسسات بنكية ومالية أخرى
-209 788	177 582	قروض وتسبقات أو سداد قروض وتسبقات ممنوحة للحرفاء
132 074	-30 837	إيداعات أو سحبيات الحرفاء
-127 251	-419 830	اقتناءات أو تفويت في سندات توظيف
-127 888	-141 557	مبالغ مسددة للأعوان ودائونون آخرون
48 576	-6 488	تدفقات نقدية أخرى متأتية من أنشطة الاستغلال
-2 222	-2 275	أداءات على الشركات مدفوعة
-22 804	-171 678	التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستغلال
		أنشطة الاستثمار
11 390	15 094	فوائد وأرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار
-49 749	5 977	اقتناءات أو تفويت في محفظة الاستثمار
-7 606	-14 167	اقتناءات أو تفويت في الأصول الثابتة
-45 965	6 904	التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
0	756 987	إصدار الأسهم
-28 427	-45 501	إصدار أو تسديد قروض وموارد خصومية
-703	-137	أرباح موزعة
-29 130	711 349	التدفقات النقدية الصافية المخصصة لأنشطة التمويل
-97 899	546 575	التغير الصافي للسيولة وما يعادلها خلال السنة المحاسبية
	503	تعديل نتيجة لتغير مجال التجمع المحاسبي
-420 267	-518 166	السيولة وما يعادلها في بداية السنة المحاسبية
-518 166	28 912	السيولة وما يعادلها في نهاية السنة المحاسبية

2.1

الإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة

ويستبعد من مجال التجميع المحاسبي :

- الشركات قيد التصفية،
 - الشركات التي لم تتوفر قوائمها المالية،
 - الشركات التي أصبحت غير خاضعة لرقابة الشركة التونسية للبنك بمقتضى أحكام قضائية،
 - الشركات التي لم يعد للشركة التونسية للبنك نفوذ ملحوظ في نشاطها وسير أعمالها،
 - الشركات التي تم شراؤها وامتلاكها بهدف بيعها لاحقا إضافة إلى الشركات التي بدأت عملية التفويت فيها،
 - الشركات العاجزة عن تحويل أموال إلى الشركة التونسية للبنك أو التي تمر بصعوبات دائمة.
- ويبرز الجدول التالي محيط التجميع المحاسبي وطرقه إضافة إلى نسب الحصص المعتمدة لإعداد القوائم المالية لمجموعة الشركة التونسية للبنك .
- ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن أعمال التجميع قد أنجزت على أساس قوائم مالية غير مصادق عليها لـ 5 شركات من مجال تجميع يتكون من 22 شركة.

إيضاح 1 - المبادئ المحاسبية المعتمدة في تقييم القوائم المالية المجمعة وتقديمها

1-1. الأساس المرجعي لإعداد القوائم المالية المجمعة

تم إعداد القوائم المالية لمجموعة الشركة التونسية للبنك وتقديمها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموما بالبلاد التونسية ومنها خاصة التي يحددها:

- المعيار المحاسبي العام (م م ت 1)
- المعايير المحاسبية البنكية (م م ت 21 إلى 25)
- المعايير المحاسبية المتعلقة بالتجميع المحاسبي (م م ت 35 إلى 37)
- المعيار المحاسبي المتعلق بتجميع المؤسسات (م م ت 38)
- القواعد الترتيبية التي أصدرها البنك المركزي التونسي والمنصوص عليها بالمنشور عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 والمنقح بالمنشورين عدد 04 لسنة 1999 المؤرخ في 19 مارس 1999 وعدد 12 لسنة 2001 المؤرخ في 4 ماي 2001.

2-1. محيط التجميع المحاسبي وطرقه

1-2-1 محيط التجميع المحاسبي

يتضمن محيط التجميع المحاسبي لمجموعة الشركة التونسية للبنك ما يلي :

- الشركة الأم : الشركة التونسية للبنك
- الشركات التابعة : وهي التي تخضع لمراقبة الشركة التونسية للبنك بصفة حصرية
- المؤسسات الشريكة : وهي التي تؤثر الشركة التونسية للبنك بصفة ملحوظة في نشاطها وسير أعمالها

قوائم مالية 2015	% حصص المجمع		طريقة التجميع		% مراقبة المجمع			الشركات الممثلة	
	% Var	2014	2015	2014	2015	التغير %	2014		2015
مصادق عليها	0,26%	99,43%	99,69%	الدمج الكلي	الدمج الكلي	0,26%	99,43%	99,69%	1. الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)
مصادق عليها	0,26%	98,24%	98,50%	الدمج الكلي	الدمج الكلي	0,00%	99,01%	99,01%	2. شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
مصادق عليها	0,15%	57,85%	58,00%	الدمج الكلي	الدمج الكلي	0,00%	59,40%	59,40%	3. الشركة المالية سوفلي إيلان
مصادق عليها	0,24%	91,28%	91,52%	الدمج الكلي	الدمج الكلي	0,00%	99,96%	99,96%	4. شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
مصادق عليها	0,24%	93,01%	93,25%	الدمج الكلي	الدمج الكلي	0,00%	96,70%	96,70%	5. المالية للشركة التونسية للبنك
غير مصادق عليها	0,22%	85,38%	85,60%	الدمج الكلي	الدمج الكلي	0,00%	99,51%	99,51%	6. شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك
مصادق عليها	0,26%	97,84%	98,10 %	الدمج الكلي	الدمج الكلي	0,00%	99,91%	99,91%	7. شركة عقارية ذات الشارح
مصادق عليها	0,26%	99,36%	99,62%	الدمج الكلي	الدمج الكلي	0,00%	99,99%	99,99%	8. الشركة التونسية لاستخلاص الديون
غير مصادق عليها	0,13%	49,72%	49,85 %	الدمج الكلي	الدمج الكلي	0,00%	50,00%	50,00%	9. الشركة العامة للبيع
مصادق عليها	0,17%	67,41%	67,58%	الدمج الكلي	الدمج الكلي	0,00%	67,87%	67,87%	10. الشركة السياحية الدخيلة
مصادق عليها	0,25%	96,28%	96,53%	الدمج الكلي	الدمج الكلي	0,00%	99,97%	99,97%	11. شركة أكتيفوتلز
غير مصادق عليها	0,21%	78,31%	78,52%	الدمج الكلي	الدمج الكلي	0,00%	78,80%	78,80%	12. البنك الفرنسي التونسي
مصادق عليها	0,30%	72,40%	72,70%	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	0,11%	73,44%	73,55%	13. سيكاف المستثمر
مصادق عليها	0,17%	95,77%	95,94%	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	-0,04%	98,66%	98,62%	14. سيكاف المستقبل
مصادق عليها	46,67%	-	46,67%	خارج المحيط	الدمج الكلي	46,81%	-	46,81%	15. شركة نزل نبتونيا
غير مصادق عليها	0,12%	43,17%	43,29%	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	0,00%	43,42%	43,42%	16. البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)
مصادق عليها	90,79%	-	90,79%	خارج المحيط	الدمج الكلي	100,00%	-	100,00%	17. شركة الوسائل العامة
مصادق عليها	0,07%	26,91%	26,98%	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	0,00%	27,06%	27,06%	18. الشركة التونسية للمراقبة فريتاس
مصادق عليها	0,06%	24,86%	24,92%	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	0,00%	25,00%	25,00%	19. الشركة النيجيرية للبنك
غير مصادق عليها	0,07%	24,78%	24,85%	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	0,00%	24,92%	24,92 %	20. شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية
مصادق عليها	0,06%	21,16%	21,22%	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	0,00%	21,64%	21,64 %	21. «دار المصرفي»
مصادق عليها	0,05%	19,89%	19,94%	التقييم بالمعادلة	التقييم بالمعادلة	0,00%	20,00%	20,00%	22. شركة القطب التنموي المنستير الفجة

2-2-2-1 تغيير محيط تجميع مجمع الشركة التونسية للبنك (2014-2015)

عرف محيط التجميع لمجمع الشركة التونسية للبنك في 2015/12/31 التغييرات التالية :

الشركات التي دخلت في مجال مجموعة الشركة التونسية للبنك في 31 ديسمبر 2015		الشركات التي خرجت من مجال مجموعة الشركة التونسية للبنك في 31 ديسمبر 2015	
الاسم الاجتماعي	أسباب الخروج في (2015)	الحصص 2014 %	الاسم الاجتماعي
بنك الأعمال التونسي	لم تساهم الشركة التونسية للبنك في زيادة رأس مال الشركة ولا تملك الآن إلا 14,99 % من رأس المال	29,83 %	بنك الأعمال التونسي
بنك الوفاق	لم تساهم الشركة التونسية للبنك في زيادة رأس مال الشركة ولا تملك حاليا إلا 7,3 % من رأس المال	30,02 %	بنك الوفاق

- تقدم قائمة الشركات المستبعدة من محيط التجميع وأسباب الإقصاء في الملحق عدد 1 لهذه الإيضاحات.
- تطرح القيمة المحاسبية لمساهمة المجموعة في كل شركة تابعة إضافة إلى حصة المجموعة في الأموال الذاتية لتحديد الاحتياطات المجمععة وحصة الأقلية فيها.

3-2-1 طرق التجميع المحاسبي

- المؤسسات المجمععة عن طريق الدمج الكلي
- الشركات المدمجة كليا هي المؤسسات التابعة والتي تقوم الشركة الأم بمراقبتها بصفة حصرية قانونيا، ضمنيا أو شكليا.
- وتقوم طريقة الدمج الكلي على إنجاز المراحل المتتالية الآتي ذكرها :
- المؤسسات المجمععة عن طريق التقييم بالمعادلة
- الشركات المجمععة عن طريق التقييم بالمعادلة هي المؤسسات التابعة للشركة التونسية للبنك التي تؤثر بصفة جدية في سير أعمالها.
- وتتمثل طريقة التقييم بالمعادلة في المراحل المتتالية الآتي ذكرها:

- يتم تجميع القوائم المالية الفردية للشركة الأم وللمؤسسات التابعة لها بجمع مختلف بنودها المتشابهة على مستوى عناصر الأصول والخصوم والأموال الذاتية والإيرادات والأعباء ؛
- تطرح العمليات المتبادلة بين مختلف الشركات المكونة للمجموعة بشكل متماثل ؛
- تحتصر حصص الأقلية في النتائج الصافية للشركات التابعة المجمععة وتطرح من نتيجة المجموعة للحصول على النتيجة الصافية الراجعة لمالكي الشركة الأم ؛
- إعادة احتساب الأموال الذاتية للشركة المجمععة عن طريق التقييم بالمعادلة بطرح العمليات المتبادلة والتي لها تأثير على النتائج أو الاحتياطات ؛
- إدراج حصة المجموعة ضمن الأموال الذاتية للشركة المجمععة عن طريق التقييم بالمعادلة في بند من الأصول هو «سندات مجمعة حسب التقييم بالمعادلة» ؛
- طرح مساهمات الشركات المدمجة كليا ضمن الشركة المجمععة عن طريق التقييم بالمعادلة بحصة المجموعة في الأموال الذاتية وإدراج الفارق في النتيجة المجمععة ضمن بند

«الحصة في نتائج الشركات المجموعة حسب التقييم بالمعادلة» مع اعتبار الأثار على الاحتياطات المجموعة.

3-1 - قواعد خاصة بالتجميع المحاسبي

1-3-1 معالجة الفوارق الناتجة عن التجميع الأولي

يتمثل فارق التجميع في الفرق الحسابي عند الاقتناء بين تكلفة اقتناء السندات والحصة المطابقة في القيمة المحاسبية الصافية لأصول الشركة المجموعة.

ويتركب الفارق المذكور من فارق تقييم مطابق لفائض أو لنقص القيمة الكامن بالنسبة للأصول ومن فارق الاقتناء الموافق للسمعة التجارية «GOOD WILL» الموجبة أو السالبة.

وفي كل مرة تتوفر فيها البيانات، يقع تحديد فوارق الاقتناء وإدراجها ضمن الأصول الثابتة اللامادية. وقع استهلاك فوارق الاقتناء على مدة 5 سنوات بصفة متساوية.

2-3-1 معالجة الضرائب المؤجلة

ترتب عن إلغاء العمليات المتبادلة التي لها تأثير على النتائج والاحتياطات حصريا عملية ضريبة مؤجلة.

ولم تولد الفوارق الزمنية المتأتبة من القوائم المالية المنفردة لشركات المجمع إدراجا محتملا للضرائب المؤجلة.

إيضاح 2 - إيضاحات حول بنود القوائم المالية المجموعة (بالآلاف الدينانير)

1-2 محفظة السندات التجارية

بلغ مجموع هذا البند، في نهاية ديسمبر 2015، ما قدره 855.915 ألف دينار مقابل 440.164 ألف دينار في موفى السنة المحاسبية 2014 وتفصيل ذلك كالآتي :

بالآلاف الدينانير		المسمى
2014	2015	
395 174	814 370	محفظة الشركة التونسية للبنك
44 990	41 545	محفظة الشركات التابعة للمجموعة بالدمج الكلي
440 164	855 915	المجموع

2-2 محفظة سندات الاستثمار

بلغ مجموع هذا البند، في نهاية ديسمبر 2015، ما قدره 220.217 ألف دينار مقابل 243.706 ألف دينار في موفى السنة المحاسبية 2014 وتفصيل ذلك كالآتي :

بالآلاف الدينانير		المسمى
2014	2015	
160 043	134 103	محفظة الشركة التونسية للبنك
83 663	86 114	محفظة الشركات التابعة للمجموعة بالدمج الكلي
243 706	220 217	المجموع

3-2 سندات مجموعة حسب التقييم بالمعادلة

بلغ مجموع هذا البند في نهاية ديسمبر 2015 ما قدره 57.451 ألف دينار مقابل 90.595 ألف دينار في موفى السنة المحاسبية 2014 وتفصيل ذلك كالآتي :

بالآلاف الدينانير

2014	2015	شركات حسب التقييم بالمعادلة
1 033	913	1 - سيكاف المستثمر
1 272	1 187	2 - سيكاف المستقبل
914	-	3 - بنك الأعمال التونسي
1 504	1 534	4 - الشركة التونسية للمراقبة فريتاس
22 433	8 444	5 - البنك الأجنبي التونسي
13 294	-	6 - الوفاق للإيجار المالي
34 129	29 772	7 - الشركة النيجيرية للبنك
5 636	5 786	8 - شركة القطب التنموي المنستير الفجة
1 048	1 105	9 - دار المصرفي
9 332	8 710	10 - شركة الدراسات والتنمية سوسة الشمالية
90 595	57 451	المجموع

2-4 حصص الأقلية

بلغ مجموع هذا البند (-64 765) ألف دينار في نهاية السنة المحاسبية 2015 مقابل (-55 002) ألف دينار في سنة 2014 وتفصيلها كالاتي :

بالآلاف الدينانير

2014/12/31			2015/12/31			الشركة
المجموع	حصص الأقلية في الاحتياطيات	حصص الأقلية في النتائج	المجموع	حصص الأقلية في الاحتياطيات	حصص الأقلية في النتائج	
-1 033	-1 149	116	-454	-504	50	1. الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)
608	602	6	567	568	-1	2. شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
3 312	3 178	134	3 307	3 228	79	3. الشركة المالية سوفي إيلان
95	62	33	1 06	76	30	4. شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية
411	435	-24	393	466	-73	5. المالية للشركة التونسية للبنك
283	224	59	535	373	162	6. شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك
-296	-175	-121	-101	-215	114	7. شركة عقارية الشارع
-300	-145	-155	-171	-184	13	8. الشركة التونسية لاستخلاص الديون
1 121	1 174	-53	896	1 183	-287	9. الشركة العامة للبيع
2 599	2 528	71	2 328	2 580	-252	10. الشركة السياحية الدخيلة
-170	-111	-59	-226	-179	-47	شركة أكتيفوتلز
-61 632	-57 313	-4 319	-70 583	-63 167	-7 416	11. البنك الفرنسي التونسي
-	-	-	-1361	-1 238	-123	13. شركة نزل نبتونيا
-	-	-	1	0	1	14. شركة الوسائل العامة
(-55 002)	(-50 690)	(-4 312)	(-64 765)	(-57 013)	(-7 752)	المجموع

5-2 الاحتياطات والنتائج المجمعة

بلغ رصيد النتائج المجمعة (-3 512) ألف دينار نهاية 2015 مقابل (-25 391) ألف دينار في 31 ديسمبر 2014. ومن جهة أخرى بلغت الاحتياطات المجمعة سنة 2015 ما قيمته (-327 881) ألف دينار.

بالآلاف الدنانير

النتائج مجمعة		الاحتياطات مجمعة		الشركات المجمعة
2014	2015	2014	2015	
-20 870	4 112	-387 126	-365 362	♦ الشركات المجمعة عن طريق الدمج
24 895	23 950	-165 247	-83 880	1 الشركة التونسية للبنك (الشركة الأم)
37	-92	13 412	13 898	2 شركة الاستثمار لمجموعة الشركة التونسية للبنك
185	109	1 586	1 655	3 الشركة المالية سوفلي إيلان
350	325	634	813	4 شركة التصرف في مؤسسات التوظيف الجماعي
-318	-1 008	3 835	3 478	5 في الأوراق المالية
345	960	923	1 650	6 شركة استثمار ذات رأس مال تنمية لمجموعة الشركة التونسية للبنك
- 5 463	5 861	-6 280	-11 514	7 شركة عقارية الشارع
- 23 879	3 347	-22 845	-48 992	8 الشركة التونسية لاستخلاص الديون
-52	- 285	-817	-812	9 الشركة العامة للبيع
148	-525	1 560	356	10 الشركة السياحية الدخلية
- 1 522	-1 320	-3 467	-4 986	11 شركة أكتيفوتلز
-15 596	- 27 108	-210 420	-234 756	12 البنك الفرنسي التونسي
-	-107	-	-2 272	13 شركة نزل نبتونيا
-	5	-	0	14 شركة الوسائل العامة
- 4 521	- 7 624	31 197	37 481	♦ الشركات المجمعة من خلال التقييم بالمعادلة
69	- 90	165	225	15 سيكاف المستثمر
57	-50	-41	0	16 سيكاف المستقبل
-26	-	0	-	17 بنك الأعمال التونسي
447	391	943	1 028	18 الشركة التونسية للمراقبة فريتاس
-11 467	-12 097	4 542	9 925	19 البنك الأجنبي التونسي (اتحاد البنوك التونسية سابقا)
648		2 952		20 الوفاق للايجار المالي
4 959	4 246	20 983	17 339	21 الشركة النيجيرية للبنك
752	223	1 353	1 875	22 شركة القطب التنموي المنستير الفجة
40	54	305	373	23 دار المصرفي
-	-301	-5	6 716	24 شركة الدراسات والتنمية بسوسة الشمالية
-25 391	-3 512	-355 929	-327 881	المجموع

6-2 إعادة شراء أسهم ذاتية من قبل شركات المجمع :

بلغ مجموع هذا البند 5.478 ألف دينار، في نهاية ديسمبر 2015 مقابل 2.859 ألف دينار نهاية ديسمبر 2014، ويحتوي على الأسهم التي تمت إعادة شرائها من قبل الشركة المجمعة.

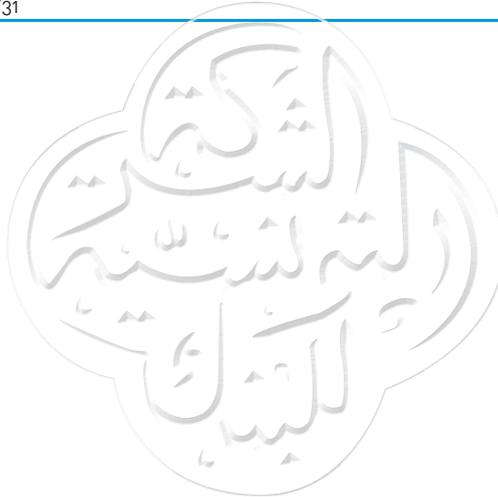
ملحق عدد 1:

قائمة الشركات القابلة للتجميع والتي تم استبعادها من مجال التجميع المحاسبي لمجمع الشركة التونسية للبنك في 31 ديسمبر 2015

طبقا لمقتضيات المعيار المحاسبي التونسي عدد 35

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي	القيمة الاسمية لرأس المال	الحوز %	شرح الأسباب
1	شركة قصر سقانس الدولي	6 195 000	99.76%	الشركة قيد التصفية
2	شركة افريقيا سوسة	9 800 000	96.94%	الشركة قيد التصفية
3	الشركة التونسية للصناعات الكهروميكانيكية	5 174 000	85.94%	الشركة قيد التصفية
4	الشركة الفندقية لوسط المدن نزل الأندلس	3 540 000	70.28%	شركة في حالة ركود ومواصلة استغلالها مهددة ولا يؤمل استرجاع الأصول
5	الشركة التونسية للنهوض بالسينما والقطاع السمعي البصري	10 000	50%	الشركة قيد التصفية
6	الشركة السياحية بعين دراهم «نزل نور العين»	2 299 500	49.66%	الشركة قيد التصفية
7	شركة رملة توزر	5 947 800	47.88%	غياب الرقابة على الشركة
8	شركة التنشيط السياحي بيساط	4 259 840	42.68%	في نهاية سنة 2015 خضعت هذه الشركة لقيود دائمة وهامة حدثت بصفة كبيرة قدرتها على تحويل الأموال للشركة التونسية للبنك
9	الشركة المتوسطة للسياحة نزل الداليا	3 429 000	45.29%	هذه الشركة تحت رقابة قضائية ويديرها مؤتمن عدلي
10	شركة التنمية للأحضرية	770 000	39.61%	في حالة استثمار أو توقف النشاط لغاية تحقيق برنامج استثماري
11	شركة السياحة والتنشيط نادي الرايس	1 523 000	41.96%	في نهاية سنة 2015 خضعت هذه الشركة لقيود دائمة وهامة حدثت بصفة كبيرة قدرتها على تحويل الأموال للشركة التونسية للبنك
12	شركة النشاط السياحي نزل زودياك	4 637 000	37.44%	في نهاية سنة 2015 خضعت هذه الشركة لقيود دائمة وهامة حدثت بصفة كبيرة قدرتها على تحويل الأموال للشركة التونسية للبنك
13	نزل بيزانس	2 675 000	35.07%	التفويت في المستقبل القريب
14	شركة المراسي	1 380 000	34.78%	الشركة قيد التصفية
15	شركة الدراسات والتنمية السياحية نزل ماريكوين جربة ماريتم	4 087 500	36.70%	غياب الرقابة على الشركة
16	شركة التنشيط والترفيه برادانيز بارك نزل فيدرا	2 059 000	31.03%	الشركة قيد التصفية
17	شركة الدراسات والتنمية بالحمامات الجنوبية	1 000 000	30%	الشركة قيد التصفية
18	شركة تنمية قربص الكبرى	250 000	30%	شركة في حالة ركود ومواصلة استغلالها مهددة ولا يؤمل استرجاع الأصول
19	شركة الدراسات والتنمية السمعية البصرية بتونس	1 015 000	28.33%	الشركة قيد التصفية
20	الشركة السياحية العربية (مارينا المنستير)	15 098 120	28%	في نهاية سنة 2015 خضعت هذه الشركة لقيود دائمة وهامة حدثت بصفة كبيرة قدرتها على تحويل الأموال للشركة التونسية للبنك
21	الشركة العالمية للتصرف السياحي نزل بيبوس	3 520 000	25%	الشركة في طور الاستثمار
22	شركة التعليب والطباعة والإشهار	532 525	26.24%	الشركة قيد التصفية
23	شركة الدراسات والتنمية بسوسة	1 000 000	25%	شركة في حالة ركود ومواصلة استغلالها مهددة ولا يؤمل استرجاع الأصول

العدد الرتبي	الاسم الاجتماعي	القيمة الاسمية لرأس المال	الحوز %	شرح الأسباب
24	شركة الدراسات والتنمية الزوارع	200 000	25%	شركة في حالة ركود ومواصلة استغلالها مهددة ولا يؤمل استرجاع الأصول
25	شركة نزل يونس	3 987 000	24.76%	في نهاية سنة 2015 خضعت هذه الشركة لقبود دائمة وهامة حدثت بصفة كبيرة قدرتها على تحويل الأموال للشركة التونسية للبنك
26	الشركة الفندقية للتنمية السياحية نزل دريمز بيتش	3 182 000	24.58%	غياب الرقابة على الشركة
27	الشركة السياحية بال ار	5 423 510	23.97%	هذه الشركة تحت رقابة قضائية ويديرها مؤتمن عدلي
28	شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين	6 236 055	23.56%	غياب الرقابة على الشركة
29	شركة التجارية العالمية بقبلي	200 000	22.50%	شركة في حالة توقف للنشاط نظرا لتحقيق برنامج استثماري
30	شركة الصناعات المعدنية	2 025 000	21.47%	الشركة قيد التصفية
31	شركة التطوير السياحي نزل سيكلمان	4 319 000	21%	غياب الرقابة على الشركة
32	الشركة السياحية ضفاف 2000 نزل أتريوم	1 375 000	20.18%	شركة في حالة ركود ومواصلة استغلالها مهددة ولا يؤمل استرجاع أصول
33	نزل حمامات فاردن	2 150 000	20%	شركة في حالة ركود ومواصلة استغلالها مهددة ولا يؤمل استرجاع أصول
34	شركة التنمية السياحية الصحراوية بلمير	8 808 500	26.86%	غياب الرقابة على الشركة
35	كثبان نفاوة	2 868 400	22.87%	شركة في حالة ركود ومواصلة استغلالها مهددة ولا يؤمل استرجاع أصول
36	الشركة السياحية دار الضيافة نادي تروبيكانا	2 550 000	31.26%	استحالة تقديم القوائم المالية المختومة في 2015/12/31 في الأجل المحددة.
37	شركة الاستثمار والتنمية بالوسط الغربي سيكار	16 226 080	19.60%	استحالة تقديم القوائم المالية المختومة في 2015/12/31 في الأجل المحددة.
38	الشركة المتوسطة للسياحة «نزل البيت الأبيض»	3 640 000	39.01%	استحالة تقديم القوائم المالية المختومة في 2015/12/31 في الأجل المحددة.
39	شركة السلامة والحراسة للشركة التونسية للبنك	200 000	0.5%	استحالة تقديم القوائم المالية المختومة في 2015/12/31 في الأجل المحددة.



تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة المختومة في 31 ديسمبر 2015

السيدات والسادة المساهمون،
تأكيد معقول على أن القوائم والبيانات المالية المجمعة خالية من معلومات جوهرية خاطئة.

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي تفضلتم بتكليفنا بها، نقدم لكم فيما يلي تقريرنا حول مراقبة القوائم المالية لمجمع الشركة التونسية للبنك للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2015 والمصاحبة لهذا التقرير، إضافة إلى الفحوص الخاصة كما نص عليها القانون وكذلك المعايير المهنية.

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لمجمع الشركة التونسية للبنك والمختومة في 31 ديسمبر 2015 والتي تتضمن الموازنة وقائمة التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية.

وتظهر هذه القوائم المالية المجمعة أموالا ذاتية إيجابية بقيمة 440 004 ألف دينار (حصّة المجمع) باعتبار النتيجة السلبية للسنة المحاسبية 2015 والبالغة 3 512 ألف دينار.

وفي اعتقادنا فإن الأعمال التي قمنا بها تمثل أساسا معقولا لإبداء رأينا حول هذه القوائم والبيانات المالية.

1. التقرير حول القوائم المالية المجمعة :

4. أساس الرأي بالتحفظ :

نتيجة لأعمال التدقيق التي قمنا بها واعتمادا على ما تقتضيه المعايير المحاسبية، فإن القوائم المالية الموضوعة على ذمتكم تلقى منا التحفظات التالية :

1.4. وقع الحد من أعمالنا بالنظر إلى :

- غياب قوائم مالية مدققة لسنة 2015 للشركات الفرعية الأربعة التالية : «الشركة التونسية للبنك ذات رأس مال مخاطرة STB « SICAR » وشركة الدخيلة وشركة «العامّة للبيوعات GEVE» و«البنك التونسي الفرنسي BFT» ولمؤسستين شريكتين وهما «بنك تونس الخارجي» وشركة الدراسات والتنمية لسوسة الشمالية».

وقد تمّ القيام بأعمال حذف الأرصدة والعمليات داخل المجمع والتقييم بالمعادلة بناء على قوائم التجميع المعدة من قبل هذه الشركات.

وتجدر الإشارة أنّ القوائم المالية المدققة لسنة 2014 للبنك التونسي الفرنسي والذي تبلغ مساهمة الشركة الأم نسبة 78.18% في رأس ماله، تبرز أموال ذاتية سلبية بقيمة 293 984 ألف دينار. هذا وقد اعتبر مراقبي حسابات البنك أنّ هذه القوائم لا تعطي صورة حقيقية للوضع الماليّة

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لمجمع الشركة التونسية للبنك والمختومة في 31 ديسمبر 2015 والتي تتضمن الموازنة وقائمة التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات حول القوائم المالية.

2. مسؤولية هيكل التسيير في إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة :

إن إعداد القوائم والبيانات المالية المجمعة هو من مسؤولية هيكل تسيير وإدارة مجمع الشركة وأعضاء مجلس إدارة الشركة الأم. وتشمل هذه المسؤولية تصميم وتركيز منظومة رقابة داخلية تمكن من إعداد وعرض قوائم مالية خالية من أخطاء جوهرية. كما تشمل اختيار وتطبيق الطرق المحاسبية الملائمة وتحديد التقديرات المحاسبية إزاء مختلف الوضعيات الممكنة.

3. مسؤولية مراقبي الحسابات :

تمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول القوائم المالية المجمعة اعتمادا على الاختبارات وأعمال التدقيق التي قمنا بها. وقد قمنا بعملية التدقيق وفقا للمعايير الوطنية والدولية المتعارف عليها والتي تتطلب أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على

الديون « على حذفها من رصيد « الحساب الجاري للشركاء» بتاريخ 31 ديسمبر 2015 وإدماجها بحسابات «الشركة التونسية لاستخلاص الديون» ضمن القوائم المالية المجمعة دون مجانسة الطرق المحاسبية.

3-4. تسجل الأرصدة المحاسبية للتعهدات الواردة بعنوان «مستحقات على الحرفاء»، و«أصول أخرى» و«التعهدات خارج الموازنة»، فارقا سلبيا مقارنة بأرصدة التعهدات الواردة بقاعدة المعلومات المعدة من الشركة الأم. ويقدر هذا الفارق بـ 14 709 ألف دينار ويتعلق أساسا بالتعهدات بالإمضاء. (Engagements par signature). هذا، وعلى البنك أن يبرر الفارق الملاحظ.

4-4. تبرز قائمة التعهدات خارج الموازنة المختومة بتاريخ 31 ديسمبر 2015 تعهدات مقدمة من قبل الشركة الأم وتعهدات مسندة لفائدتها بقيمة تبلغ تباعا 1 221 409 ألف دينار و1 259 963 ألف دينار.

وقد وقع إعداد هذه القائمة على أساس الجرد المادي المنجز من قبل مختلف هيكل البنك ولا يمكننا بالتالي تأكيد شمولية هذه التعهدات.

5-4. لم تقم الشركة الأم بوضع نظام محاسبي خاص بالعمليات المنجزة بالعملات الأجنبية وذلك خلافا للمعيار المحاسبي عدد (23) المتعلق بمعالجة هذه العمليات.

ولا تمكن هذه الوضعية من تحديد تأثير هذه العمليات على عناصر الأصول والخصوم والأموال الذاتية للمجمع.

6-4. تحتوي بنود الموازنة المتعلقة بـ «الخزائن والأموال المودعة لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية» و«المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية» و«إيداعات وأموال المؤسسات البنكية والمالية» على مبالغ عالقة تخص أساسا «حسابات البنك المركزي بالدينار» و«حسابات البنك المركزي بالعملات الأجنبية» و«حسابات البنوك والمراسلين الأجانب بالعملات الأجنبية».

للبنك بالنظر إلى الشكوك الجديدة المتعلقة بإمكانية تواصل نشاطه.

• كما هو مبين بالمذكرة الإيضاحية عدد 2.1، اقتصر مجال القوائم المالية المجمعة على 22 مؤسسة وقد تم إقصاء 39 مؤسسة من هذا المجال للأسباب التالية :

(i). عدم توفر القوائم المالية المختومة بتاريخ 31 ديسمبر 2015 الخاصة بـ 4 مؤسسات.
(ii). إقصاء 35 شركة من مجال القوائم المالية المجمعة لعدة أسباب لم يتسنى لنا التثبت من صحتها خلال أعمالنا.

وبالتالي فإن الأخذ بعين الاعتبار لنتائج مراقبة حسابات الشركات المذكورة أعلاه، وإدماج التسعة والثلاثين شركة ضمن مجال القوائم المالية المجمعة يمكن أن يغير بشكل ملحوظ القوائم المالية لمجمع الشركة التونسية للبنك.

• غياب ترقيم حديث مسند من قبل وكالة ترقيم و/أو قوائم مالية محيئة ومدققة من قبل مراقب حسابات مكلف قانونيا للعديد من حرفاء الشركة الأم الذين تعلقت بهم تعهدات لفائدة القطاع المالي تتجاوز سقفي 25 مليون دينار و5 مليون دينار كما ينص الفصل 7 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 بتاريخ 17 ديسمبر 1991.

• غياب جرد مادي للضمانات المسلمة للشركة الأم من قبل حرفائها بالإضافة إلى عدم توفر المؤيدات الخاصة بقيمة بعض الضمانات العينية المقدمة لفائدتها على غرار تقارير الاختبارات وذلك خلافا للتشريع الجاري به العمل.

ولا يمكن بالتالي تحديد الانعكاسات المحتملة على نتيجة السنة المالية والأموال الذاتية للشركة الأم والتي قد تنتج عن جرد الضمانات المقدمة لفائدتها وعن الأخذ بعين الاعتبار للمعطيات المالية الخاصة بتقييم المخاطر المتأتبة من بعض حرفائها.

2-4. اقتصر معالجة الديون البنكية التي قامت الشركة الأم بالتفويت فيها لفائدة الشركة الفرعية «الشركة التونسية لاستخلاص

هذا وقد شرع البنك، خلال شهر جوان 2016، في تبرير وتصنيفية الفارق المقدر بـ 11 953 ألف دينار غير أنه لم يتم موافاتنا بنتائج هذه الأعمال وذلك إلى غاية تاريخ إعداد هذا التقرير.

4-9. خلافا لمقتضيات الفصل 17 من القانون عدد 112-96 المؤرخ في 30 ديسمبر 1996 والمتعلق بنظام المحاسبة للمؤسسات، لم تقم الشركة الأم بمقاربة نتائج الجرد المادي للأصول الثابتة المادية وغير المادية مع المعطيات المحاسبية الخاصة بهذه الأصول بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

وفي غياب هذه المقاربة، لا يمكننا تأكيد وجود وشمولية الأصول الثابتة المادية وغير المادية المدونة بموازنة الشركة الأم والتي تسجل رصيدا محاسبيا صافيا يقدر بـ 88 049 ألف دينار.

4-10. خلافا لمقتضيات الفقرة 30 من المعيار المحاسبي التونسي عدد 21 المتعلق بتقديم القوائم المالية بالمؤسسات البنكية، لا تحتوي الإيضاحات حول القوائم المالية الخاصة بالموازنة المجمعة على كل المعلومات الضرورية والمتعلقة بالبند الهامة.

كما لم يتم المجمع بإعداد الإيضاحات المالية المتعلقة بقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات خارج الموازنة للمجمع.

5. الرأي بالتحفظ حول القوائم المالية المجمعة:

برأينا وباستثناء ما تم ذكره بالفقرات من 1.4 إلى 10.4 فإن القوائم المالية المجمعة والملحقة بهذا التقرير تعطي صورة عادلة وصادقة، وتعبّر بأمانة عن كافة النواحي الجوهرية للوضع المالية لمجمع الشركة التونسية للبنك ونتيجة نشاطه وتدفعاته النقدية للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وذلك وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في البلاد التونسية.

كما تبرز حسابات «البنوك والمراسلين المحليين» وحساب «البنك المركزي BDET-BNDT» أرصدة قديمة وغير متحركة والتي تم تخصيص مدخرات في شأنها دون أن تتم مقاربتها وتصنيفيتها.

من جهة أخرى تحتوي حسابات «الأصول الأخرى» و«الخصوم الأخرى» على أرصدة قديمة وغير متحركة تبلغ تباعا 8 670 ألف دينار و12 327 ألف دينار بالإضافة إلى وجود مبالغ عالقة تخص أساسا «حسابات ما بين الوحدات المحاسبية للمقر الرئيسي والفروع» (بالدينار التونسي وبالعملة الأجنبية) وحسابات «المقاصة الالكترونية».

هذا ولم يتم استكمال أعمال تبرير وتصنيفية الأرصدة القديمة غير المتحركة والعمليات العالقة والتي شرعت الشركة الأم في إنجازها منذ سنة 2014 وذلك إلى غاية تاريخ إعداد هذا التقرير.

وبالتالي فإنه لا يمكننا تحديد انعكاس نتائج أعمال التصنيف بصفة دقيقة على عناصر الأصول والخصوم والأموال الذاتية ونتيجة السنة المحاسبية لمجمع الشركة التونسية للبنك.

7-4. بلغ الرصيد المحاسبي لديون الشركة الأم التي تتمتع بضمان الدولة أو التي تكفلت الدولة بخلاصها والمعادة جدولتها على فترة تتراوح بين 20 و25 سنة بدون فائض، طبقا للفصل 25 من قانون المالية لسنة 1999، ما قدره 39 334 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

وتقدّر القيمة الصحيحة لهذه الديون اعتمادا على تحيين مجموع الإيرادات المستقبلية على أساس نسبة الفائدة السائدة بالسوق بـ 29 421 ألف دينار وذلك تطبيقا لمقتضيات الفقرة (7) من معيار المحاسبة عدد (3) المتعلق بالمداخيل. ويكون بذلك نقص القيمة غير المدوّن من قبل الشركة الأم 9 913 ألف دينار.

8-4. تحتوي الأموال الذاتية للمجمع على رصيد حساب «احتياطات للصندوق الاجتماعي» للشركة الأم ما قدره 8 197 ألف دينار في 31 ديسمبر 2015، في حين تقدّر قيمة الديون غير المستخلصة والمسندة على الصندوق الاجتماعي 20 150 ألف دينار في موفى سنة 2015.

6. ملاحظة ما بعد الرّأي :

دون تغيير رأينا المبين أعلاه نلفت انتباهكم إلى أنّ الأموال الذاتية لمجمع الشركة التونسية للبنك تحتوي على مبالغ وقع تخصيصها من قبل الدولة التونسية بقيمة 117 000 ألف دينار بمقتضى القانون المصادق عليه من قبل المجلس الوطني التأسيسي خلال شهر سبتمبر 2012 والتي تم إبرام اتفاقية في شأنها بين الدولة التونسية والشركة الأم بتاريخ 09 أكتوبر 2012.

وعملا بمقتضيات الفصل 4 من هذه الاتفاقية، يتم إرجاع هذا المبلغ بعد انقضاء مدة خمس سنوات من تاريخ إمضاء الاتفاقية وبعد استعادة البنك لتوازناته المالية.

7. الفحوصات الخصوصية :

لقد قمنا بالفحوصات الخصوصية طبقا للقانون ووفقا لمعايير المراجعة المعمول بها. واعتمادا على فحصنا للمعلومات المالية الواردة بالتقرير السنوي لمجلس الإدارة حول تصرف سنة 2015 وباستثناء ما تمّ ذكره أعلاه فإنّه ليس لدينا ملاحظات حول أمانة هذه المعلومات وتطابقها مع القوائم المالية المجمّعة المختومة في 31 ديسمبر 2015.

تونس في 14 جويلية 2016

مراقبو الحسابات



